

مصنف لائحة الاتفاقيات
والنصوص الأساسية لمجلس أوروبا
في مجال حقوق الإنسان



عربية
FRA

مكافحة الاتجار بالبشر
مناهضة التعذيب
مكافحة العنف ضد النساء والأطفال

نحو حكامه ديمقراطية معززة في دول جنوب المتوسط

Financé
par l'Union européenne



UNION EUROPÉENNE

COUNCIL OF EUROPE



CONSEIL DE L'EUROPE

Mis en œuvre
par le Conseil de l'Europe

مصنف الاتفاقيات الأساسية لمجلس أوروبا في مجال حقوق الإنسان

مجلس أوروبا هو المنظمة الرائدة المعنية بحقوق الإنسان في القارة الأوروبية، ويضم 47 دولة عضواً. منها 28 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي. وقد وقّعت جميع الدول الأعضاء في مجلس أوروبا على الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وهي معاهدة تهدف إلى حماية حقوق الإنسان والديمقراطية و سيادة القانون. وتشرف الحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان على تنفيذ الاتفاقية داخل الدول الأعضاء

إن الاتحاد الأوروبي عبارة عن شراكة اقتصادية و سياسية متميزة بين 28 دولة أوروبية ديمقراطية، وتمثل أهدافه في تحقيق السلام والازدهار والحرية لكل مواطنيه البالغ تعدادهم 500 مليون نسمة - في عالم أكثر عدالة و أماناً. ولإحجاز أهدافه، ينشئ الاتحاد الأوروبي هيئات لإدارة الاتحاد الأوروبي وتبني تشريعاته، وتمثل هيئاته الرئيسية في البرلمان الأوروبي (مثلاً لشعوب أوروبا) ومجلس الاتحاد الأوروبي (مثلاً للحكومات الوطنية) (المفوضية الأوروبية) (مثلة للمصالح المشتركة للاتحاد الأوروبي)

مصنف اتفاقيات مجلس أوروبا

يعد مجلس أوروبا الذي أحدث سنة 1949، أحد أقدم المنظمات الدولية المعنية بتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون. كما تعتبر الاتفاقيات المنبثقة عن هذا المجلس من أهم الركائز التي يعتمد عليها في تعزيز هذه القيم بين الدول الأعضاء، بل وحتى بين الدول غير الأعضاء الراغبة في الانضمام في الاتفاقيات المفتوحة في هذا الشأن.

يحتوي هذا المصنف المنشور بشكل مشترك بين المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بالملكة المغربية ومجلس أوروبا، والصادر باللغتين العربية واللغة الفرنسية، على بعض الاتفاقيات الرئيسية لمجلس أوروبا في مجال حماية حقوق الإنسان. كما يستهدف ضمان النشر الواسع النطاق لهذه الاتفاقيات في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط.

اتفاقية مكافحة الاتجار بالبشر رقم STCE 197 والتي دخلت حيز النفاذ سنة 2008، وتستهدف بالأساس منع ومكافحة الاتجار بالبشر من خلال حماية الضحايا، وصيانة حقوقهم والمتابعة القضائية للجناة:

الاتفاقية الأوروبية لمنع التعذيب والمعاملة أو العقوبة أو اللإنسانية أو المهينة، رقم STCE 126 المعتمدة سنة 1987، والتي تنص على منع التعذيب والمعاملة اللإنسانية في أماكن الاعتقال والحرمان من الحرية. كما تحدد وتقضي بتطبيق مجموعة من المعايير المتعلقة بحماية حقوق الأشخاص المعتقلين أو المحرومين من الحرية في الدول الأعضاء في مجلس أوروبا.

اتفاقية منع ومكافحة العنف ضد المرأة، رقم STCE 210 التي دخلت حيز النفاذ سنة 2014، وتعد أول اتفاق دولي في مجال العنف ضد المرأة، ولا سيما العنف الأسري. كما تتضمن توجيهات حول الحماية من هذه الأفعال ووضع حد لها ومعاينة مرتكبيها.

اتفاقية حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، رقم STCE 201 تستهدف هذه الاتفاقية التي دخلت حيز النفاذ سنة 2010، منع الجرائم الجنسية المرتكبة ضد الأطفال، ومتابعة مرتكبي هذه الأفعال وحماية الضحايا.

تقديم نائبة الأمين العام لمجلس أوروبا

يقدم مجلس أوروبا. في إطار سياسته حيال المناطق المجاورة. الدعم لعمليات الإصلاح والتحديث التي تنجزها الدول الشريكة خاصة في الضفة الجنوبية من المتوسط. وذلك عبر تعزيز ونشر معاييرها في مجالات حقوق الإنسان. والديمقراطية ودولة الحق والقانون؛ تلك المعايير المعترف بها على نطاق واسع كمعايير مرجعية في أوروبا وخارجها. ويرمي هذا التعاون المندرج بشكل كبير في إطار البرنامج المشترك بين الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا وبرنامج الجنوب في نسخته الأولى والثانية. إلى الإحداث التدريجي لفضاء قانوني مشترك بين أوروبا والضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط عبر تيسير الموامة التدريجية للتشريعات الوطنية في الدول المعنية بالمعايير الأوروبية.

وفي هذا الصدد. جدر الإشارة إلى أن جزءا هاما من معاهدات مجلس أوروبا مفتوح لانخراط الدول غير الأعضاء. وتعتبر المملكة المغربية قدوة في هذا المجال لدى شركاء مجلس أوروبا حيث انضم المغرب أو انخرط في عملية الانضمام إلى العديد من معاهدات هذه المنظمة خلال السنوات القليلة الماضية.

ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية « لشراكة الجوار 2015-2017 » المبرمة بين مجلس أوروبا والمملكة المغربية من جهة في مواصلة النهوض بمواثيق مجلس أوروبا التي تهم المغرب بغية الانضمام إليها وموامة التشريعات المغربية بشكل أعم مع المعايير الأوروبية. ومن جهة أخرى في توفير المساعدة في التنفيذ الفعلي لتلك المعايير في النظام القانوني الداخلي والسياسات العمومية.

وتحقيقا لذلك. عمل مجلس أوروبا والندوبية الوزارية لحقوق الإنسان بالمملكة المغرب على تصميم هذه المجموعة التي تتضمن بعض اتفاقيات مجلس أوروبا الأكثر دلالة في مجال حماية حقوق الإنسان. ويتلخص الغرض من هذه المجموعة المتاحة باللغتين العربية والفرنسية في استخدامها كأداة للترويج لهذه الاتفاقيات الموجهة أساسا للمهنيين وذوي الاختصاص المعنيين.

ولا يفوتني أن أقدم بجزيل الشكر إلى الوندوبية الوزارية لحقوق الإنسان التي ساعدت في تجسيد هذا المشروع وأن أعبر عن إيماني الراسخ بأن الجهود المشتركة المبذولة مع السلطات المغربية ستفضي إلى نتائج عملية ملموسة يستفيد منها المواطنون والمواطنات المغربية بشكل مباشر.

كابرييلا باثياني دراكوني

نائبة الأمين العام

تقديم المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان

في إطار التعاون بين مجلس أوروبا والمملكة المغربية للعمل المشترك وفق معايير موحدة أو متقاربة في مجال حقوق الإنسان، اختارت المملكة أن تكون دولة طرفا في بعض اتفاقيات مجلس أوروبا في هذا المجال المفتوحة لعضوية دول غير أعضاء في المجلس، بغية تعزيز مجالات ومرتكزات ومعايير الشراكة والتعاون.

وبالنظر لكون اتفاقيات مجلس أوروبا في مجال حقوق الإنسان مهمة من حيث العدد، ومتنوعة من حيث المواضيع التي تعالجها، فقد تم اختيار البعض من هذه الاتفاقيات لنشرها ضمن مصنف خاص، من شأنه أن يساهم في التعريف بالمعايير الأوروبية في بعض المجالات التي تخطى بالأولوية في الخطط وبالبرامج ذات الصلة بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، كما يؤكد نشر هذا المصنف إرادة مجلس أوروبا القوية للتعاون مع المغرب وانخراطه في دعم الأوراش الإصلاحية الكبرى المفتوحة بالمملكة، ولاسيما في مجال تطوير الإطار التشريعي والمؤسساتي المتعلق بمنع التعذيب والوقاية منه، ومكافحة الاتجار بالبشر، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وحماية الأطفال.

ويتوخى هذا المصنف تمكين المهتمين والباحثين والخبراء والممارسين من الاطلاع والتعرف على مجموعة من الصكوك الخاصة بمجلس أوروبا والرامية إلى حماية حقوق بعض الفئات الهشة، ولاسيما وأن مقتضيات الاتفاقيات التي تضمنها توفر إمكانات حمائية متقدمة وإضافية لأصناف الحقوق ذات الصلة، وخاصة من خلال التنصيص على ضمانات واسعة، بما في ذلك وضع آليات للرصد والتتبع.

وباعتبارها آلية مؤسساتية مكلفة بتنسيق العمل الحكومي في مجال حقوق الإنسان بالمغرب، ولاسيما من خلال مهامها ذات الصلة بالتفاعل مع المنظمات الدولية والإقليمية، وكذا مساهمتها في التقدير العام لإمكانية انضمام المملكة المغربية للمواثيق المتعلقة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛ فإن المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان تعد شريكا أساسيا في تفعيل مختلف محاور «برنامج الجنوب 2»، وبالخصوص محوره الفرعي المتعلق بـ «خلق فضاء تشريعي مشترك»، والذي يهم الدعوة إلى الانضمام التدريجي إلى اتفاقيات مجلس أوروبا المفتوحة لفائدة الدول غير الأعضاء، والتي قد يرغب المغرب في الانخراط فيها، علاوة على حرصها على تنسيق المشاركة الوطنية في أشغال اللجان بين الحكومية المعنية ببلورة مشاريع نصوص الاتفاقيات الأوروبية وتتبع وضعية الانضمام إليها.

من هذا المنطلق، وبالنظر إلى كون المغرب البلد الوحيد في منطقة شمال إفريقيا الذي انضم إلى مجموع الاتفاقيات الدولية التسع التي تشكل النواة الصلبة في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان، إضافة إلى كونه طرفا في أربع بروتوكولات

اختيارية ملحقه بهذه الاتفاقيات، واعتبارا للمكانة التي يتبوؤها على المستوى الإقليمي، وخاصة من خلال الوضع المتقدم لدى الاتحاد الأوروبي، ووضعية الشريك من أجل الديمقراطية لدى الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا؛ فإن نشر هذا المصنف يعد لبنة إضافية من شأنها المساهمة في تعزيز التعريف بالعايير الإقليمية في مجال حقوق الإنسان لدى مختلف الفاعلين المعنيين بحقوق الإنسان بالملكة المغربية، وتعزيز الشراكة والتعاون البناء الذي يجمع المملكة المغربية بمجلس أوروبا في إطار «برنامج الجنوب 2» الذي تم إطلاقه في شهر أبريل 2015، عقب استكمال تنفيذ «برنامج الجنوب 2012-2014»، والذي مكن من مواكبة عمليات الإصلاح الديمقراطي في الجوار المتوسطي لأوروبا، وبالخصوص بالنسبة للمغرب الذي يعد دولة طرفا في ثلاث اتفاقيات لمجلس أوروبا في مجال حقوق الإنسان وهي:

الاتفاقية الأوروبية بشأن ممارسة حقوق الأطفال، الموقعه بستراسبورغ في 25 يناير 1996؛

الاتفاقية المتعلقة بالعلاقات الشخصية للطفل (مجلس أوروبا)، الموقعه بستراسبورغ في 15 ماي 2003؛

اتفاقية مجلس أوروبا حول حماية الأطفال من الاستغلال والاعتداء الجنسي الموقعه بلانزاروت في 25 أكتوبر 2007.

ومن المؤكد أن تعزيز برنامج التعاون والشراكة بين المغرب ومجلس أوروبا في مجال حقوق الإنسان سيتمكن من استدماج المعايير الأوروبية في هذا المجال في الترسانة القانونية الوطنية و في السياسات العمومية ذات الصلة بالمجالات ذات الأولوية والاهتمام المشترك بين الجانبين.

المحجوب الهيبه

المنذوب الوزاري المكلف بحقوق

الإنسان

المحتويات

- مصنف اتفاقيات مجلس أوروبا 3
- تقديم نائبة الأمين العام لمجلس أوروبا 4
- تقديم المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان 5
- المحتويات 7

اتفاقية مجلس أوروبا بشأن مكافحة الاتجار بالبشر

11

- تمهيد 12
- الفصل الأول - موضوع الاتفاقية، ونطاق التطبيق، ومبدأ عدم التمييز والتعاريف 14
- الفصل الثاني - الوقاية والتعاون وتدابير أخرى 16
- الفصل الثالث - التدابير الرامية إلى حماية حقوق الضحايا من خلال ضمان المساواة بين الجنسين 19
- الفصل الرابع - القانون الجنائي الموضوعي 25
- الفصل الخامس - التحقيق والمتابعة والقانون الإجرائي 28
- الفصل السادس - التعاون الدولي والتعاون مع المجتمع المدني 32
- الفصل السابع - آلية الرصد 34
- الفصل الثامن - العلاقة مع صكوك دولية أخرى 37
- الفصل التاسع: إدخال تعديلات على الاتفاقية 38
- الفصل العاشر - أحكام ختامية 39

فريق الخبراء المعني بالعمل لمكافحة الاتجار بالبشر (GRETA)

42

- القواعد الإجرائية لتقييم تطبيق الدول الأطراف لاتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر 43
- الجزء الأول: الإجراء الخاص بالتقييم 44
- الجزء الثاني: وسائل التقييم 45
- الجزء الثالث: التقارير والنتائج 49

- الجزء الرابع: تكنولوجيا المعلومات القاعدة 16 - استخدام
تكنولوجيا المعلومات 51
- الجزء الخامس: تعديلات 51

الاتفاقية الأوروبية لمناهضة التعذيب والعقوبات أو المعاملات غير الإنسانية أو المحاطة بالكرامة

53

- الفصل I 55
- الفصل II 55
- الفصل III 57
- الفصل IV 60
- الفصل V 61
- ملحوق - الامتيازات والحصانات 64

البروتوكول رقم (1) للاتفاقية الأوروبية للوقاية من التعذيب والمعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة

65

البروتوكول رقم (2) للاتفاقية الأوروبية للوقاية من التعذيب والمعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة.

69

اتفاقية مجلس أوروبا للوقاية من العنف ضد النساء والعنف المنزلي ومكافحتهما

73

- ديباجة 74
- الفصل الأول - الأهداف، والتعاريف، والمساواة وعدم التمييز 74
- والالتزامات العامة 76
- الفصل الثاني - السياسات المتكاملة وجمع البيانات 79
- الفصل الثالث - الوقاية 81
- الفصل الرابع - الحماية والدعم 84
- الفصل الخامس - القانون الوضعي 88

- الفصل السادس - التحقيق والمتابعات وقانون الإجراءات وتدابير الحماية 95
- الفصل السابع - الهجرة واللجوء 99
- الفصل الثامن - التعاون الدولي 101
- الفصل التاسع - آلية الرصد 103
- الفصل العاشر - العلاقة مع اتفاقيات دولية أخرى 107
- الفصل 11 - تعديل الاتفاقية 107
- الفصل 12 - أحكام نهائية 108
- ملحق - امتيازات وحصانات 112

اتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال والاعتداء الجنسي

- تمهيد 116
- الفصل الأول - الهدف، مبدأ عدم التمييز وتعريف 118
- الفصل الثاني - التدابير الوقائية 119
- الفصل الثالث - السلطات المتخصصة وهيئات التنسيق 121
- الفصل الرابع - تدابير حماية ومساعدة الضحايا 122
- الفصل الخامس - برامج أو تدابير التدخل 124
- الفصل السادس - القانون الجنائي الموضوعي 126
- الفصل السابع - التحقيق، المتابعة والقانون المسطري 134
- الفصل الثامن - تسجيل وحفظ البيانات 138
- الفصل التاسع - التعاون الدولي 139
- الفصل العاشر - آلية التبع 140
- الفصل الحادي عشر - العلاقة مع صكوك دولية أخرى 142
- الفصل الثاني عشر - إدخال تعديلات على الاتفاقية 143
- الفصل الثالث عشر - أحكام ختامية 144

اتفاقية مجلس أوروبا بشأن مكافحة الاتجار بالبشر

مجلس أوروبا - مجموعة معاهدات مجلس أوروبا - رقم 197

وارسو، 2005 v 16

تمهيد

إن الدول الأعضاء في مجلس أوروبا والدول الأخرى الموقعة على هذه الاتفاقية،

إذ تعتبر أن هدف مجلس أوروبا هو تحقيق وحدة أكبر بين أعضائه:

وإذ تعتبر أن الإجار بالبشر يشكل انتهاكا لحقوق الإنسان وإساءة إلى كرامة الإنسان
وسلامته:

وبالنظر إلى أن الإجار بالبشر من شأنه أن يؤدي إلى استعباد الضحايا:

وحيث أن احترام حقوق الضحايا وحمايتهم، علاوة على مكافحة الإجار بالبشر، يجب
أن تكون هي من الأهداف الرئيسية:

وباعتبار أن أي عمل أو مبادرة في مجال مكافحة الإجار بالبشر يجب ألا يقوم على
التمييز وأن يأخذ المساواة بين النساء والرجال بالحسبان، بالإضافة إلى تبني مقاربة قائمة
على حقوق الطفل:

وإذ تشير إلى تصريحات وزراء خارجية الدول الأعضاء خلال الدورة 112 (بتاريخ 14
و15 مايو/أيار 2013) والدورة 114 (بتاريخ 12 و13 مايو/أيار 2004) للجنة الوزراء التي
دعت إلى تعزيز عمل مجلس أوروبا في مجال الإجار بالبشر:

وإذ تضع في اعتبارها اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (1950)
والبروتوكولات الملحق بها:

وإذ تضع في اعتبارها التوصيات الموالية للجنة وزراء الدول الأعضاء في مجلس أوروبا:
التوصية رقم (91) بشأن الاستغلال الجنسي، والمواد الإباحية ودعارة الأطفال علاوة
على الإجار بهم وبالشباب البالغين؛ والتوصية رقم (97) بشأن تخويف الشهود
وحقوق الدفاع؛ والتوصية رقم (2000) بشأن مكافحة الإجار بالبشر لأغراض
الاستغلال الجنسي؛ والتوصية رقم (2001) بشأن حماية الأطفال من الاستغلال
الجنسي؛ والتوصية رقم (2002) 5 حول حماية النساء من العنف:

وإذ تضع في اعتبارها التوصيات التالية للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا: التوصية
1325 (1997) المرتبطة بالإجار بالنساء وإرغامهن على ممارسة الدعارة في الدول
الأعضاء بمجلس أوروبا؛ والتوصية 1450 (2000) بشأن العنف ضد المرأة في أوروبا؛
والتوصية 1545 (2002) بشأن الحملة لمكافحة الإجار في النساء؛ والتوصية 1610
(2003) بشأن الهجرة المرتبطة بالإجار بالنساء والدعارة؛ والتوصية 1611 (2003)
حول الإجار في الأعضاء بأوروبا، والتوصية 1663 (2004) حول الاسترقاق المنزلي:

السخرة، جليسات الأطفال، والعرائس اللواتي يتم شراؤهن عن طريق المراسلات؛

وإذ تضع في اعتبارها القرار الإطار لمجلس الاتحاد الأوروبي الصادر في 19 يوليو/تموز 2002 بشأن مكافحة الاتجار بالبشر، والقرار الإطار لمجلس الاتحاد الأوروبي الصادر في 15 مارس/آذار 2001 بشأن وضع الضحايا في إطار الإجراءات الجنائية والأمر التوجيهي لمجلس الاتحاد الأوروبي الصادر في 29 أبريل/نيسان 2004 بشأن بطاقة الإقامة المسلمة إلى مواطني دول ثالثة الذين وقعوا ضحايا الاتجار بالبشر أو حصلوا على مساعدة للهجرة السرية، والذين يتعاونون مع السلطات المختصة؛

ومع إيلاء الاعتبار الواجب لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكول الخاص بمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وخاصة النساء والأطفال، بغية تعزيز الحماية التي توفرها هذه الصكوك وتطوير المعايير الواردة فيها؛

ومع الأخذ في الاعتبار الصكوك القانونية الدولية الأخرى ذات الصلة بمجال مكافحة الاتجار بالبشر؛

ومع مراعاة الحاجة إلى بلورة أداة قانونية دولية شاملة تركز على حقوق الأشخاص ضحايا الاتجار ووضع آلية خاصة للتتبع؛

قد اتفقت على ما يلي:

الفصل الأول - موضوع الاتفاقية، ونطاق التطبيق، ومبدأ عدم التمييز والتعاريف

المادة 1 - موضوع الاتفاقية

1 ترمي هذه الاتفاقية إلى ما يلي:

- أ منع ومكافحة الاتجار بالبشر مع ضمان المساواة بين النساء والرجال:
 - ب حماية حقوق الأشخاص ضحايا الاتجار بالبشر. وإعداد إطار شامل لحماية ومساعدة الضحايا والشهود. وضمان المساواة بين النساء والرجال. فضلا عن تأمين التحقيقات والمتابعات القضائية الفعالة:
 - ج تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الاتجار بالبشر.
- 2 من أجل ضمان التنفيذ الفعال لأحكامها من قبل الدول الأطراف. تضع هذه الاتفاقية آلية خاصة للتتبع.

المادة 2 - نطاق التطبيق

تنطبق أحكام هذه الاتفاقية على جميع أشكال الاتجار بالبشر. سواء كانت وطنية أو عابرة للحدود الوطنية. وسواء كانت مرتبطة بالجريمة المنظمة أم لا.

المادة 3 - مبدأ عدم التمييز

يجب تنفيذ هذه الاتفاقية من قبل الدول الأطراف. ولا سيما من خلال تدابير ترمي إلى حماية حقوق الضحايا والنهوض بها. دون أي تمييز قائم. بالخصوص. على الجنس. أو العرق. أو اللون. أو اللغة. أو الدين. أو الرأي السياسي أو غيره من الآراء. أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الانتماء إلى أقلية قومية. أو الثروة. أو المولد. أو التوجه الجنسي. أو الحالة الصحية أو الإعاقة أو أي وضع آخر.

المادة 4 - التعاريف

لأغراض هذه الاتفاقية:

أ تعني عبارة « الاتجار بالبشر » جنيد أو نقل أو تحويل أو إيواء أو استقبال أشخاص عن طريق التهديد باللجوء إلى استخدام القوة أو استخدامها فعلاً أو غيرها من أشكال الإكراه، أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو إساءة استعمال السلطة أو استغلال موقف ضعف أو هشاشة أو إعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص وصي على شخص آخر لأغراض الاستغلال. ويشمل الاستغلال، كحد أدنى، استغلال الغير في الدعارة وأشكال أخرى من الاستغلال الجنسي، أو السخرة أو العمل القسري، أو الرق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد، أو نزع الأعضاء:

ب لا تكون موافقة ضحية «الاتجار بالبشر» على الاستغلال المقصود، والمشار إليه في الفقرة (أ) من هذه المادة، مقبولة عندما يتم استخدام أي من الوسائل المشار إليها في الفقرة (أ):

ج يعتبر جنيد أو نقل أو تحويل أو إيواء أو استقبال طفل لأغراض الاستغلال بمثابة «اتجار بالبشر»، حتى وإن لم يتم استعمال أي من الوسائل المشار إليها في الفقرة (أ) من هذه المادة:

د يقصد بمصطلح «الطفل» أي شخص دون سن الثامنة عشر (18):

ه يشير مصطلح «الضحية» إلى أي شخص طبيعي يخضع للاتجار بالبشر وفقاً لما هو مشار إليه في هذه المادة.

الفصل الثاني - الوقاية والتعاون وتدابير أخرى

المادة 5 - الوقاية من الاتجار بالبشر

- 1 تتخذ كل دولة طرف التدابير اللازمة لتطوير أو تعزيز التنسيق على الصعيد الوطني بين مختلف الهيئات المعنية بالوقاية من الاتجار بالبشر ومكافحته.
- 2 تحدد كل دولة طرف و/أو تدعم سياسات وبرامج فعالة للوقاية من الاتجار بالبشر. من خلال وسائل من قبيل: البحوث؛ الحملات الإعلامية؛ والتوعوية والتربوية؛ والمبادرات الاجتماعية والاقتصادية وبرامج التكوين. خاصة تلك الموجهة للأشخاص المعرضين للاتجار والمهنيين المعنيين بالاتجار بالبشر.
- 3 تعمل كل دولة طرف على النهوض بمقاربة قائمة على حقوق الإنسان. مع اعتماد مقاربة مندمجة للمساواة بين الجنسين. وأخرى مراعية لخصوصية الأطفال. وذلك خلال تطوير وتنفيذ وتقييم جميع السياسات والبرامج المشار إليها في الفقرة 2.
- 4 تتخذ كل دولة طرف التدابير الملزمة لضمان الطابع القانوني للهجرة. ولا سيما عبر نشر معلومات دقيقة. من خلال المصالح المعنية. عن الشروط القانونية للدخول والإقامة بأراضيها.
- 5 يجب على كل دولة طرف اتخاذ تدابير محددة للحد من هشاشة الأطفال تجاه الاتجار. خاصة من خلال إحداث بيئة توفر لهم الحماية.
- 6 عند الاقتضاء. تشمل التدابير المتخذة. وفقا لهذه المادة. المنظمات غير الحكومية. ومنظمات أخرى مختصة وغيرها من مكونات المجتمع المدني العاملة في مجال الوقاية من الاتجار بالبشر. وحماية الضحايا أو تقديم المساعدة لهم.

المادة 6 - تدابير لتثبيط الطلب

يتعين على كل دولة طرف. بغية تثبيط الطلب الذي يحفز جميع أشكال استغلال الأشخاص. خاصة النساء والأطفال. والتي تفضي إلى الاتجار. أن تعتمد أو تعزز التدابير التشريعية والإدارية والتربوية والاجتماعية والثقافية أو غيرها. بما في ذلك:

- أ الأبحاث حول الممارسات الفضلى والأساليب والاستراتيجيات؛
- ب تدابير لتعزيز الوعي بمسؤولية وأهمية دور الإعلام والمجتمع المدني في تحديد الطلب كأحد الأسباب العميقة للاتجار بالبشر؛

ج الحملات الإعلامية الهادفة التي تشرك. (حسب) الاقتضاء، السلطات العامة وصانعي القرار السياسي، من بين سلطات أخرى؛

د تدابير وقائية تتضمن البرامج التربوية الموجهة للبنين والبنات خلال دراستهم والتي تشدد على الطابع غير المقبول للتمييز القائم على الجنس. وعواقبه الوخيمة، وعلى أهمية المساواة بين الجنسين، علاوة على كرامة كل إنسان وسلامته.

المادة 7 - التدابير على الحدود

1 دون الإخلال بالتعهدات الدولية ذات الصلة بحرية تنقل الأشخاص، يتعين على الدول الأطراف أن تعزز قدر الإمكان، عمليات المراقبة اللازمة على الحدود من أجل الوقاية من الاتجار بالبشر ورصده.

2 تعتمد كل دولة طرف التدابير التشريعية اللازمة أو تدابير أخرى مناسبة بغية الوقاية، قدر الإمكان، من استخدام وسائل النقل التي تلجأ إليها شركات النقل التجارية من أجل ارتكاب الأفعال المجرمة وفقاً لهذه الاتفاقية.

3 عند الاقتضاء، ودون الإخلال بمقتضيات الاتفاقيات الدولية المعمول بها، تشمل تلك التدابير التنصيص على التزام شركات النقل التجارية، بما في ذلك أي شركة نقل أو مالك أو مشغل أي وسيلة نقل، بغية التأكد من أن جميع الركاب يحملون وثائق السفر الضرورية لدخول دولة الاستقبال.

4 يجب على كل دولة طرف أن تتخذ التدابير اللازمة، وفقاً لقانونها الداخلي، من أجل فرض عقوبات على الالتزام المنصوص عليه في الفقرة 3 من هذه المادة.

5 تعتمد كل دولة طرف التدابير التشريعية اللازمة أو تدابير أخرى ضرورية بغية تمكينها، وفقاً لقانونها الداخلي، من رفض دخول الأشخاص المتورطين في ارتكاب أفعال مجرمة وفقاً لهذه الاتفاقية إلى أراضيها أو إلغاء تأشيرات سفرهم.

6 تعزز الدول الأطراف التعاون بين مصالح مراقبة الحدود، لا سيما من خلال وضع قنوات مباشرة للاتصال والحفاظ عليها.

المادة 8 - سلامة الوثائق ومراقبتها

تتخذ كل دولة طرف التدابير اللازمة من أجل:

- أ أن تكون وثائق السفر أو الهوية التي تصدرها ذات جودة عالية يصعب معها إساءة استخدامها، تزويرها، تغييرها، تقليدها أو إصدارها بشكل غير قانوني؛
- ب ضمان سلامة وأمن وثائق السفر أو الهوية الصادرة عنها أو باسمها، ومنع إحداثها وإصدارها بشكل غير قانوني.

المادة 9 - شرعية الوثائق وصلاحياتها

بناء على طلب دولة طرف أخرى، تقوم دولة طرف، وفقا لقانونها الداخلي، بالتحقق، في غضون أجل معقول، من شرعية وصلاحيه وثائق السفر أو الهوية التي أصدرت أو يزعم أنها أصدرت باسمها ويشتبه في استخدامها من أجل الاتجار بالبشر.

الفصل الثالث - التدابير الرامية إلى حماية حقوق الضحايا من خلال ضمان المساواة بين الجنسين

المادة 10 - تحديد هوية الضحايا

1 تتأكد كل دولة طرف أن سلطاتها المختصة تتوفر على أشخاص مدربين ومؤهلين في مجال منع ومكافحة الاتجار بالبشر وتحديد هوية الضحايا، خاصة الأطفال منهم، وفي تقديم الدعم لهم، وأن مختلف السلطات المعنية تتعاون فيما بينها ومع المنظمات التي تضطلع بدور الدعم، وذلك من أجل تحديد هوية الضحايا في إطار عملية تراعي الوضع الخاص للنساء والأطفال الضحايا، وإصدار تراخيص الإقامة، في الحالات المناسبة، وفقا للشروط المنصوص عليها في المادة 14 من هذه الاتفاقية.

2 تعتمد كل دولة طرف التدابير التشريعية اللازمة أو تدابير أخرى ضرورية لتحديد هوية الضحايا بالتعاون، عند الاقتضاء، مع دول أطراف أخرى ومنظمات تضطلع بدور الدعم، وتتأكد كل دولة طرف، في حال تقدير السلطات المختصة بأن هناك أسبابا معقولة للاعتقاد بأن شخصا كان ضحية للاتجار بالبشر، ألا يتم إبعاد ذلك الشخص من أراضها حتى تنتهي عملية تحديد هويته كضحية للجريمة المنصوص عليها في المادة 18 من هذه الاتفاقية من قبل السلطات المختصة، ويحظى بالدعم والمساعدة المنصوص عليهما في المادة 12، الفقرتين 1 و2.

3 في حالة عدم التيقن من عمر الضحية، وإذا كانت هنالك أسباب للاعتقاد بأن الضحية طفلا، ويفترض أن يكون طفلا، فإنها تعتبر ضحية ومن ثم يجب تطبيق تدابير الحماية الخاصة ريثما يتم التحقق من سنه.

4 عندما يتم تحديد الطفل كضحية ويكون الطفل غير مصحوبا، يتعين على كل دولة طرف أن:

أ تنص على تمثيله من خلال الوصاية القانونية، أو من قبل منظمة أو سلطة مكلفة بالتصرف وفقا لمصلحة الطفل الفضلى؛

ب تأخذ التدابير اللازمة لتحديد هوية الطفل وجنسيته،

ج تبذل جميع الجهود قصد العثور على أسرة الطفل إذا كان ذلك في مصلحته الفضلى.

المادة 11 - حماية الحياة الخاصة

1 تحمي كل دولة طرف الحياة الخاصة للضحايا وهويتهم. ويتم تسجيل البيانات الشخصية المتعلقة بهم واستخدامها وفقا للشروط المنصوص عليها في اتفاقية حماية الأفراد تجاه المعالجة الآلية للمعطيات ذات الطابع الشخصي (مجموعة معاهدات مجلس أوروبا رقم 108).

2 وتعتمد كل دولة طرف، على وجه الخصوص، تدابير لضمان أن هوية الطفل ضحية الإختار، أو العناصر التي تمكن من تحديد هويته، لا تتاح للعموم، سواء من خلال وسائل الإعلام أو أي وسائل أخرى، إلا في ظروف استثنائية من أجل تيسير البحث عن أفراد أسرة الطفل أو ضمان رفاه وحماية الطفل.

3 تفكر كل دولة طرف في اتخاذ تدابير، وفقا للمادة 10 من الاتفاقية الدولية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية كما فسرتها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، بغية تشجيع وسائل الإعلام على حماية خصوصية وهوية الضحايا من خلال التقنيين الذاتي أو عن طريق تدابير التقنيين أو التقنيين المشترك.

المادة 12 - مساعدة الضحايا

1 تتخذ كل دولة طرف التدابير التشريعية اللازمة أو تدابير ضرورية أخرى لتقديم المساعدة للضحايا خلال تعافيتهم البدني والنفسي والاجتماعي. وتشمل هذه المساعدة على الأقل:

أ توفير ظروف عيش مناسب، من خلال تدابير من قبيل: سكن لائق وآمن ودعم نفسي ومادي؛

ب الوصول إلى العلاجات الطبية الاستعجالية؛

ج الحصول على خدمات الترجمة التحريرية والفورية، عند الاقتضاء؛

أ الحصول على المشورة والمعلومات المرتبطة، على وجه الخصوص، بالحقوق المعترف بها لهم بموجب القانون، والخدمات المتاحة لهم بلغة يستطيعون فهمها؛

ب المساعدة على ضمان تقديم حقوقهم ومصالحهم وأخذها بعين الاعتبار في المراحل المناسبة من المسطرة الجنائية المتخذة ضد الجناة؛

ج إمكانية ولوج الأطفال إلى المؤسسات التعليمية.

- 2 تولى كل دولة طرف الاعتبار الواجب للاحتياجات الخاصة للضحايا من حيث الأمن والحماية.
- 3 فضلا عن ذلك، تقدم كل دولة طرف المساعدة الطبية اللازمة أو أي نوع آخر من المساعدات للضحايا المقيمين بصورة شرعية على أراضيها الذين يحتاجون إلى هذه المساعدات ولا يتوفرون على الموارد الكافية.
- 4 تتبنى كل دولة طرف القواعد التي يسمح بموجبها للضحايا المقيمين بصورة شرعية على أراضيها بالولوج إلى سوق العمل وإلى التكوين المهني والتعليم.
- 5 تتخذ كل دولة طرف تدابير. عند الاقتضاء ووفقا لقانونها الداخلي. من أجل التعاون مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات أخرى مختصة وغيرها من مكونات المجتمع المدني العاملة في مجال تقديم المساعدة إلى الضحايا.
- 6 تعتمد كل دولة طرف التدابير التشريعية اللازمة أو تدابير أخرى ضرورية بغية ضمان أن ولوج الضحية إلى المساعدات غير مشروط برغبتها في الإدلاء بشهادتها.
- 7 تتأكد كل دولة طرف، بغية تنفيذ أحكام هذه المادة، من تقديم الخدمات على أساس توافقي ومستنير، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للأشخاص في وضعية الهشاشة، بالإضافة إلى حقوق الأطفال من حيث الإيواء والتعليم والعلاجات المناسبة.

المادة 13 - فترة التعافي والتفكير

- 1 تنص كل دولة طرف في قانونها الداخلي على مهلة للتعافي والتفكير لا تقل عن 30 يوما عندما تكون هناك أسباب معقولة للاعتقاد بأن الشخص المعني ضحية. وينبغي أن تكون مدة هذه الفترة كافية لتعافي الشخص المعني وخروجه من تأثير المتاجرين و/أو لاتخاذ قرار مدروس بشأن التعاون مع السلطات المختصة. ومن جهة أخرى، لا يمكن خلال هذه الفترة، تنفيذ أي إجراء لطرده. ولا يتعارض هذا المقتضى مع الأنشطة التي تنجزها السلطات المختصة في كل مرحلة من مراحل الإجراء/المسطرة الوطنية المطبقة، ولاسيما خلال التحقيق في الأفعال المجرمة المتابعة القضائية. فضلا عن ذلك، يتعين على الدول الأطراف أن تسمح بإقامة الشخص المعني على أراضيها خلال هذه الفترة.
- 2 خلال هذه الفترة، يحق للأشخاص المشار إليهم في الفقرة 1 من هذه المادة الاستفادة من التدابير المنصوص عليها في المادة 12، الفقرتين 1 و2.
- 3 ليست الدول الأطراف ملزمة باحترام هذا الأجل لأسباب مرتبطة بالنظام العام، أو إذا تبين أن صفة الضحية مجرد ادعاء غير صحيح.

المادة 14 - رخص الإقامة

- 1 تسلّم كل دولة طرف رخصة إقامة قابلة للتجديد لفائدة الضحايا، إما في حال إحدى الفرضيتين التاليتين أو كليهما:
أ إذا ارتأت السلطة المختصة أن إقامتهم ضرورية نظرا لوضعهم الشخصي ؛
ب إذا اعتبرت السلطة المختصة أن إقامتهم ضرورية بسبب تعاونهم مع السلطات المختصة لأغراض التحقيق أو (المسطرة الجنائية).
- 2 عندما تكون إقامة الأطفال الضحايا ضرورية من الناحية القانونية، يتم منحهم رخصة الإقامة وفقا لمصلحتهم الفضلى، وعند الاقتضاء، تجدد هذه الرخصة وفقا لنفس الشروط.
- 3 يخضع عدم تجديد رخصة الإقامة أو إلغاؤها للشروط المنصوص عليها في القانون الداخلي للدولة الطرف.
- 4 في حال تقديم الضحية لطلب الحصول على بطاقة إقامة من صنف آخر، يتعين على الدولة الطرف أن تأخذ في الحسبان أن الضحية استفادت أو تتوفر على رخصة الإقامة بموجب الفقرة 1.
- 5 اعتبارا لالتزامات الدول الأطراف المشار إليها في المادة 40 من هذه الاتفاقية، تتأكد كل دولة طرف من أن إصدار رخصة الإقامة، وفقا لهذا المقتضى، لا يتعارض مع حق الضحايا في طلب اللجوء والاستفادة منه.

المادة 15 - التعويض وسبل الانتصاف القانونية

- 1 تضمن كل دولة طرف للضحايا، منذ أول اتصال بالسلطات المختصة، الحق في الولوج إلى المعلومات الخاصة بالإجراءات والمساطر القضائية والإدارية ذات الصلة وبلغة يستطيعون فهمها.
- 2 تنص كل دولة طرف في قانونها الداخلي، على حق الضحايا في الدفاع وفي مساعدة قانونية مجانية وفقا للشروط المنصوص عليها في نفس القانون.
- 3 تنص كل دولة طرف في قانونها الداخلي، على حق الضحايا في الحصول على تعويض من لدن الجناة.
- 4 تعتمد كل دولة طرف التدابير التشريعية اللازمة أو أي تدابير أخرى ضرورية من أجل ضمان تعويض الضحايا، وفقا للشروط المنصوص عليها في قانونها الداخلي.

وذلك من قبيل إنشاء صندوق لتعويض الضحايا أو تدابير أو برامج أخرى تهدف إلى المساعدة الاجتماعية والإدماج الاجتماعي للضحايا. والتي يمكن تمويلها بواسطة المدخرات المتأتية من تطبيق التدابير المنصوص عليها في المادة 23.

المادة 16 - ترحيل الضحايا وعودتهم إلى الوطن

1 يتعين على الدولة الطرف التي تكون الضحية من مواطنيها أو مرخص لها بالإقامة الدائمة على أراضيها عند دخولها إلى أراضي الدولة الطرف المستقبلية أن تعمل على تيسير وقبول عودة الضحية إلى بلدها دون تأخير غير مبرر أو غير معقول. مع إيلاء الاعتبار الواجب لحقوق وسلامة وكرامة الضحية.

2 عندما تقوم دولة طرف بإرجاع ضحية ما إلى دولة أخرى، يتعين مراعاة حقوق الشخص المعني وسلامتها وكرامتها وسلامة أي مسطرة قضائية ذات صلة بوضعيته كضحية ويفضل أن تكون مشاركته فيها طوعية.

3 بناء على طلب دولة استقبال طرف، يتعين على الدولة الطرف التي تتلقى الطلب التحقق مما إذا كانت الضحية من رعاياها أو تتمتع بحق الإقامة الدائمة على أراضيها عند دخولها إلى أراضي الدولة الطرف المستقبلية.

4 بغاية تسهيل عودة ضحية لا تملك الوثائق المطلوبة، يتعين على الدولة الطرف التي تكون الضحية من رعاياها أو كان لها الحق في الإقامة الدائمة على أراضيها، عند دخولها إلى أراضي الدولة الطرف المستقبلية، أن توافق، بناء على طلب الدولة الطرف المستقبلية، على تسليم وثائق السفر أو أي ترخيص آخر ضروري لتمكين الضحية من السفر والعودة إلى بلدها.

5 تتخذ كل دولة طرف التدابير التشريعية اللازمة أو أي تدابير أخرى ضرورية لوضع برامج الإعادة إلى الوطن بمشاركة المؤسسات الوطنية والدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية. وترمي هذه البرامج إلى تفادي تكرار إيذاء الضحايا. كما يتعين على كل دولة طرف بذل جميع الجهود الممكنة من أجل تعزيز إعادة إدماج الضحايا في مجتمع دولة العودة، بما في ذلك إعادة إدماجهم في نظام التعليم وسوق الشغل، لا سيما من خلال اكتساب وتحسين المهارات المهنية، وفيما يخص الأطفال، ينبغي أن تشمل هذه البرامج تمتيع الأطفال بالحق في التعليم، فضلا عن تدابير تروم ضمان استفادتهم من تكفل أو استقبال مناسب من قبل عائلاتهم أو هياكل الاستقبال الملائمة.

6 تتخذ كل دولة طرف التدابير التشريعية اللازمة أو أي تدابير أخرى ضرورية بالتعاون مع أي دولة طرف معنية، من أجل توفير معلومات للضحايا عن الهيئات التي

من شأنها أن تقدم لهم المساعدة في بلد العودة. من قبيل مصالح الكشف والقمع. والمنظمات غير الحكومية. والمهن القانونية التي يمكنها الإفادة بالمشورة بالإضافة إلى المنظمات الاجتماعية.

7 لا يتم إرجاع الأطفال الضحايا إلى دولة ما إذا تبين. بعد تقييم المخاطر والسلامة. أن العودة ليست في مصلحة الطفل الفضلى.

المادة 17 - المساواة بين الجنسين

عند تطبيق الأحكام الواردة في هذا الفصل. ترمي كل دولة طرف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وإلى استخدام المقاربة المندمجة لتحقيق المساواة أثناء وضع هذه التدابير وتنفيذها وتقييمها.

الفصل الرابع - القانون الجنائي الموضوعي

المادة 18 - تجريم الاتجار بالبشر

تتخذ كل دولة طرف التدابير التشريعية اللازمة أو أي تدابير أخرى ضرورية من أجل التجريم الجنائي للأفعال المشار إليها في المادة 4 من هذه الاتفاقية، عندما ترتكب عمدا.

المادة 19 - تجريم اللجوء إلى خدمات الضحية

تنظر كل دولة طرف في إمكانية اعتماد التدابير التشريعية اللازمة وتدابير أخرى ضرورية من أجل التجريم الجنائي. وفقا لقانونها الداخلي، لفعل اللجوء إلى الخدمات التي تعتبر بمثابة استغلال والمشار إليها في المادة 4 الفقرة (أ) من هذه الاتفاقية، علما أن الشخص المعني ضحية للاتجار بالبشر.

المادة 20 - تجريم الأفعال المتعلقة بوثائق السفر أو الهوية

تعتمد كل دولة طرف التدابير التشريعية اللازمة وتدابير أخرى ضرورية من أجل التجريم الجنائي للأفعال التالية عندما ترتكب عمدا لأغراض تسهيل الاتجار بالبشر:

أ تزوير وثيقة السفر أو الهوية:

ب توفير أو تقديم مثل هذه الوثائق:

ج الاحتفاظ بوثيقة سفر أو بطاقة هوية شخص آخر، أو سرقة تلك الوثائق، أو تغييرها أو إفسادها أو إتلافها.

المادة 21 - التواطؤ والمحاولة

1 تتخذ كل دولة طرف التدابير التشريعية اللازمة أو أي تدابير أخرى تقتضيها الضرورة من أجل التجريم الجنائي لأي تواطؤ عندما يرتكب عمدا بغية ارتكاب أحد الأفعال المجرمة تطبيقا للمادتين 18 و20 من هذه الاتفاقية.

2 تعتمد كل دولة طرف التدابير التشريعية اللازمة أو أي تدابير أخرى تستدعيها الضرورة من أجل التجريم الجنائي للمحاولة المبيتة لارتكاب أحد الأفعال المجرمة تطبيقا للمادتين 18 و20، الفقرة (أ) من هذه الاتفاقية.

المادة 22 - مسؤولية الأشخاص الاعتباريين

1 تتخذ كل دولة طرف التدابير التشريعية اللازمة أو أي تدابير أخرى تستدعيها الضرورة من أجل تحميل الأشخاص الاعتباريين مسؤولية الأفعال المجرمة وفقا لهذه الاتفاقية. عندما يتم ارتكابها لصالحهم من طرف أي شخص طبيعي يتصرف إما بشكل فردي أو كعضو في مؤسسة تابعة للشخص الاعتباري الذي يحتل منسبا إداريا داخلها. بناء على الأسس التالية:

أ عندما يكون لمرتكب تلك الأفعال سلطة تخول له تمثيل الشخص الاعتباري؛
ب عندما يكون لمرتكب تلك الأفعال سلطة لاتخاذ قرارات نيابة عن الشخص الاعتباري؛

ج عندما يكون لمرتكب تلك الأفعال سلطة المراقبة داخل مؤسسة الشخص الاعتباري.

2 علاوة على الحالات المنصوص عليها من قبل في الفقرة 1، تعتمد كل دولة طرف التدابير اللازمة لضمان تحميل الأشخاص الاعتباريين المسؤولية في حال تسبب غياب المراقبة أو الإشراف، من قبل شخص طبيعي مشار إليه في الفقرة 1، في ارتكاب فعل مجرم وفقا لهذه الاتفاقية لحساب ذلك الشخص الاعتباري من قبل شخص طبيعي يعمل تحت سلطتها.

3 وفقا للمبادئ القانونية للدولة الطرف، قد تكون مسؤولية الشخص الاعتباري جنائية أو مدنية أو إدارية.

4 تحدد هذه المسؤولية دون الإخلال بالمسؤولية الجنائية للأشخاص الطبيعيين الذين ارتكبوا الجريمة.

المادة 23 - العقوبات والتدابير

1 تتخذ كل دولة طرف التدابير التشريعية اللازمة أو أي تدابير أخرى تستلزمها الضرورة من أجل التأكد من أن الأفعال المجرمة وفقا للمواد من 18 إلى 21 يعاقب عليها بعقوبات فعلية ومتناسبة وراذعة. وتشمل هذه العقوبات، بالنسبة للأفعال المجرمة وفقا للمادة 18 عندما ترتكب من قبل الأشخاص الطبيعيين، عقوبات سالبة للحرية يمكن أن تفضي إلى تسليم المجرمين إلى دولة أخرى.

2 تعمل كل دولة طرف على ضمان معاقبة الأشخاص الاعتباريين المسؤولين عن ارتكاب الأفعال المنصوص عليها في المادة 22، أو تطبيق أي تدابير فعلية ومتناسبة

ورادعة جنائية كانت أو غير جنائية، بما في ذلك العقوبات بالغرامة المالية.

3 تتخذ كل دولة طرف التدابير التشريعية اللازمة أو أي تدابير أخرى تقتضيها الضرورة من أجل السماح بمصادرة أو حجز أدوات وعائدات متأتية من الأفعال المجرمة وفقا للمادتين 18 و20، الفقرة (أ) من هذه الاتفاقية، أو ممتلكات تعادل قيمتها قيمة تلك العائدات.

4 تعتمد كل دولة طرف التدابير التشريعية اللازمة أو أي تدابير أخرى استوجبتها الضرورة من أجل السماح بالإغلاق المؤقت أو النهائي لأي مؤسسة استخدمت في ارتكاب الأضرار بالبشر، دون الإخلال بحقوق الأطراف ذوي النية الحسنة، أو من أجل منع مرتكب هذه الجريمة، بشكل مؤقت أو دائم، من ممارسة النشاط الذي ارتكبت الجريمة بمناسبة مزاولته.

المادة 24 - ظروف تشديد العقوبة

يجب على كل دولة طرف أن تعتبر الظروف التالية بمثابة ظروف مشددة عند تحديد العقوبة المطبقة على الجرائم المحددة وفقا للمادة 18 من هذه الاتفاقية:

- أ إذا عرضت الجريمة حياة الضحية للخطر عمدا أو عن طريق الإهمال الجسيم؛
- ب في حال ارتكبت الجريمة ضد طفل؛
- ج عندما ترتكب الجريمة من قبل موظف عمومي أثناء أداء مهامه؛
- د في حال ارتكاب الجريمة في إطار منظمة إجرامية.

المادة 25 - الأحكام القضائية السابقة

تتبنى كل دولة طرف التدابير التشريعية اللازمة وأي تدابير أخرى من أجل التنصيص على إمكانية مراعاة، عند تقدير العقوبة، الأحكام النهائية الصادرة في دولة أخرى طرف بشأن الأفعال المجرمة وفقا لهذه الاتفاقية.

المادة 26 - عدم العقاب

تنص كل دولة طرف، وفقا للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، على إمكانية عدم فرض العقوبة على الضحايا عند تورطهم، مجبرين، في أنشطة غير مشروعة.

الفصل الخامس - التحقيق والمتابعة والقانون الإجرائي

المادة 27 - الطلبات المقدمة من أحد الخصوم

1 يجب على كل دولة طرف أن تضمن أن التحقيقات أو المتابعات ذات الصلة بالأفعال المجرمة وفقا لهذه الاتفاقية غير رهينة بالتصريح أو الاتهام الذي يصدر عن الضحية، على الأقل عندما ترتكب الجريمة كلياً أو جزئياً داخل أراضيها.

2 تسعى كل دولة طرف إلى تمكين ضحايا جريمة ارتكبت في إقليم دولة أخرى طرف غير تلك الدولة التي يقيمون بها من تقديم شكاية أمام السلطات المختصة في دولة إقامتهم. ويتعين على السلطة المختصة التي أودعت الشكاية لديها، في حال عدم اختصاصها في هذا الشأن، أن تحيل الشكاية دون تأخير إلى السلطة المختصة في الدولة الطرف التي ارتكبت الجريمة على أراضيها. وتتم معالجة هذه الشكاية وفقاً للقانون الداخلي للدولة الطرف الذي ارتكبت فيه الجريمة.

3 يتعين على كل دولة طرف، من خلال تدابير تشريعية أو غيرها وفقاً للشروط المنصوص عليها في قانونها الداخلي، أن تضمن للمجموعات، أو المؤسسات، أو الجمعيات أو المنظمات غير الحكومية التي تهدف إلى مكافحة الاتجار بالبشر أو إلى حماية حقوق الإنسان، إمكانية تقديم المساعدة و/أو الدعم للضحية التي تقبل بهذه المساعدة أثناء الإجراءات الجنائية ذات الصلة بالجريمة المحددة وفقاً للمادة 18 من هذه الاتفاقية.

المادة 28 - حماية الضحايا والشهود والمتعاونين مع السلطات

القضائية

1 تتبنى كل دولة طرف التدابير التشريعية اللازمة وأي تدابير أخرى ضرورية من أجل ضمان حماية فعلية وملائمة من أي انتقام أو تهريب محتمل، ولا سيما أثناء التحقيق والمتابعة القضائية ضد مرتكبي الجرائم، لفائدة:

أ الضحايا؛

ب عند الاقتضاء، الأشخاص الذين يقدمون معلومات بشأن الأفعال الجنائية المجرمة بموجب المادة 18 من هذه الاتفاقية أو الذين يتعاونون بطريقة أخرى مع السلطات المسؤولة عن التحقيق أو المتابعة القضائية؛

ج الشهود الذين يدلون بشهادة تتعلق بالأفعال الجنائية المجرمة وفقا للمادة 18 من هذه الاتفاقية:

د إذا لزم الأمر. أفراد أسرة الأشخاص المشار إليهم في الفقرتين اين (أ) و(ت).

2 تتبنى كل دولة طرف التدابير التشريعية اللازمة وأي تدابير أخرى ضرورية أخرى من أجل تأمين وتقديم أنواع مختلفة من الحماية. ويمكن أن تشمل هذه التدابير الحماية الجسدية، وتوفير مكان جديد للإقامة، وتغيير الهوية وتقديم المساعدة في الحصول على شغل.

3 يستفيد جميع الأطفال من تدابير خاصة للحماية تأخذ مصلحتهم الفضلى بعين الاعتبار.

4 تتخذ كل دولة طرف التدابير التشريعية اللازمة أو تدابير أخرى ضرورية من أجل تأمين، عند الاقتضاء، حماية مناسبة من أي انتقام أو تهريب محتمل، ولا سيما أثناء التحقيق والمتابعة القضائية لرتكبي الجريمة، أو بعد ذلك، لفائدة أعضاء مجموعات، أو مؤسسات، أو جمعيات أو منظمات غير حكومية تمارس أحد الأنشطة أو العديد من الأنشطة المنصوص عليها في الفقرة 3 من المادة 27.

5 تنظر كل دولة طرف في إمكانية إبرام اتفاقات أو ترتيبات مع دول أخرى بغية تنفيذ هذه المادة.

المادة 29 - السلطات المتخصصة وهيئات التنسيق

1 تتخذ كل دولة طرف التدابير اللازمة من أجل تخصص أشخاص أو هيئات في مكافحة الاتجار بالبشر وحماية الضحايا، ويتعين على هؤلاء الأشخاص أو تلك الهيئات أن يتمتعوا بالاستقلالية اللازمة، وفقا للمبادئ الأساسية للنظام القانوني للدولة الطرف، من أجل الاضطلاع بمهامهم بشكل فعال وبمناى عن أي ضغوط غير مشروعة، ومن جهة أخرى، يجب أن يتوفر هؤلاء الأشخاص أو موظفو تلك الهيئات على وتكوين ملائم وموارد مالية مناسبة للمهام التي يؤدونها.

2 يتعين على كل دولة طرف أن تتخذ التدابير اللازمة لضمان تنسيق السياسات وعمل مصالح إدارتها ومصالح الهيئات الحكومية الأخرى العاملة في مجال مكافحة الاتجار في البشر، وذلك من خلال إنشاء هيئات التنسيق عند الاقتضاء.

3 تقوم كل دولة طرف بتوفير أو تعزيز التكوين لفائدة الأعوان المعنيين بالوقاية ومكافحة الاتجار بالبشر، بما في ذلك التدريب في مجال حقوق الإنسان، ويمكن ملاءمة هذا التدريب مع مختلف المصالح وتركيزه، عند الاقتضاء، على الأساليب المستخدمة

لمنع الأجار ومتابعة الجناة وحماية حقوق الضحايا. بما في ذلك حماية الضحايا من المتاجرين.

4 يجب على كل دولة طرف أن تنظر في إمكانية تعيين مقررين وطنيين أو آليات أخرى مكلفة بتتبع أنشطة مكافحة الأجار التي تقوم بها مؤسسات الدولة ورصد تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في التشريعات الوطنية.

المادة 30 - المساطر القضائية

تعتمد كل دولة طرف، انسجاماً مع اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ولا سيما المادة 6 منها، التدابير التشريعية اللازمة أو أي تدابير أخرى ضرورية من أجل ضمان تحقيق الأمور التالية أثناء المسطرة القضائية:

أ حماية الحياة الخاصة للضحايا. وعند الاقتضاء، هويتهم;

ب سلامة الضحايا وحمايتهم ضد التهيب.

وفقاً للشروط المنصوص عليها في قانونها الداخلي، وعندما يتعلق الأمر بأطفال ضحايا، يتعين على الدولة الطرف، بالخصوص، مراعاة احتياجاتهم وضمان حقهم في تدابير خاصة للحماية.

المادة 31 - الاختصاص

1 تتخذ كل دولة طرف التدابير التشريعية اللازمة وأي تدابير أخرى تقتضيها الضرورة من أجل تحديد اختصاصها بشأن أي من الأفعال الجنائية المجرمة وفقاً لهذه الاتفاقية، عندما ترتكب الجريمة:

أ على أراضيها، أو

ب على متن سفينة ترفع علم تلك الدولة الطرف، أو

ج على متن طائرة مسجلة بموجب قوانين تلك الدولة الطرف، أو

د من قبل أحد رعاياها أو شخص عديم الجنسية يقيم بشكل معتاد على أراضيها، إذا كان يعاقب على تلك الجريمة بمقتضى القانون الجنائي حيثما ارتكبت أو في حال لم تكن تلك الجريمة من اختصاص أي دولة؛

ه ضد أحد مواطنيها.

2 يمكن لأي دولة طرف، عند التوقيع أو إيداع وثائق التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام إلى الاتفاقية، أن تحدد من خلال إعلان موجه إلى الأمين العام لمجلس أوروبا،

أنها تحتفظ بحقها في عدم تطبيق قواعد الاختصاص المنصوص عليها في الفقرتين 1 (ث) و (ج) من هذه المادة أو في أي جزء من هذه الفقرات أو تطبيقها في حالات أو ظروف محددة.

3 تتبنى كل دولة طرف التدابير اللازمة لتحديد اختصاصها بشأن أي جريمة مشمولة بهذه الاتفاقية عندما يكون مرتكب الجريمة المزعوم موجودا على أراضيها ولا يمكن تسليمه إلى دولة طرف أخرى بناء، فقط، على جنسيته، بعد تقديم طلب التسليم.

4 عندما تطالب عدة دول أطراف باختصاصها بشأن جريمة مقرررة وفقا لهذه الاتفاقية، تتشاور الدول الأطراف المعنية، حيثما كان ذلك مناسبا، لتحديد الموقف الأنسب الذي سيتمكن من المتابعة القضائية.

5 دون الإخلال بالقواعد العامة للقانون الدولي، لا تستثني هذه الاتفاقية أي اختصاص جنائي تمارسه أي دولة طرف وفقا لقانونها الداخلي.

الفصل السادس - التعاون الدولي والتعاون مع المجتمع المدني

المادة 32 - المبادئ العامة وتدابير التعاون الدولي

تتعاون الدول الأطراف، وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية، وتطبيقاً للصكوك الإقليمية والدولية ذات الصلة وللترتيبات القائمة على تشريعات موحدة أو متبادلة علاوة على القوانين الداخلية، على أكبر قدر ممكن من أجل:

منع ومكافحة الاتجار بالبشر؛

حماية الضحايا ومساعدتهم،

وإجراء التحقيقات أو المساطر المتعلقة بالأفعال الجنائية المجرمة وفقاً لهذه الاتفاقية.

المادة 33 - التدابير الخاصة بالأشخاص المهددين أو المفقودين

1 إذا كانت لدولة طرف، بناءً على معلومات متوفرة لديها، أسباب معقولة للاعتقاد بأن حياة أو حرية شخص مشار إليه في الفقرة 1 من المادة 28 أو سلامته الجسدية معرضة لخطر داهم على أراضي دولة أخرى طرف، يجب عليها، في مثل هذه الحالة الطارئة، نقل تلك المعلومات دون أدنى تأخير لتلك الدولة حتى يتسنى لها اتخاذ التدابير المناسبة لحمايته.

2 يمكن للدول الأطراف في هذه الاتفاقية التفكير في تعزيز التعاون للبحث عن الأشخاص المفقودين، وخاصة الأطفال منهم، إذا كانت المعلومات المتاحة تشير إلى أنهم ضحايا الاتجار بالبشر. وتحققاً لهذه الغاية، يجوز للأطراف إبرام معاهدات ثنائية أو متعددة الأطراف.

المادة 34 - المعلومات

1 تخبر الدولة الطرف التي تتلقى الطلب دون تأخير الدولة الطرف التي قدمت الطلب بالنتيجة النهائية للتدابير المتخذة بموجب هذا الفصل. كما تخبر الدولة الطرف متلقي الطلب، بشكل مستعجل، الدولة الطرف التي قدمت الطلب بأي ظروف يستحيل معها تنفيذ التدابير المطلوبة أو قد تتسبب في تأخيرها بشكل كبير.

2 يمكن لدولة طرف. ضمن حدود قانونها الداخلي وفي غياب طلب مسبق. أن تبلغ دولة طرفاً أخرى بمعلومات تم الحصول عليها في إطار تحقيقاتها الخاصة عندما تعتبر أن ذلك قد يساعد الدولة الطرف المتلقية على بدء أو إتمام تحقيقات أو إجراءات متعلقة بالأفعال الجنائية المجرمة وفقاً لهذه الاتفاقية أو عندما تكون تلك المعلومات من شأنها أن تفضي إلى تقديم طلب التعاون من قبل تلك الدولة الطرف بموجب هذا الفصل.

3 يمكن للدولة الطرف التي تقدم تلك المعلومات أن تطالب. قبل تقديمها. بأن تبقى هذه المعلومات سرية أو أن يخضع استخدامها لشروط معينة. وفي حال عدم تمكن الدولة الطرف المتلقية من الموافقة على هذا الطلب. وجب عليها إبلاغ الدولة الطرف الأخرى. التي يتعين عليها عندئذ تحديد ما إذا وجب عليها مع ذلك تقديم تلك المعلومات. وإذا ما وافقت الدولة الطرف على تلقي المعلومات وفقاً للشروط المنصوص عليها. فإنها تصبح ملزمة بها.

4 يتم إرسال جميع المعلومات المطلوبة بخصوص المواد 13 و14 و16 والتي تعتبر ضرورية لمنح الحقوق التي تخولها هذه المواد. فوراً ودون تأخير بناءً على طلب من الدولة الطرف المعنية. وفقاً للمادة 11 من هذه الاتفاقية.

المادة 35 - التعاون مع المجتمع المدني

تشجع كل دولة طرف سلطات الدولة والموظفين العموميين على التعاون مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات الأخرى المعنية وأعضاء المجتمع المدني. بغية إقامة شراكات استراتيجية من أجل تحقيق أهداف هذه الاتفاقية.

الفصل السابع - آلية الرصد

المادة 36 - فريق الخبراء المعني بمناهضة الاتجار بالبشر

1 إن فريق الخبراء المعني بمناهضة الاتجار بالبشر (GRETA) (المشار إليه فيما يلي بالاختصار الفرنسي «جريتا») مكلف بالسهر على تنفيذ هذه الاتفاقية من قبل الدول الأطراف.

2 يتكون فريق «جريتا» من 10 أعضاء على الأقل، على ألا يزيد عدد الأعضاء عن 15. ويراعى في تشكيلة فريق «جريتا» تحقيق التوازن من حيث مشاركة النساء والرجال والتوزيع الجغرافي لهذه المشاركة. بالإضافة إلى توافر خبرات متعددة التخصصات. ويتم انتخاب أعضاء فريق الخبراء من بين رعايا الدول الأطراف في هذه الاتفاقية من قبل لجنة الأطراف لولاية مدتها أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

3 ويرتكز انتخاب أعضاء فريق «جريتا» على المبادئ التالية:

أ يتم اختيارهم من بين الأشخاص الذين يتحلون بأخلاق رفيعة والمشهود لهم بالكفاءة في مجال حقوق الإنسان، ومساعدة وحماية الضحايا ومكافحة الاتجار بالبشر أو من بين الأشخاص الذين يتوفرون على تجربة مهنية في المجالات التي تشملها هذه الاتفاقية:

ب هؤلاء الأشخاص هم أعضاء في فريق الخبراء بصفة فردية، ويتمتعون بالاستقلالية والحياد في ممارسة ولاياتهم ويتفرغون لأداء مهامهم بشكل فعال؛

ج لا يمكن لفريق «جريتا» أن يشمل أكثر من عضو واحد من رعايا نفس الدولة؛

د من المفروض أن يمثلوا الأنظمة القانونية الرئيسية.

4 تحدد لجنة الوزراء مسطرة انتخاب أعضاء فريق «جريتا». بعد التشاور مع الدول الأطراف في الاتفاقية والحصول على موافقتها بالإجماع، وذلك في غضون سنة واحدة بعد دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ. ويعتمد فريق «جريتا» قواعده الإجرائية الخاصة به.

المادة 37 - لجنة الأطراف

1 تتألف لجنة الأطراف من الأعضاء الممثلين داخل لجنة وزراء مجلس أوروبا عن الدول الأعضاء الأطراف في الاتفاقية ومثلي الأطراف في الاتفاقية التي ليست أعضاء في مجلس أوروبا.

2 تجتمع لجنة الأطراف بدعوة من الأمين العام لمجلس أوروبا. ويجب أن يعقد أول اجتماع لها في غضون سنة واحدة بعد دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ. من أجل انتخاب أعضاء فريق «جريتتا». وبعد ذلك. تجتمع اللجنة بناء على طلب ثلث الأطراف. أو رئيس فريق الخبراء «جريتتا» أو الأمين العام.

3 تعتمد اللجنة قواعدها الإجرائية الخاصة.

المادة 38 - المسطرة/الإجراء

1 تتعلق مسطرة التقييم بالأطراف في الاتفاقية وتنقسم إلى دورات يتم تحديد مدتها من قبل فريق الخبراء «جريتتا». ويقوم هذا الفريق. عند بداية كل دورة. باختيار الأحكام المحددة التي ستخضع لمسطرة التقييم.

2 يحدد فريق «جريتتا» أنسب الوسائل لتنفيذ هذا التقييم. ويمكن لفريق «جريتتا». على وجه الخصوص. اعتماد استبيان لكل دورة يستخدم كأساس لتقييم تنفيذ الأطراف في هذه الاتفاقية. ويتم إرسال هذا الاستبيان إلى جميع الأطراف التي تجيب عليه وعلى أي استفسارات أخرى لفريق «جريتتا».

3 يمكن لفريق الخبراء أن يطلب معلومات من المجتمع المدني.

4 بالإضافة إلى ذلك. يمكن لفريق الخبراء تنظيم زيارات إلى البلدان المعنية. بالتعاون مع السلطات الوطنية و «الشخص المخاطب» الذي تحده تلك السلطات. وإذا لزم الأمر. بمساعدة خبراء وطنيين مستقلين. فضلا عن إمكانية حصول فريق الخبراء خلال هذه الزيارات. على مساعدة متخصصين في مجالات محددة.

5 يقوم فريق الخبراء بإعداد مشروع تقرير يتضمن نتائج تحليل تنفيذ الأحكام التي خضعت لمسطرة التقييم. بالإضافة إلى اقتراحاته حول الطريقة التي يمكن للدولة الطرف المعنية من خلالها معالجة المشاكل التي تم تحديدها. وبعد ذلك. تتم إحالة مشروع التقرير إلى الدولة الطرف الخاضعة للتقييم من أجل التعليق عليه. والتي يأخذ فريق الخبراء تعليقاتها وملاحظاتها بعين الاعتبار عند صياغة تقريره النهائي.

6 وعلى هذا الأساس. يعتمد فريق «جريتتا» التقرير وخلصاته بشأن التدابير التي اتخذتها الدولة الطرف المعنية لتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية. ويرسل هذا التقرير والخلصات إلى الدولة الطرف ولجنة الأطراف. وبعد المصادقة على تقرير وخلصات لجنة الخبراء والتعليقات المحتملة للدولة الطرف المعنية. يتم نشرها للعموم.

7 دون الإخلال بالمسطرة المنصوص عليها في الفقرات من 1 إلى 6 من هذه المادة. يمكن للجنة الأطراف أن تعتمد. بناء على تقرير وخلصات فريق الخبراء. توصيات يتم

توجيهها إلى هذه الدولة الطرف (أ) بخصوص التدابير الواجب اتخاذها لتنفيذ خلاصات فريق الخبراء. مع تحديد تاريخ لتقديم معلومات عن تنفيذها إذا لزم الأمر. و(ب) تهدف هذه التوصيات إلى تعزيز التعاون مع الدولة الطرف المعنية من أجل تنفيذ هذه الاتفاقية.

الفصل الثامن - العلاقة مع صكوك دولية أخرى

المادة 39 - العلاقة مع البروتوكول الإضافي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال

لا تمس هذه الاتفاقية بالحقوق والالتزامات الناشئة عن أحكام بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وتهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز الحماية التي يوفرها ذلك البروتوكول وتطوير المعايير الواردة فيه.

المادة 40 - العلاقة مع صكوك دولية أخرى

1 لا تمس هذه الاتفاقية بالحقوق والالتزامات الناشئة عن أحكام صكوك دولية أخرى تعتبر الدول الأطراف في هذه الاتفاقية أطرافاً فيها أو ستصبح كذلك، والتي تتضمن مقتضيات بشأن قضايا تحكمها هذه الاتفاقية، وتضمن مزيداً من الحماية والمساعدة لضحايا الاتجار.

2 يمكن للدول الأطراف في الاتفاقية أن تبرم اتفاقات ثنائية الطرف أو متعددة الأطراف بشأن القضايا التي تتناولها هذه الاتفاقية، بغية استكمال أو تدعيم أحكامها أو تيسير تطبيق المبادئ التي تكرسها.

3 تطبق الدول الأطراف الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، في علاقاتها المتبادلة، قواعد المجموعة الأوروبية والاتحاد الأوروبي عندما تكون هنالك قواعد للمجموعة الأوروبية والاتحاد الأوروبي تحكم الموضوع الخاص المعني وتطبق على الحالة المعنية، دون الإخلال بموضوع وهدف هذه الاتفاقية، ودون أن يخل تطبيقها الكامل بأطراف أخرى.

4 لا يؤثر أي مقتضى من هذه الاتفاقية على حقوق والتزامات ومسؤوليات الدول والأفراد بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وبخاصة اتفاقية عام 1951 وبروتوكول عام 1967 المتعلقين بوضع اللاجئين ومبدأ عدم الإعادة القسرية الوارد فيهما.

الفصل التاسع: إدخال تعديلات على الاتفاقية

المادة 41 - التعديلات

- 1 يجب إرسال أي تعديل لهذه الاتفاقية تقترحه دولة طرف إلى الأمين العام لمجلس أوروبا الذي يتعين عليه إرساله إلى الدول الأعضاء في مجلس أوروبا. وإلى أي دولة أخرى موقعة، وأي دولة طرف وإلى المجموعة الأوروبية وإلى أي دولة مدعوة للتوقيع على هذه الاتفاقية وفقا للمادة 42. وكذلك إلى أي دولة تكون دعيت إلى الانضمام إلى هذه الاتفاقية وفقا لأحكام المادة 43.
- 2 يرسل أي تعديل تقترحه دولة طرف إلى لجنة الخبراء «جريتا» التي ستعين عليها إرسال رأيها بشأن التعديل المقترح إلى لجنة الوزراء.
- 3 تنظر لجنة الوزراء في التعديل المقترح والرأي المقدم إليها من قبل لجنة الخبراء «جريتا». وبعد التشاور مع الأطراف في الاتفاقية والحصول على موافقتهم بالإجماع. يمكنها المصادقة على ذلك التعديل.
- 4 يتم إرسال نص أي تعديل تصادق عليه لجنة الوزراء وفقا للفقرة 3 من هذه المادة إلى الأطراف من أجل قبوله.
- 5 يدخل أي تعديل يعتمد وفقا للفقرة 3 من هذه المادة حيز التنفيذ في اليوم الأول من الشهر الذي يلي انقضاء فترة شهر واحد بعد التاريخ الذي تبلغ فيه جميع الأطراف قبولها به إلى الأمين العام.

الفصل العاشر - أحكام ختامية

المادة 42 - التوقيع على الاتفاقية ودخولها حيز التنفيذ

- 1 تفتح هذه الاتفاقية لتوقيع الدول الأعضاء في مجلس أوروبا. والدول غير الأعضاء التي شاركت في صياغتها بالإضافة إلى المجموعة الأوروبية.
- 2 تطرح هذه الاتفاقية للتصديق أو القبول أو الموافقة. وتودع صكوك التصديق أو القبول أو الموافقة لدى الأمين العام لمجلس أوروبا.

3 تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في اليوم الأول من الشهر الذي يلي انقضاء فترة ثلاثة أشهر بعد التاريخ الذي تكون قد أعربت فيه 10 دول موقعة. منها ثمانية على الأقل من أعضاء مجلس أوروبا. عن موافقتها على الالتزام بالاتفاقية وفقا لأحكام الفقرة السابقة.

4 إذا أعربت دولة من الدول المشار إليها في الفقرة 1 أو المجموعة الأوروبية عن موافقتها على الالتزام بالاتفاقية. فإن الاتفاقية تدخل حيز التنفيذ بالنسبة لها في اليوم الأول من الشهر الذي يلي انقضاء فترة ثلاثة أشهر بعد تاريخ إيداع صك التصديق أو القبول أو الموافقة.

المادة 43 - الانضمام إلى الاتفاقية

1 بعد دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ. يمكن للجنة وزراء مجلس أوروبا. بعد التشاور مع الأطراف في الاتفاقية والحصول على موافقتها بالإجماع. أن تدعو أي دولة غير عضو في مجلس أوروبا لم تشارك في إعداد الاتفاقية إلى الانضمام إلى هذه الاتفاقية بموجب قرار تتخذه الأغلبية والمنصوص عليه في المادة 20 (د) من القانون الأساسي لمجلس أوروبا. وبالتصويت بالإجماع لممثلي الدول المتعاقدة التي تتمتع بحق العضوية في لجنة الوزراء.

2 تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ بالنسبة لأي دولة منضمة لها. في اليوم الأول من الشهر الموالي لانقضاء فترة ثلاثة أشهر بعد تاريخ إيداع صك الانضمام لدى الأمين العام لمجلس أوروبا.

المادة 44 - التطبيق الإقليمي للاتفاقية

- 1 يمكن لأي دولة، أو المجموعة الأوروبية، عند التوقيع أو إيداع صك التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام، أن تحدد الإقليم أو الأقاليم التي ستطبق عليها هذه الاتفاقية.
- 2 يجوز لأي دولة طرف، في أي وقت بعد ذلك ومن خلال إعلان موجه إلى الأمين العام لمجلس أوروبا، توسيع نطاق تطبيق هذه الاتفاقية إلى أي إقليم آخر تحده في ذلك الإعلان وتكون مسؤولة عن العلاقات الدولية بذلك الإقليم أو مرخص لها باتخاذ التزامات نيابة عنه. وتدخل الاتفاقية حيز التنفيذ بالنسبة لهذا الإقليم في اليوم الأول من الشهر الموالي لانقضاء فترة ثلاثة أشهر بعد تاريخ استلام الأمين العام للإعلان المذكور.
- 3 يمكن سحب أي إعلان يصدر بموجب الفقرتين السابقتين، فيما يخص أي إقليم محدد في ذلك الإعلان، من خلال إشعار موجه إلى الأمين العام لمجلس أوروبا. ويصبح هذا الانسحاب نافذا في اليوم الأول من الشهر الموالي لانقضاء فترة ثلاثة أشهر بعد تاريخ استلام الأمين العام لذلك الإشعار.

المادة 45 - التحفظات

لا يجوز إبداء أي تحفظ على أحكام هذه الاتفاقية، باستثناء التحفظ المنصوص عليه في الفقرة 2 من المادة 31.

المادة 46 - الانسحاب من الاتفاقية

- 1 يمكن لأي دولة طرف، في أي وقت، أن تنسحب من هذه الاتفاقية من خلال توجيه إشعار إلى الأمين العام لمجلس أوروبا.
- 2 يصبح هذا الانسحاب نافذا في اليوم الأول من الشهر التالي لانقضاء فترة ثلاثة أشهر بعد تاريخ استلام الأمين العام لذلك الإشعار.

المادة 47 - الإخطار

يقوم الأمين العام لمجلس أوروبا بإخطار الدول الأعضاء في مجلس أوروبا، وأي دولة موقعة، وأي دولة طرف، علاوة على المجموعة الأوروبية، وأي دولة مدعوة للتوقيع على هذه الاتفاقية، وفقا للمادة 42، وأي دولة مدعوة للانضمام إلى هذه الاتفاقية، وفقا للمادة (43)، بخصوص:

- أ أي توقيع؛
- ب إيداع أي صك من صكوك التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام؛
- ج أي تاريخ لدخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ وفقا للمادتين 42 و43؛
- د أي تعديل معتمد وفقا للمادة 41 وتاريخ دخول ذلك التعديل حيز التنفيذ؛
- ه أي انسحاب يعلن بموجب أحكام المادة 46؛
- و أي وثيقة أخرى. إخطار أو مراسلة ذات صلة بهذه الاتفاقية؛
- ز أي تحفظ بموجب المادة 45.

وإثباتا لذلك، قام الموقعون أدناه، الخول لهم القيام بهذا الغرض، بالتوقيع على هذه الاتفاقية.

حرر في وارسو، بتاريخ 16 مايو/أيار 2005، باللغتين الإنجليزية والفرنسية، وكلا النصان متساويان في الحجية، في نسخة واحدة تودع في أرشيف مجلس أوروبا، وعلى الأمين العام لمجلس أوروبا إرسال نسخة مطابقة للأصل إلى كل دولة من الدول الأعضاء في مجلس أوروبا، والدول غير الأعضاء التي شاركت في صياغة هذه الاتفاقية، والمجموعة الأوروبية وإلى أي دولة أخرى مدعوة إلى الانضمام إلى هذه الاتفاقية.

ستراسبورغ، 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2014

**فريق الخبراء المعني بالعمل لمكافحة الاتجار بالبشر
(GRETA)**

**فريق الخبراء المعني بالعمل لمكافحة الاتجار بالبشر
القواعد الإجرائية لتقييم تطبيق الدول الأطراف
لاتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر**

القواعد الإجرائية لتقييم تطبيق الدول الأطراف لاتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر

فريق الخبراء المعني بالعمل لمكافحة الاتجار بالبشر (GRETA).
إذ ينظر إلى اتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر (CETS No. 197).

وإذ يضع في اعتباره قواعدها الإجرائية الداخلية،
وإذ يسترشد بالفقرة 1 من المادة 36 من الاتفاقية، يراقب فريق الخبراء المعني
بالعمل لمكافحة الاتجار بالبشر تنفيذ الدول الأطراف لهذه الاتفاقية
وإذ يستند إلى الفقرات 1 إلى 6 من المادة 38 من الاتفاقية.
فإنه يعتمد القواعد التالية:

الجزء الأول: الإجراء الخاص بالتقييم،

القاعدة 1 - التقييم باستخدام الجولات

يُقيّم فريق الخبراء المعني بالعمل لمكافحة الاتجار بالبشر تنفيذ الدول الأطراف لاتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر (يُشار إليها فيما بعد باسم «الاتفاقية») باتباع إجراء مقسم إلى جولات.

القاعدة 2 - مدة الجولات

تكون مدة كل جولة تقييم أربع سنوات ما لم يقرر فريق الخبراء المعني بالعمل لمكافحة الاتجار بالبشر غير ذلك بالإجماع.

القاعدة 3 - بدء الجولات

تبدأ الجولة الأولى من التقييم فيما يتعلق بأي دولة طرف من خلال توجيه الاستبيان الخاص بهذه الجولة للدولة الطرف خلال مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن سنتين بعد دخول الاتفاقية حيز النفاذ بالنسبة للطرف المعني. وتبدأ الجولات التالية لأي دولة طرف بتوجيه الاستبيان الخاص بكل جولة بعد أربع سنوات من تاريخ استلام الدولة الطرف للاستبيان السابق. ما لم يقرر فريق الخبراء المعني بالعمل لمكافحة الاتجار بالبشر غير ذلك بموجب القاعدة 2 المذكورة أعلاه فيما يتعلق بمدة الجولة السابقة.

تخضع كل الأطراف لجميع جولات التقييم ما لم يقرر فريق الخبراء المعني بالعمل لمكافحة الاتجار بالبشر غير ذلك بالإجماع.

القاعدة 4 - الأحكام التي سيجري تقييمها

يختار فريق الخبراء المعني بالعمل لمكافحة الاتجار بالبشر أحكام الاتفاقية المحددة التي ستكون أساساً لكل جولة تقييم.

بالنسبة للجولة الأولى من التقييم، يختار فريق الخبراء المعني بالعمل لمكافحة الاتجار بالبشر أحكام الاتفاقية التي ستُقدّم نظرة عامة حول تنفيذ كل طرف من الأطراف للاتفاقية.

الجزء الثاني: وسائل التقييم

القاعدة 5 - الاستبيان والردود

يُعد فريق الخبراء المعني بالعمل لمكافحة الاتجار بالبشر استبيانًا حول تنفيذ الأطراف لأحكام الاتفاقية المحددة التي يستند إليها التقييم، وذلك لكل جولة تقييم. ويكون الاستبيان عامًا.

يوجّه الاستبيان للأطراف، إن أمكن ذلك، من خلال «مسؤول الاتصال» الذي تعينه هذه الأخيرة (الأطراف) للتنسيق مع فريق الخبراء المعني بالعمل لمكافحة الاتجار بالبشر. وترد الأطراف على الاستبيان في غضون المهلة الزمنية التي حددها فريق الخبراء المعني بالعمل لمكافحة الاتجار بالبشر. وتكون الردود الخاصة بالاستبيان مفصلة، وتجب على جميع الأسئلة وتتضمن جميع النصوص المرجعية الضرورية. وتعاد الردود الخاصة بالاستبيان إلى الأمين التنفيذي للاتفاقية.

ينشر فريق الخبراء المعني بالعمل لمكافحة الاتجار بالبشر الردود الخاصة بالاستبيان ما لم يطلب الطرف المعني غير ذلك.

القاعدة 6 - طلبات للحصول على مزيد من المعلومات

يجوز لفريق الخبراء المعني بالعمل لمكافحة الاتجار بالبشر أن يطلب معلومات إضافية من الأطراف إذا تبين أن الردود الخاصة بالاستبيان غير شاملة أو غير واضحة أو كان من الضروري إكمال المعلومات التي تم الحصول عليها خلال الزيارات القطرية أو توضيحها، تُطبق الأحكام الواردة في الفقرة 2 من القاعدة 5 أعلاه بعد إجراء ما يلزم من تغييرات.

يقرر فريق الخبراء المعني بالعمل لمكافحة الاتجار بالبشر ما إذا كان طلب المعلومات الإضافية يكون بشكل علني أو سري.

يتعامل فريق الخبراء المعني بالعمل لمكافحة الاتجار بالبشر مع الردود الخاصة بطلبات المعلومات الإضافية بسرية ما لم يطلب الطرف الإعلان عنها.

القاعدة 7 - طلبات عاجلة للحصول على معلومات

إذا تلقى فريق الخبراء المعني بالعمل لمكافحة الاتجار بالبشر معلومات موثوقة بها تُشير إلى وجود مشكلات تقتضي إيلاء اهتمام عاجل لمنع الانتهاكات الخطيرة للاتفاقية أو للحد من نطاقها أو عددها، فيجوز له تقديم طلب عاجل لأي طرف أو

أطراف بالاتفاقية للحصول على معلومات.

مع الأخذ في الاعتبار المعلومات المقدمة من الطرف أو الأطراف المعنية، فضلاً عن أي معلومات أخرى موثوق بها تتوفر لديها. يجوز لفريق الخبراء المعني بالعمل لمكافحة الاتجار بالبشر تعيين مقررین لتقييم حالة معينة، والقيام بزيارة إلى الطرف أو الأطراف المعنية إذا لزم الأمر.

يرسل فريق الخبراء المعني بالعمل لمكافحة الاتجار بالبشر نتائج واستنتاجاته من التقييم إلى الطرف أو الأطراف المعنية، بالإضافة إلى التعليقات الختامية للطرف أو الأطراف المعنية.

وعندما يكون فريق الخبراء المعني بالعمل لمكافحة الاتجار بالبشر في حالة عدم انعقاد، يجوز للمكتب، في حالة الضرورة، اتخاذ قرار بالنيابة عن فريق الخبراء المعني بالعمل لمكافحة الاتجار بالبشر بشأن تقديم طلب عاجل للحصول على معلومات والقيام بزيارة للطرف أو الأطراف المعنية، يبلغ الرئيس فريق الخبراء المعني بالعمل لمكافحة الاتجار بالبشر في اجتماعه التالي بأي إجراء متخذ بموجب هذه القاعدة.

القاعدة 8 - معلومات من المجتمع المدني

يجوز لفريق الخبراء المعني بالعمل لمكافحة الاتجار بالبشر اتخاذ قرار بتوجيه الاستبيان المعتمد بموجب القاعدة 5 أعلاه أو أي طلب آخر للمعلومات إلى منظمات غير حكومية محددة وغيرها من المنظمات ذات الصلة وأعضاء المجتمع المدني بالدول الأطراف، والتي تتم دعوتها للرد عليه خلال المهلة الزمنية التي حددها فريق الخبراء المعني بالعمل لمكافحة الاتجار بالبشر. ويتعين أن تكون المنظمات المعنية نشيطة في مجال مكافحة الاتجار بالبشر، وتضم خالفات وطنية من عدة منظمات أو فروع وطنية لمنظمات دولية غير حكومية، وعلاوة على ذلك، يجب أن تكون قادرة على الوصول إلى مصادر موثوقة للمعلومات وأن تكون قادرة على القيام بعمليات التحقق اللازمة من هذه المعلومات. تبعث الردود الخاصة بالاستبيان أو طلبات الحصول على معلومات إلى الأمين التنفيذي للاتفاقية.

يتعامل فريق الخبراء المعني بالعمل لمكافحة الاتجار بالبشر مع الاستبيان وطلبات الحصول على معلومات بسرية ما لم يطلب الطرف المعني الإعلان عنها.

القاعدة 9 - الزيارات القطرية

وتبعاً للمعلومات المقدمة خطياً، يجوز لفريق الخبراء المعني بالعمل لمكافحة الاتجار بالبشر أن يقرر القيام بزيارة قطرية للطرف المعني إذا رأى ذلك ضرورياً لإكمال هذه

المعلومات أو تقييم التنفيذ العملي للإجراءات المتخذة.

يعين فريق الخبراء المعني بالعمل لمكافحة الاتجار بالبشر وفدًا للقيام بالزيارة القطرية على أن يتشكل من مقررين لكتابة تقرير حول الطرف المعني. وعضو أو أكثر من أعضاء فريق الخبراء المعني بالعمل لمكافحة الاتجار بالبشر عند الضرورة. ولا يجوز لعضو فريق الخبراء المعني بالعمل لمكافحة الاتجار بالبشر الذي يحمل جنسية الدولة الطرف أن يكون عضوًا بالوفد. ويرافق الوفد عضو أو أكثر من الأمانة العامة للاتفاقية ومترجمون فوريون عند الضرورة. ويجوز أيضًا لفريق الخبراء المعني بالعمل لمكافحة الاتجار بالبشر اتخاذ قرار يقضي باستعانة الوفد بمختصين في مجالات معينة.

ويبلغ فريق الخبراء المعني بالعمل لمكافحة الاتجار بالبشر الطرف المعني باعترامه القيام بزيارة قطرية. ويجري الترتيب لزيارة الطرف المعني وتنفيذها بالتعاون مع «مسؤول الاتصال» الذي عينه الأخير(الأطراف) للتنسيق مع فريق الخبراء المعني بالعمل لمكافحة الاتجار بالبشر. ويجوز أيضًا لفريق الخبراء المعني بالعمل لمكافحة الاتجار بالبشر عند الضرورة. اتخاذ قرار بموجبه يساعد الوفد الذي سيقوم بالزيارة في الترتيب لها واحد أو أكثر من الخبراء الوطنيين المستقلين.

ويقرر الوفد الذي يقوم بالزيارة البرنامج الخاص بالزيارة القطرية. ويقرر مواعيد الزيارة وينظم اجتماعات مع الهيئات الحكومية وذلك بالتعاون مع «مسؤول الاتصال». وترتب الاجتماعات مع المنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات ذات الصلة وأعضاء المجتمع المدني معهم مباشرة.

وبعد الزيارة، يُقدم الوفد استنتاجاته لفريق الخبراء المعني بالعمل لمكافحة الاتجار بالبشر بما حققه من نتائج.

القاعدة 10 - وسائل أخرى للتقييم

يجوز أن يقرر فريق الخبراء المعني بالعمل لمكافحة الاتجار بالبشر اتباع وسائل أخرى مناسبة لإجراء تقييم تنفيذ الأطراف للاتفاقية. ويجوز لفريق الخبراء المعني بالعمل لمكافحة الاتجار بالبشر. بشكل خاص، عقد جلسات استماع مع مختلف الجهات الفاعلة في مجال مكافحة الاتجار بالبشر. كما يمكن للفريق اللجوء إلى طلب مساعدة من خبراء أو مستشارين.

ويتعامل فريق الخبراء المعني بالعمل لمكافحة الاتجار بالبشر مع المعلومات التي تم جمعها بسرية.

القاعدة 11 - المراسلات الواردة

يلفت الأمين التنفيذي انتباه فريق الخبراء المعني بالعمل لمكافحة الاتجار بالبشر لأي مراسلات موجهة له، إلا إذا كانت المعلومات التي تحتويها تقع خارج نطاق مجال اختصاص الفريق.

حَال أي مراسلات ذات صلة، يستلمها أحد أعضاء فريق الخبراء المعني بالعمل لمكافحة الاتجار بالبشر إلى الأمين التنفيذي الذي بدوره سيلفت انتباه فريق الخبراء المعني بالعمل لمكافحة الاتجار بالبشر إليها.

القاعدة 12 - اللغات المستخدمة في الاتصال بفريق الخبراء المعني بالعمل لمكافحة الاتجار بالبشر

تُقدم الردود الخاصة بالاستبيان وجميع طلبات المعلومات أو أي اتصال آخر موجه إلى فريق الخبراء المعني بالعمل لمكافحة الاتجار بالبشر مكتوبة بأحد اللغتين الرسميتين لمجلس أوروبا وهما الفرنسية والإنجليزية.

الجزء الثالث: التقارير والنتائج

القاعدة 13 - المقررون

يُعيّن فريق الخبراء المعني بالعمل لمكافحة الاتجار بالبشر مقررين لكل تقرير يقيم مدى تنفيذ الأطراف للاتفاقية.

القاعدة 14 - مشروع التقرير

يُعد المقررون مشروع تقرير يتكون من جزء وصفي وآخر تحليلي بالإضافة الى النتائج. ويتعلق الجزء الوصفي بأثر تنفيذ الطرف لأحكام الاتفاقية قيد التقييم. ويُعد هذا الجزء على أساس الردود الخاصة بالاستبيان وأي معلومات أخرى جمعها فريق الخبراء المعني بالعمل لمكافحة الاتجار بالبشر. ويحتوي الجزء التحليلي على ملاحظات معللة حول تنفيذ الطرف للاتفاقية. و تُقدّم النتائج اقتراحات وعروضًا تتعلق بالطريقة التي يمكن أن تتعامل بها الدولة الطرف مع أي مشكلات تم تحديدها.

ويفحص فريق الخبراء المعني بالعمل لمكافحة الاتجار بالبشر مشروع التقرير ويناقشه ويعتمده في جلسة عامة.

يُرسل مشروع التقرير كما اعتمده فريق الخبراء المعني بالعمل لمكافحة الاتجار بالبشر للطرف المعني لتقديم التعليقات عليه في غضون المهلة الزمنية التي حددها فريق الخبراء المعني بالعمل لمكافحة الاتجار بالبشر.

يتعامل فريق الخبراء المعني بالعمل لمكافحة الاتجار بالبشر مع مشروع التقرير وأي تعليقات عليه قدمها الطرف المعني على أنها سرية.

القاعدة 15 - التقرير والنتائج

إذا قدم الطرف المعني تعليقات على مشروع التقرير في غضون المهلة الزمنية التي حددها فريق الخبراء المعني بالعمل لمكافحة الاتجار بالبشر فيتعين أن يضعها في اعتباره فريق الخبراء المعني بالعمل لمكافحة الاتجار بالبشر عند وضع تقريره ونتائجه.

وعلى فريق الخبراء المعني بالعمل لمكافحة الاتجار بالبشر أن يعتمد تقريره وما توصل له من نتائج بأغلبية ثلثي الأصوات المدلى بها.

يرسل التقرير والنتائج للدولة الطرف، التي يتم دعوتها لتقديم أي تعليقات نهائية خلال شهر من اعتماده.

يُعلن عن تقرير ونتائج فريق الخبراء المعني بالعمل لمكافحة الاتجار بالبشر بالإضافة

إلى التعليقات الختامية للطرف المعني عند انتهاء المهلة المحددة لكتابة التعليقات وهي شهر. وتُرسل إلى لجنة الأطراف.
وتُعد إستراتيجية اتصال فعالة لزيادة تأثير تقارير ونتائج فريق الخبراء المعني بالعمل لمكافحة الاجتار بالبشر.

الجزء الرابع: تكنولوجيا المعلومات القاعدة 16 - استخدام تكنولوجيا المعلومات

من أجل تسهيل الاشتغال الناجع لآلية الرصد، وتسهيل مهمة الفاعلين المعنيين، سيتم اللجوء إلى تكنولوجيا المعلومات، ولاسيما إلى تطبيقات معلوماتية متخصصة، في كل مراحل مسطرة تقييم تفعيل المعاهدة من طرف الأطراف.

الجزء الخامس: تعديلات

القاعدة 17 - تعديل القواعد

يجوز تعديل هذه القواعد بقرار يتخذه غالبية أعضاء فريق الخبراء المعني بالعمل لمكافحة الاتجار بالبشر.

الاتفاقية الأوروبية لمناهضة التعذيب والعقوبات أو المعاملات غير الإنسانية أو المخالفة للكرامة

سلسلة المعاهدات الأوروبية – رقم 126
تمت مراجعة هذا النص طبقاً لمقتضيات البروتوكولين الأول (STEI51)
والثاني (STEI 52) والتي دخلت حيز التنفيذ يوم فاتح مارس 2002

إن الدول الأعضاء في مجلس أوروبا الموقعة على هذه الاتفاقية،
بناء على مقتضيات اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛
إذ تذكر بمضمون المادة 3 من نفس الاتفاقية التي تنص على أنه «لا يمكن تعريض أي
شخص للتعذيب ولا لعقوبات أو معاملات غير إنسانية أو حاطة بالكرامة».
إذ تقر بأنه ينبغي تمكين الأشخاص الذين يزعمون بأنهم ضحايا خروقات للمادة 3
من اللجوء إلى الآلية المنصوص عليها في هذه الاتفاقية.
واقتناعا منها بأن حماية الأشخاص المحرومين من الحرية، من التعذيب والعقوبات أو
المعاملات غير الإنسانية أو الحاطة بالكرامة قد تتعزز من خلال آلية غير قضائية ذات
طابع وقائي مبني على زيارات،
قد اتفقت على ما يلي:

الفصل 1

المادة 1

تُحدث لجنة أوروبية لمناهضة التعذيب والعقوبات أو المعاملات غير الإنسانية أو الخاطئة بالكرامة (المسماة بعده «اللجنة»). وتدرس اللجنة من خلال الزيارات، معاملة الأشخاص المحرومين من الحرية بهدف تعزيز حمايتهم، عند الاقتضاء، من التعذيب والعقوبات أو المعاملات غير الإنسانية أو الخاطئة بالكرامة.

المادة 2

طبقاً لمقتضيات هذه الاتفاقية، يأذن كل طرف فيها بزيارة أي مكان يدخل في إطار اختصاصه القضائي حيث يوجد أشخاص محرومون من الحرية من جانب سلطة عمومية.

المادة 3

وتتعاون اللجنة والسلطات الوطنية المختصة للدولة المعنية بهدف تنفيذ هذه الاتفاقية.

الفصل 11

المادة 4

- 1 تتكون اللجنة من عدد من الأعضاء يساوي عدد الدول الأطراف.
- 2 يتم اختيار أعضاء من بين الشخصيات ذات السمعة العالية والمشهود لها بكفاءتها في مجال حقوق الإنسان أو شخصيات ذات تجربة مهنية في المواضيع التي تتناولها هذه الاتفاقية.
- 3 لا يمكن أن تضم اللجنة أكثر من عضو عن نفس الدولة.
- 4 ولاية الأعضاء فردية، وهم مستقلون ومحايدين في ممارسة مهامهم ومتفرغون لأداء مهامهم بشكل عملي.

المادة 5¹

1 ينتخب أعضاء اللجنة من جانب لجنة وزراء مجلس أوروبا بالأغلبية المطلقة للأصوات، من بين لائحة أسماء يوجهها مكتب الجمعية الاستشارية لمجلس أوروبا. وتقدم البعثة الوطنية في الجمعية الاستشارية لكل دولة عضو ثلاث مرشحين من بينهم ثلاثة على الأقل يحملون جنسيتها.

وفي حالة انتخاب عضو في اللجنة من دولة غير عضو في مجلس أوروبا، يدعو مكتب الجمعية الاستشارية برلمان الدولة المعنية إلى تقديم ثلاثة مرشحين من بينهم اثنان على الأقل يحملان جنسيتها. ويتم الانتخاب من جانب لجنة الوزراء بعد استشارة الدولة العضو المعنية.

2 يتم اتباع نفس المسطرة لملء المقاعد التي تصبح شاغرة.

3 ينتخب أعضاء اللجنة لمدة أربع سنوات. ولهم الحق في إعادة الترشح لولايتين، إلا أن مهام الأعضاء الثلاثة الذين ينتخبون لأول مرة، تنتهي في غضون سنتين. ويتم اختيار الأعضاء الذين تنتهي مهامهم بعد انتهاء الفترة الأولى التي تمت سنتين، من خلال القرعة يجريها الأمين العام لمجلس أوروبا مباشرة بعد إجراء الانتخاب الأول.

4 بهدف ضمان تجديد نصف أعضاء اللجنة كل سنتين، وفي حدود الإمكان، يمكن للجنة الوزراء، قبل إجراء أي انتخاب بعدي، أن تقرر أن يكون انتداب عضو أو عدة أعضاء ينتخبون، لفترة غير أربع سنوات على ألا تزيد هذه الفترة عن ست سنوات ولا تقل عن سنتين.

5 وفي حالة تعدد الانتدابات، وإذا طبقت لجنة الوزراء الفقرة السابقة، يتم توزيع الانتدابات من خلال قرعة يجريها الأمين العام لمجلس أوروبا مباشرة بعد الانتخاب.

المادة 6

1 مداوات اللجنة سرية ولا تعتبر هذه المداوات صحيحة إلا إذا حضرها أغلبية الأعضاء. وتتخذ اللجنة قراراتها بأغلبية الأعضاء الحاضرين، مع أخذ مقتضيات الفقرة الثانية من المادة 10 بعين الاعتبار.

2 تضع اللجنة نظامها الداخلي.

3 يتولى سكرتارية اللجنة الأمين العام لمجلس أوروبا.

1 - تمت مراجعة النص طبقا لمقتضيات البروتوكولين الأول (STEn°152) والثاني (STE n°152)

الفصل III

المادة 7

- 1 تنظم اللجنة زيارة الأماكن المشار إليها في المادة الثانية. وإلى جانب الزيارات الدورية، يمكن للجنة أن تنظم زيارات ترى أن الظروف تفرسها.
- 2 يقوم بالزيارة، وفق القاعدة العامة، عضوان في اللجنة على الأقل. ويمكن للجنة، إذا ارتأت ذلك ضروريا، أن تستعين بخبراء أو مترجمين.

المادة 8

- 1 تخطر اللجنة حكومة الدولة العضو المعنية بنيتها إجراء الزيارة. وفي أعقاب مثل هذا الإخطار يكون من حق اللجنة أن تزور في كل وقت، الأماكن المشار إليها في المادة الثانية.
- 2 على الدولة العضو أن تمنح للجنة التسهيلات التالية للقيام بمهمتها:
 - أ دخول ترابها والحق في التنقل داخله دون قيود؛
 - ب جميع المعلومات المتعلقة بالأماكن التي يوجد بها أشخاص محرومون من الحرية؛
 - ج إمكانية التوجه، بمحض إرادتها، إلى أي مكان يوجد به أشخاص محرومون من الحرية بما في ذلك حق التنقل داخل هذه الأماكن دون قيود.
 - د أي معلومة أخرى تتوفر عليها الدولة العضو والتي تعتبر ضرورية لعمل اللجنة، وعلى اللجنة أن تحرص، عند طلبها لهذه المعلومة، أن تأخذ بعين الاعتبار قواعد القانون، وأخلاقيات المهنة المطبقة على المستوى الوطني.
- 3 يمكن للجنة ان تقابل، دون شهود، الأشخاص المحرومين من الحرية.
- 4 يمكن للجنة أن تجري الاتصال مع أي شخص ترى أن بإمكانه أن يمدها بمعلومات مفيدة.
- 5 تبلغ اللجنة في الحال ملاحظاتها، إن وجدت، الى السلطات المختصة بالدولة المعنية.

المادة 9

1 يمكن للسلطات المختصة في الدولة المعنية، في ظروف استثنائية، أن تبلغ اللجنة اعتراضاتها على الزيارة في الوقت الذي تحدده اللجنة أو إلى المكان الذي تعتزم هذه اللجنة زيارته. لا يمكن الدفع بهذه الاعتراضات إلا لأسباب تتعلق بالدفاع الوطني أو الأمن العام أو بسبب اضطرابات خطيرة في الأماكن التي يحتجز فيها أشخاص محرومون من الحرية أو بسبب الحالة الصحية لشخص ما، أو بسبب استجاب عاجل في إطار تحقيق جاري في علاقة مع جريمة خطيرة.

2 تبعا لمثل هذه الاعتراضات تجري اللجنة والدولة الطرف مشاورات عاجلة بهدف توضيح الأمر والتوصل إلى اتفاق بشأن الإجراءات التي تمكن اللجنة من ممارسة مهامها في أسرع وقت ممكن. ويمكن أن تقضي هذه الإجراءات بنقل الشخص الذي تود اللجنة زيارته إلى مكان آخر. وفي انتظار إجراء الزيارة تمنح الدولة الطرف للجنة معلومات حول كل شخص معني.

المادة 10

1 تعد اللجنة، بعد كل زيارة، تقريرا حول الوقائع المثبتة خلال هذه الزيارة مع أخذ جميع الملاحظات التي قد تقدمها الدولة المعنية، وتبعث اللجنة إلى الدولة المعنية تقريرها الذي يتضمن التوصيات التي تراها ضرورية. ويمكن للجنة أن تجري اتصالات مع الدولة المعنية بهدف اقتراح تحسينات في حماية الأشخاص المحرومين من الحرية، إذا تبين أن ذلك ضروريا.

2 إذا رفضت الدولة الطرف التعاون أو رفضت تحسين الوضع على ضوء توصيات اللجنة، يمكن لهذه الأخيرة أن تقرر بأغلبية ثلثي أعضائها، الإدلاء بتصريح عمومي في هذا الشأن بعد أن يتم تمكين الدولة الطرف من توضيح موقفها.

المادة 11

1 تظل المعلومات التي تستقيها اللجنة خلال زيارتها، وكذا تقريرها ومشاوراتها مع الدولة المعنية، سرية.

2 تنشر اللجنة تقريرها وأي تعليق تضعه الدولة المعنية عندما تطلب هذه الأخيرة ذلك.

3 ولا يمكن نشر أي معطى ذي طبيعة شخصية دون الموافقة الصريحة للشخص المعني.

المادة 12²

ترفع اللجنة كل سنة إلى لجنة الوزراء. ومع أخذ قواعد السرية المنصوص عليها في المادة 11 بعين الاعتبار. تقريراً عاماً حول أنشطتها. يحال على الجمعية العمومية. و يبلغ إلى كل دولة. غير عضو في مجلس أوروبا. طرف في الاتفاقية. كما يتم نشره.

المادة 13

يخضع أعضاء اللجنة والخبراء والأشخاص الآخرون الذين يساعدونهم ، خلال فترة القيام بمهامهم وبعد انتهائهما. لواجب الاحتفاظ بسرية الوقائع أو المعلومات التي يحصلون عليها خلال القيام بمهامهم.

المادة 14

- 1 يصرح بأسماء الأشخاص الذين يساعدون اللجنة في الإخطار المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة 8.
- 2 يتصرف الخبراء وفق تعليمات وخت مسؤولية اللجنة. وينبغي أن يكونوا ذوي كفاءة وتجربة في القضايا موضوع هذه الاتفاقية. ويخضعون لنفس واجبات الاستقلالية والحياد والتفرغ التي يخضع لها أعضاء اللجنة.
- 3 يمكن لدولة متعاقدة أن تصرح. استثناءً. بعدم قبول خبير أو أي شخص آخر يساعد اللجنة للمشاركة في زيارة مكان يدخل في نطاق اختصاصها القضائي.

الفصل IV

المادة 15

تبلغ كل دولة طرف، اللجنة باسم وعنوان السلطة المخول لها تلقي المراسلات الموجهة لحكومتها وأسماء وعناوين كل موظف تكفله للاضطلاع بمهمة الاتصال.

المادة 16

تمتع اللجنة، وأعضاؤها والخبراء المشار إليهم في الفقرة 2 من المادة 7 بالامتيازات والحصانات المنصوص عليها في ملحق هذه الاتفاقية.

المادة 17

1 لا تشكل هذه الاتفاقية مسا بمقتضيات القانون الوطني والاتفاقيات الدولية التي تضمن حماية أكبر للأشخاص المحرومين من الحرية.

2 لا يمكن تأويل أي مقتضى من مقتضيات هذه الاتفاقية على أنه حد أو نقض لاختصاصات أجهزة الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان أو لالتزامات الدول الأطراف بمقتضى هذه الاتفاقية.

3 لا تزور اللجنة الأماكن التي يزورها ممثلو أو مندوبو الدول الحامية أو اللجنة الدولية للصليب الأحمر بمقتضى اتفاقيات جنيف الموقعة في 12 غشت 1949 وبروتوكولها الإضافيين الموقعين في 8 يونيو 1977.

الفصل V

المادة 18³

1 تفتح هذه الاتفاقية لتوقيع الدول الأعضاء في مجلس أوروبا. وسيتم عرضها للتصديق والقبول والموافقة. وسيتم إيداع آليات التصديق أو القبول أو الموافقة لدى الأمين العام لمجلس أوروبا.

2 يمكن للجنة وزراء مجلس أوروبا أن تدعو أي دولة غير عضو في مجلس أوروبا للانضمام إلى الاتفاقية.

المادة 19

1 تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في اليوم الأول الذي يلي انتهاء فترة ثلاثة أشهر بعد تاريخ إعلان سبع دول أعضاء في مجلس أوروبا موافقتها على أن تكون طرفاً في الاتفاقية طبقاً لمقتضيات المادة 18.

2 بالنسبة لكل دولة تعبر لاحقاً عن موافقتها على أن تكون طرفاً في الاتفاقية، فإن هذه الأخيرة تدخل حيز التنفيذ في اليوم الأول من الشهر الذي يلي انتهاء مدة ثلاثة أشهر بعد تاريخ إيداع آلية التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام.

المادة 20

- 1 يمكن لكل دولة. خلال التوقيع أو خلال مرحلة إيداع آلية التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام. أن يحدد الإقليم أو الأقاليم التي تدخل في نطاق تطبيق هذه الاتفاقية.
- 2 يمكن لأي دولة. لاحقا في كل وقت. أن توسع. من خلال إعلان موجه إلى الأمين العام لمجلس أوروبا. نطاق تطبيق هذه الاتفاقية إلى أي مجال ترابي حدده في الإعلان. وتسري الاتفاقية على هذا المجال الترابي ابتداء من اليوم الأول من الشهر الذي يلي انقضاء فترة ثلاثة أشهر بعد تاريخ توصل الأمين العام بالإعلان.
- 3 يمكن سحب إعلان تم بمقتضى الفقرتين السابقتين. في ما يخص المجال الترابي المحدد في الإعلان من خلال مراسلة موجهة إلى الأمين العام. ويسري السحب ابتداء من اليوم الأول من الشهر الذي يلي انتهاء فترة ثلاثة أشهر بعد تاريخ توصل الأمين العام بالإخطار.

المادة 21

لا يمكن التحفظ على أي من مقتضيات هذه الاتفاقية.

المادة 22

- 1 يمكن لأي دولة طرف في الاتفاقية أن تنقض في كل وقت هذه الاتفاقية من خلال توجيه إخطار إلى الأمين العام لمجلس أوروبا.
- 2 ويسري النقص في اليوم الأول من الشهر الذي يلي انقضاء فترة اثنتي عشر شهرا بعد تاريخ توصل الأمين العام بالإخطار.

المادة 23⁴

يبلغ الأمين العام لمجلس أوروبا الدول الأعضاء وكذا كل دولة غير عضو في مجلس أوروبا طرف في الاتفاقية ما يلي:

- أ كل توقيع؛
- ب إيداع كل آلية للتصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام؛
- ج كل تاريخ لبدء نفاذ هذه الاتفاقية طبقا للمادتين 19 و20 منها؛
- د كل فعل إبلاغ أو إخطار له علاقة بهذه الاتفاقية باستثناء الإجراءات المنصوص

4 - تمت مراجعة هذا النص طبقا لمقتضيات البروتوكول الأول (STE n° 151)

عليها في المادتين 8 و10.

إثباتا لذلك، قام الموقعون أدناه، المفاوضون حسب الأصول بتوقيع هذه الاتفاقية،
وحرر بستراسبورغ، في 26 نونبر 1987، باللغتين الفرنسية والإنجليزية، وللنصين
معاً نفس الحجية، في نسخة واحدة ستودع في أرشيف مجلس أوروبا، وسيبعث الأمين
العام لمجلس أوروبا بنسخ طبق الأصل لكل واحدة من الدول الأعضاء في مجلس أوروبا.

ملحق - الامتيازات والحصانات

المادة 16

1 تشمل الإشارة إلى أعضاء اللجنة. وفق هذا الملحق. الخبراء المشار إليهم في الفقرة 2 من المادة 7.

2 يتمتع أعضاء اللجنة خلال ممارسة مهامهم وكذا خلال تنقلهم في إطار ممارسة مهامهم. من الامتيازات والحصانات التالية:

أ الحصانات إزاء التوقيف أو الاعتقال وحجز أمتعتهم الشخصية. و في ما يخص الأعمال التي يقومون بها بصفتهم الرسمية. بما في ذلك أقوالهم وكتاباتهم. وهي حصانة من جميع المحاكمات:

ب الإعفاء من جميع الإجراءات التطبيقية المتعلقة بحرية الحركة: الخروج والدخول إلى بلد الإقامة والدخول والخروج من البلد الذي يمارسون فيه مهامهم. ومن جميع إجراءات تسجيل الأجانب في البلدان التي يزورونها أو التي يعبرونها خلال ممارسة مهامهم.

3 وتمنح لأعضاء اللجنة. خلال ممارسة مهامهم. الامتيازات التالية في مجال الجمارك ومراقبة الصرف:

أ من طرف حكومات بلدانهم. جميع التسهيلات التي تمنح لسامي الموظفين الذين يتوجهون إلى الخارج في إطار مهام رسمية مؤقتة:

ب من طرف حكومات بلدان الدول الأطراف في الاتفاقية. نفس التسهيلات المعترف بها لممثلي الحكومات الأجنبية الذين يقومون بمهام رسمية مؤقتة.

4 وثائق اللجنة وأوراقها سرية. وخاصة ما يتعلق منها بعمل اللجنة. لا يمكن تعريض المراسلات السرية للجنة وباقي وثائقها الرسمية للحجز أو المصادرة.

5 بهدف ضمان حرية التعبير التامة لأعضاء اللجنة واستقلالية تامة في القيام بمهامهم. يستمر الأعضاء في التمتع بالحصانة من المحاكمة في ما يخص أقوالهم وكتاباتهم أو الأعمال التي يقومون بها خلال أداء مهامهم. حتى بعد انتهاء انتدابهم.

6 تمنح الامتيازات والحصانات لأعضاء اللجنة ليس بغرض الاستفادة منها شخصيا. ولكن لكي يتمكنوا من ممارسة مهامهم بكل استقلالية. واللجنة وحدها مؤهلة لإعلان رفع الحصانات. وهي ملزمة برفع الحصانة عن عضو من أعضائها في جميع الحالات. التي ترى فيها أن الحصانة تكون مانعا لإحقاق العدالة وفي حالة إذا رأت أنه يمكن رفع الحصانة دون الإضرار بالهدف الذي منحت من أجله.

البروتوكول رقم (1) للاتفاقية الأوروبية للوقاية من التعذيب والمعاملة أو العقوبة الإنسانية أو المهينة

ستراسبورج، في 4 نوفمبر/تشرين الثاني 1993

منذ دخول هذا البروتوكول حيز النفاذ في 1 مارس 2002، أصبح يشكل جزءاً لا يتجزأ من الاتفاقية (الاتفاقية الأوروبية السلسلة رقم 126).
إن الدول الأعضاء في مجلس أوروبا، الموقعة على هذا البروتوكول الملحق بالاتفاقية الأوروبية للوقاية من التعذيب والمعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة، الموقعة في ستراسبورغ في 26 نوفمبر/تشرين الثاني عام 1987 (يُشار إليها فيما يلي باسم "الاتفاقية")، إذ تعتبر أن الدول غير الأعضاء في المجلس الأوروبي يجب أن يسمح لها بالانضمام إلى الاتفاقية بناء على دعوة لجنة الوزراء.
قد اتفقت على ما يلي:

المادة 1

تضاف فقرة فرعية للفقرة 1 من المادة 5، من الاتفاقية على النحو التالي:
"في حالة انتخاب عضو اللجنة بالنسبة لدولة غير عضو بمجلس أوروبا، يدعو مكتب المجلس الاستشاري برلمان تلك الدولة لتقديم ثلاثة مرشحين. اثنان منهم على الأقل يحملون جنسيتها، ويتم الانتخاب بعد تشاور لجنة الوزراء مع الطرف المعني.

المادة 2:

جاءت مقتضيات المادة 12 من الاتفاقية على النحو التالي:
"بموجب قواعد السرية المنصوص عليها في المادة 11 تقدم اللجنة كل سنة للجنة الوزراء تقريراً شاملاً عن أنشطتها يرسل إلى المجلس الاستشاري، وإلى أي دولة غير عضو بمجلس أوروبا تكون طرفاً في الاتفاقية، ويتم نشره للعموم".

المادة 3:

نص المادة 18 من الاتفاقية تصبح الفقرة 1 من نفس المادة، ويتمم بفقرة ثانية كما يلي:
"2 يجوز للجنة الوزراء بمجلس أوروبا أن تدعو أي دولة غير عضو في المجلس للانضمام إلى الاتفاقية."

المادة 4

يحذف من المادة 19 الفقرة 2 لهذه الاتفاقية لفظ "عضو"، وتُستبدل مصطلحات «أو الموافقة» ب«الموافقة أو الانضمام» من المادة 19 الفقرة 2 من الاتفاقية.

المادة 5

تُستبدل في الفقرة 1 من المادة 20 من الاتفاقية مصطلحات "أو الموافقة، ب" الموافقة أو الانضمام".

المادة 6:

1 يفهم من مقتضيات الجملة التقديمية للمادة 23 من الاتفاقية ما يلي: "يُخطر الأمين العام لمجلس أوروبا الدول الأعضاء في مجلس أوروبا وأي دولة غير عضو فيه وطرف بالاتفاقية بما يلي:"

2 تستبدل مصطلحات "أو الموافقة" ب "الموافقة أو الانضمام" في المادة 23 من الاتفاقية.

المادة 7

1 يفتح باب التوقيع على هذا البروتوكول للدول الأعضاء في مجلس أوروبا والموقعة على الاتفاقية والتي يجوز لها الإعراب عن موافقتها على الالتزام بما يلي:

أ التوقيع دون تحفظ بالنسبة للتصديق أو القبول أو الموافقة:

ب التوقيع بتحفظ بالنسبة للتصديق أو القبول أو الموافقة: أو يكون متبوعاً بالتصديق أو القبول أو الموافقة.

2 تودع صكوك التصديق أو القبول أو الموافقة لدى الأمين العام لمجلس أوروبا.

المادة 8:

يبدأ العمل بهذا البروتوكول في اليوم الأول من الشهر الذي يلي انتهاء فترة ثلاثة أشهر بعد التاريخ الذي أعرب فيه كافة أطراف الاتفاقية عن موافقتهم بالالتزام بالبروتوكول. وفقاً لأحكام المادة 7.

المادة 9

يخطر الأمين العام لمجلس أوروبا الدول الأعضاء في مجلس أوروبا بما يلي:

أ أي توقيع:

ب إيداع أي صك من صكوك التصديق أو القبول أو الموافقة:

ج تاريخ بدء سريان هذا البروتوكول. وفقاً للمادة 8:

د أي عمل أو إخطار أو اتصال آخر يتعلق بهذا البروتوكول.

وإثباتاً لما تقدم، قام الموقعون أدناه، المحولون بذلك، بالتوقيع على هذا البروتوكول.

تم تحرير النصين في ستراسبورغ في 4 نوفمبر/تشرين الثاني 1993، باللغتين الفرنسية والإنجليزية مع تساوى كليهما في الحجية. في نسخة واحدة تودع في محفوظات مجلس أوروبا. يُرسل الأمين العام لمجلس أوروبا نسخاً رسمية معتمدة إلى كل دولة عضو في مجلس أوروبا.

البروتوكول رقم (2) للاتفاقية الأوروبية للوقاية من التعذيب والمعاملة أو العقوبة الإنسانية أو المهينة.

ستراسبورج، في 4 نوفمبر/تشرين الثاني 1993

منذ دخول هذا البروتوكول حيز النفاذ في 1 مارس 2002، أصبح جزءاً لا يتجزأ من الاتفاقية (الاتفاقية الأوروبية السلسلة رقم 126).

إن الدول الموقعة على هذا البروتوكول الملحق بالاتفاقية الأوروبية للوقاية من التعذيب والمعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة، الموقعة في ستراسبورغ في 26 نوفمبر/تشرين الثاني عام 1987 (يُشار إليها فيما يلي باسم «الاتفاقية»)،

وعيا منها بأهمية تمكين أعضاء اللجنة الأوروبية للوقاية من التعذيب والمعاملة اللاإنسانية والمهينة (المشار إليها فيما يلي باسم «اللجنة») من إعادة انتخابها مرتين؛

وبالنظر أيضاً إلى الحاجة لضمان تجديد عضوية اللجنة على نحو منظم؛

قد اتفقت على ما يلي:

المادة 1

يصبح الشق الثاني من المادة 5 الفقرة 3، «يجوز إعادة انتخابهم مرتين.»

وتتمم المادة 5 من الاتفاقية، بالفقرتين 4 و5 التاليتين:

4 - "من أجل ضمان تجديد نصف أعضاء اللجنة كل عامين قدر الإمكان؛ يجوز أن تُقرر لجنة الوزراء -قبل الشروع في أي انتخابات لاحقة -أن مدة أو مدد شغل الوظيفة بالنسبة لعضو أو أكثر مطلوب انتخابهم تكون لمدة أخرى بخلاف الأربع سنوات، لكن لا تزيد عن ست سنوات ولا تقل عن سنتين.

5 -وفي حالات تعدد الولايات، وعندما تطبق لجنة الوزراء الفقرة السابقة، فإنه يتم شغل الوظائف بإجراء قرعة تحت إشراف الأمين العام فور انتهاء الانتخاب."

المادة 2

1 -توقيع هذا البروتوكول مفتوح للدول الموقعة أو المنضمة إلى الاتفاقية ، والتي يجوز لها الإعراب عن موافقتها على الالتزام بما يلي:
أ-التوقيع دون تحفظ بالنسبة للتصديق أو القبول أو الموافقة:

ب-التوقيع بتحفظ بالنسبة للتصديق أو القبول أو الموافقة: أو يكون متبوعاً بالتصديق أو القبول أو الموافقة.

2 -تودع صكوك التصديق أو القبول أو الموافقة لدى الأمين العام لمجلس أوروبا.

المادة 3

يبدأ العمل بهذا البروتوكول في اليوم الأول من الشهر الذي يلي انتهاء فترة ثلاثة أشهر بعد التاريخ الذي أعرب فيه كافة أطراف الاتفاقية عن موافقتهم بالالتزام بالبروتوكول. وفقاً لأحكام المادة 2.

المادة 4

يُخطر الأمين العام لمجلس أوروبا الدول الأعضاء في مجلس أوروبا والدول غير الأعضاء الأطراف في الاتفاقية بما يلي :

- أي توقيع؛

- إيداع أي صك من صكوك التصديق أو القبول أو الموافقة؛

- تاريخ بدء سريان هذا البروتوكول. وفقاً للمادة 3؛

- أي عمل أو إخطار أو اتصال آخر يتعلق بهذا البروتوكول.

وإثباتاً لما تقدم، قام الموقعون أدناه، المخولون بذلك، بالتوقيع على هذا البروتوكول.

تم تحرير النصين في ستراسبورغ في 4 نوفمبر/تشرين الثاني عام 1993. باللغتين الفرنسية والإنجليزية مع تساوى كليهما في الحجية. في نسخة واحدة تودع في محفوظات مجلس أوروبا. يُرسل الأمين العام لمجلس أوروبا نسخاً رسمية معتمدة إلى كل دولة عضو في مجلس أوروبا.

اتفاقية مجلس أوروبا للوقاية من العنف ضد النساء والعنف المنزلي ومكافحتهما

إسطنبول، 11/05/2011

ديباجة

إن الدول الأعضاء في مجلس أوروبا، والأطراف الأخرى الموقعة على هذه الاتفاقية،

إذ تذكر باتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (سلسلة المعاهدات الأوروبية STE، رقم 5، 1950) وبروتوكولاتها، والميثاق الاجتماعي الأوروبي (سلسلة المعاهدات الأوروبية STE، رقم 35، 1961، الذي تم تنقيحه في 1996، وسلسلة المعاهدات الأوروبية STE، رقم 163)، واتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر (سلسلة معاهدات مجلس أوروبا STCE، رقم 197، 2005)، واتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال والاعتداءات الجنسية (سلسلة معاهدات مجلس أوروبا STCE، رقم 201، 2007)؛

وإذ تذكر بالتوصيات التالية لمجلس وزراء الدول الأعضاء في مجلس أوروبا :
التوصية 5(2002) Rec المتعلقة بحماية النساء من العنف، والتوصية CM/Rec (2007)17 المتعلقة بمعايير المساواة بين النساء والرجال وآلياتها، والتوصية 10(2010) CM/Rec المتعلقة بدور النساء والرجال في الوقاية من النزاعات وحلها وتوطيد السلام، والتوصيات الأخرى ذات الصلة؛

وإذ تأخذ بعين الاعتبار الكم المتزايد للاجتهادات القضائية للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان التي تقرر معايير هامة في مجال العنف ضد النساء؛

وإذ تستحضر مضامين العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDEF، 1979) وبروتوكولها الاختياري (1999)، وكذلك التوصية العامة رقم 19 للجنة اتفاقية CEDEF المعنية بالعنف ضد المرأة، واتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الطفل (1989) وبروتوكولاتها الاختيارية (2000)، واتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (2006)؛

وإذ تستحضر نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (2002)؛

وإذ تذكر بالمبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي، وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة (IV) بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب (1949) وبروتوكولاتها الإضافية (I و II) (1977)؛

وإذ تدرك كافة أشكال العنف ضد المرأة والعنف المنزلي؛

وإذ تقرر أن تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في القانون وفي الواقع، عنصر حاسم في الوقاية من العنف ضد المرأة؛

وإذ تقرر أن العنف ضد المرأة جَلٌّ لموازن القوى غير المتكافئة تاريخياً بين المرأة والرجل، والتي أدت إلى سيطرة الرجل على المرأة والتمييز ضدها. وحرمان النساء من الانعتاق الكامل؛

وإذ تقرر أن الطبيعة البنيوية للعنف ضد المرأة قائمة على النوع. وأن العنف ضد المرأة آلية من الآليات الاجتماعية الأساسية التي تُستبقى بواسطة النساء في وضعية خضوع للرجال؛

وإذ تقرر، ببالغ القلق، أن النساء والفتيات غالباً ما يتعرّضن لأشكال خطيرة من العنف، كالعنف المنزلي والتحرش الجنسي والاغتصاب، والزواج القسري والجرائم المرتكبة باسم «الشرف» المزعوم، وتشويه الأعضاء التناسلية، تشكل انتهاكاً خطيراً لحقوق النساء والفتيات، وعقبة كبرى أمام تحقيق المساواة بين المرأة والرجل؛

وإذ تستحضر الانتهاكات الثابتة لحقوق الإنسان في حالات النزاعات المسلحة والتي تطال المدنيين، وخاصة النساء، على شكل عمليات اغتصاب وعنف جنسي معممة أو منهجة، واحتمال تزايد العنف القائم على النوع، سواء أثناء النزاعات أو بعدها؛

وإذ تقرر أن النساء والفتيات معرضات، أكثر من الرجال، لخطر العنف القائم على النوع؛

وإذ تقرر أن العنف المنزلي يطال النساء بكيفية غير متناسبة، وأن الرجال أيضاً قد يكونون ضحايا للعنف المنزلي؛

وإذ تقرر أن الأطفال يكونون ضحايا للعنف المنزلي، بوصفهم شهوداً على العنف داخل الأسرة؛

وإذ تتطلع إلى إنشاء أوروبا خالية من العنف ضد النساء ومن العنف المنزلي،

قد اتفقت على ما يلي:

الفصل الأول - الأهداف، والتعاريف، والمساواة وعدم التمييز، والالتزامات العامة

المادة 1 - أهداف الاتفاقية

1 تهدف هذه الاتفاقية إلى:

- أ حماية النساء من كافة أشكال العنف، والوقاية من العنف ضد المرأة والعنف المنزلي، ومتابعة مرتكبي هذا النوع من العنف ؛
 - ب المساهمة في القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، والنهوض بالمساواة الحقيقية بين المرأة والرجل، بما فيه تمكين النساء؛
 - ج بلورة إطار شامل وسياسات وتدابير لحماية ومساعدة كل ضحايا العنف ضد المرأة والعنف المنزلي؛
 - د تعزيز التعاون الدولي من أجل القضاء على العنف ضد المرأة والعنف المنزلي؛
 - ه دعم المنظمات والهيئات الزجرية ومساعدتها للتعاون بصورة فعلية من أجل اعتماد مقاربة متكاملة تهدف إلى القضاء على العنف ضد المرأة والعنف المنزلي.
- 2 لتأمين تطبيق فعلي من قبل الأطراف لمقتضيات هذه الاتفاقية، تحدث آلية خاصة للمتابعة.

المادة 2 - نطاق تطبيق الاتفاقية

- 1 تطبَّق هذه الاتفاقية على كافة أشكال العنف ضد المرأة، بما فيه العنف المنزلي الذي يطاتل النساء بكيفية غير متناسبة.
- 2 يتم تشجيع الأطراف على تطبيق هذه الاتفاقية على جميع ضحايا العنف المنزلي، وتولي الأطراف، أثناء تطبيق مقتضياتها، اهتماما خاصا للنساء ضحايا العنف القائم على النوع.
- 3 تطبَّق هذه الاتفاقية وقت السلم، وخلال النزاعات المسلحة.

المادة 3 - تعاريف

لأغراض هذه الاتفاقية:

أ ينبغي فهم تعبير «العنف ضد المرأة» على أنه انتهاك لحقوق الإنسان. وشكل من أشكال التمييز ضد المرأة. وأنه يعني كافة أعمال العنف القائمة على النوع. والتي تسبب. أو التي من شأنها أن تسبب. للمرأة أضراراً أو آلاماً بدنية أو جنسية أو نفسية أو اقتصادية. بما فيه التهديد بالقيام بمثل هذه الأعمال. أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية. سواء أكان ذلك في الحياة العامة أو الخاصة:

ب يشير تعبير «العنف المنزلي» إلى كافة أعمال العنف الجسدي أو الجنسي أو النفسي أو الاقتصادي التي تقع في الأسرة أو في المنزل أو بين الزوجين أو العشيرين السابقين أو الحاليين. بصرف النظر عن كون الجاني يقيم مع الضحية أو كان يقيم معها:

ج يشير مصطلح «النوع» إلى الأدوار والتصرفات والأنشطة والاختصاصات المتعارف عليها اجتماعياً والتي يعتبرها مجتمع معين مناسبة للنساء والرجال:

د يشير تعبير «العنف ضد المرأة القائم على النوع» إلى كل عنف يمارس ضد المرأة لأنها امرأة أو يطال النساء بكيفية غير متناسبة:

ه يشير مصطلح «ضحية» إلى كل شخص طبيعي خاضع للتصرفات المحددة في النقطتين «أ» و «ب»:

و يشمل لفظ «امرأة» الفتيات دون سن الثامنة عشر.

المادة 4 - الحقوق الأساسية، والمساواة وعدم التمييز

1 تتخذ الأطراف التدابير التشريعية، وغيرها من التدابير الضرورية، للنهوض بحق كل فرد. وخاصة المرأة، في العيش في مآمن من العنف. في المجالين العام والخاص على حد سواء، وحمایته.

2 تدين الأطراف كافة أشكال التمييز ضد المرأة. وتتخذ دون إبطاء التدابير التشريعية، وغيرها من التدابير الضرورية للوقاية منه، وعلى وجه الخصوص من خلال:

- إدراجها في دساتيرها الوطنية، أو أي تشريع آخر مناسب، مبدأ المساواة بين المرأة والرجل، وضمان التطبيق الفعلي لهذا المبدأ؛

- حظر التمييز ضد المرأة، ولو عن طريق اللجوء إلى العقوبات عند الاقتضاء؛

- إلغاء كافة القوانين والممارسات التمييزية ضد المرأة.

3 يجب تأمين تفعيل بنود هذه الاتفاقية من قبل الأطراف، وخاصة من خلال التدابير الهادفة إلى حماية حقوق الضحايا، دون أي تمييز. خاصة التمييز القائم على الجنس أو النوع أو العرق أو اللون أو اللغة أو الدين أو الآراء السياسية أو غيرها من الآراء، أو الأصول

القومية أو الاجتماعية، أو الانتماء إلى أقلية قومية، أو الثروة أو الميلاد أو الميول الجنسية أو الهوية الجنسية، أو العمر أو الحالة الصحية أو الإعاقة أو الوضع العائلي أو وضع المهاجر أو اللاجئ، أو أي وضع آخر.

4 إن التدابير الخاصة الضرورية لوقاية النساء وحمايتهن من العنف القائم على النوع لا تُعتبر تمييزية بموجب هذه الاتفاقية.

المادة 5 - التزامات الدولة والعناية الواجبة

1 تمتنع الأطراف عن ارتكاب أي فعل عنف ضد المرأة. وتؤكد من تصرف السلطات والموظفين والمعتمدين والمؤسسات الرسمية وسائر العاملين باسم الدولة، وفقاً لهذا الالتزام.

2 تتخذ الأطراف التدابير التشريعية، وغيرها من التدابير الضرورية، لبذل العناية الواجبة في سبيل الوقاية من أعمال العنف المشمولة بنطاق تطبيق هذه الاتفاقية والمرتكبة من عاملين غير رسميين، وللتحقيق فيها، والمعاقبة عليها، ومنح التعويض عنها.

المادة 6 - السياسات المراعية لاعتبارات النوع

تتعهد الأطراف بإدراج منظور النوع في تفعيل مقتضيات هذه الاتفاقية وتقييم أثرها، وبالنهوض بسياسات المساواة بين المرأة والرجل. وتمكين النساء، وتطبيقها بكيفية فعالية.

الفصل الثاني - السياسات المتكاملة وجمع البيانات

المادة 7 - سياسات شاملة ومنسقة

1 تتخذ الأطراف التدابير التشريعية، وغيرها من التدابير الضرورية، لإقرار وتطبيق سياسات وطنية فعلية وشاملة ومنسقة، تتضمن كافة التدابير المناسبة للوقاية من كافة أشكال العنف المشمولة بنطاق تطبيق هذه الاتفاقية ومكافحتها، للتصدي تصدياً شاملاً للعنف ضد المرأة.

2 تحرص الأطراف على أن تضع جميع السياسات المذكورة في الفقرة 1 حقوق الضحية في صميم كل التدابير، وعلى أن تفعل هذه السياسات عن طريق التعاون الفعلي بين كافة الوكالات والمؤسسات والمنظمات ذات الصلة.

3 يتعين على التدابير المتخذة وفقاً لهذه المادة أن تُشرك، عند الاقتضاء، جميع الأطراف العاملة ذات الصلة، كالوكالات الحكومية والبرلمانات والسلطات الوطنية والجهوية والمحلية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني.

المادة 8 - الموارد المالية

تخصص الأطراف موارد مالية وبشرية تتناسب مع التطبيق الملائم للسياسات المتكاملة والتدابير والبرامج الهادفة إلى الوقاية من كافة أشكال العنف المشمولة بنطاق تطبيق هذه الاتفاقية ومكافحتها، بما فيها السياسات والتدابير والبرامج الخاصة بالمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني.

المادة 9 - المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني

تشجع الأطراف عمل المنظمات غير الحكومية المعنية والمجتمع المدني الناشط في مجال مكافحة العنف ضد المرأة، وتدعمه على كافة المستويات، وتقيم تعاوناً فعلياً مع هذه المنظمات.

المادة 10 - هيئة التنسيق

1 تعيّن الأطراف أو تنشئ هيئة أو عدة هيئات رسمية مسؤولة عن تنسيق السياسات والتدابير المتخذة في سبيل الوقاية من كافة أشكال العنف المشمولة بهذه الاتفاقية ومكافحتها، وعن تفعيلها ومتابعتها وتقييمها. تتولى هذه الهيئات تنسيق جمع البيانات المذكورة في المادة 11، وتحليل نتائجها وتوزيعها.

2 تسهر الأطراف على أن تتلقى الهيئات المعيّنة أو المنشأة وفقاً لهذه المادة معلومات ذات صبغة عامة عن التدابير المتخذة وفقاً للفصل الثامن.

3 تحرص الأطراف على أن تكون الهيئات المعيّنة أو المنشأة وفقاً لهذه المادة قادرة على التواصل بكيفية مباشرة، وعلى تعزيز العلاقات مع نظيراتها من الأطراف الأخرى.

المادة 11 - جمع البيانات والبحوث

1 من أجل تفعيل هذه الاتفاقية، تتعهد الأطراف بـ:

أ جمع البيانات الإحصائية ذات الصلة والمصنفة، على فترات منتظمة، حول الحالات المتعلقة بكافة أشكال العنف المشمولة بنطاق تطبيق هذه الاتفاقية؛

ب دعم البحوث في المجالات المتعلقة بكافة أشكال العنف المشمولة بنطاق تطبيق هذه الاتفاقية لدراسة أسبابها العميقة، وآثارها، وتواترها، ونسبة المعاقبة عليها، وفعالية التدابير المتخذة لتطبيق هذه الاتفاقية؛

2 تبذل الدول الأطراف جهودها في سبيل إجراء حقيقات ميدانية وسط الساكنة، وعلى فترات منتظمة، لتقييم تفشي كافة أشكال العنف المشمولة بنطاق تطبيق هذه الاتفاقية واتجاهاتها.

3 تقدم الأطراف المعلومات، التي تم جمعها وفقاً لهذه المادة، إلى مجموعة الخبراء المذكورة في المادة 66 من هذه الاتفاقية، من أجل تنشيط التعاون الدولي، والتمكين من إجراء المقارنة على الصعيد الدولي.

4 تحرص الأطراف على وضع المعلومات، التي تم جمعها وفقاً لهذه المادة، في متناول الجمهور.

الفصل الثالث - الوقاية

المادة 12 - الالتزامات العامة

- 1 تتخذ الأطراف التدابير الضرورية للدفع قديماً بالتغيير في أنماط السلوك الاجتماعية والثقافية عند النساء والرجال من أجل استئصال الآراء المسبقة والعادات والتقاليد وكل ممارسة أخرى قائمة على فكرة دونية للمرأة أو على دور نمطي للنساء والرجال.
- 2 تتخذ الأطراف التدابير التشريعية، وغيرها من التدابير الضرورية، للوقاية من كافة أشكال العنف المشمولة بنطاق تطبيق هذه الاتفاقية والصادرة عن أي شخص طبيعي أو اعتباري.
- 3 تراعي كافة التدابير المتخذة وفقاً لهذا الفصل الاحتياجات الخاصة للأشخاص في وضعية هشّة بفعل ظروف خاصة، وتجعل الحقوق الإنسانية لكافة الضحايا من صميمها؛
- 4 تتخذ الأطراف التدابير الضرورية لتشجيع كافة أعضاء المجتمع، وخاصة الرجال والفتيان، على المساهمة بشكل فعال في الوقاية من كافة أشكال العنف المشمولة بنطاق تطبيق هذه الاتفاقية.
- 5 تحرص الأطراف على عدم اعتبار الثقافة أو العادات أو الدين أو التقاليد أو «الشرف» مبرراً لأعمال العنف المشمولة بنطاق تطبيق هذه الاتفاقية.
- 6 تتخذ الأطراف التدابير الضرورية للنهوض ببرامج وأنشطة هادفة إلى تمكين المرأة.

المادة 13 - التوعية

- 1 تشجع الأطراف أو تقود بشكل منتظم، وعلى كافة المستويات، حملات أو برامج توعية، بما فيها التعاون مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والهيئات المختصة في مجال المساواة، ومع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، وتحديد المنظمات النسائية، حيثما كان ذلك مناسباً، من أجل رفع وعي الجمهور العريض وتفهمه لمتخلفات كافة أشكال العنف المشمولة بنطاق تطبيق هذه الاتفاقية، وانعكاساتها على الأطفال، ولضرورة الوقاية منها.
- 2 تؤمّن الأطراف نشرًا واسعاً للمعلومات المتعلقة بالتدابير المتاحة للوقاية من أعمال العنف المشمولة بنطاق تطبيق هذه الاتفاقية وسط الجمهور العريض.

المادة 14 - التربية

1 تتخذ الأطراف، حيثما كان ذلك مناسباً، الخطوات الضرورية لإدراج مواد تعليمية في البرامج الدراسية الرسمية وعلى كافة مستويات التعليم، تكون متكيفة مع قدرة المتعلمين على التطور، وتتناول مواضيع كالمساواة بين المرأة والرجل، والأدوار غير النمطية للجنسين، والاحترام المتبادل، وتسوية النزاعات في العلاقات بين الأشخاص بشكل غير عنيف، والعنف ضد المرأة القائم على النوع، والحق في السلامة الشخصية.

2 تتخذ الأطراف الخطوات الضرورية للنهوض بالمبادئ المذكورة في الفقرة 1، في البنيات التربوية غير الرسمية وكذلك في البنيات الرياضية والثقافية والترفيهية، وفي وسائل الإعلام.

المادة 15 - تدريب المهنيين

1 توفر الأطراف أو تقوي التدريب للملائم للمهنيين المعنيين وذوي الصلة المباشرة بضحايا أعمال العنف المشمولة بنطاق تطبيق هذه الاتفاقية أو بمرتكبيها، على الوقاية من العنف والكشف عنه، وعلى المساواة بين المرأة والرجل، واحتياجات الضحايا وحقوقهم، وعلى كيفية الوقاية من الأضرار الثانوية.

2 تشجع الأطراف على إدراج التدريب على التعاون المنسق بين المؤسسات ضمن التدريب المذكور في الفقرة 1، للأطراف لتأمين تدبير شامل وملائم للتوجهات في قضايا العنف المشمولة بنطاق تطبيق هذه الاتفاقية.

المادة 16 - برامج التدخل والمعالجة الوقائية

1 تتخذ الأطراف التدابير التشريعية، أو غيرها من التدابير الضرورية، لإنشاء أو دعم برامج هادفة إلى تلقين مرتكبي أعمال العنف المنزلي كيفية التزام تصرف غير عنيف في العلاقات بين الأشخاص، في أفق الوقاية من ارتكاب أعمال عنف جديدة وتغيير الأنماط السلوكية العنيفة.

2 تتخذ الأطراف التدابير التشريعية، أو غيرها من التدابير الضرورية، لوضع برامج معالجة هادفة إلى منع مرتكبي الجرائم من تكرارها، وخاصة مرتكبي الجرائم ذات الطابع الجنسي.

3 حرص الأطراف باتخاذها التدابير المذكورة في الفقرتين 1 و2، على أن تجعل من أمن الضحايا ودعمهم وحقوقهم الإنسانية أولوية لها، وعلى أن توضع هذه البرامج

وتطبَّق حيثما كان ذلك مناسباً، بالتنسيق الوثيق مع المصالح المتخصصة في دعم الضحايا.

المادة 17 - مشاركة القطاع الخاص ووسائل الإعلام

1 تشجع الأطراف القطاع الخاص وقطاع تكنولوجيايات الإعلام والتواصل ووسائل الإعلام، مع التزام احترام حرّيتها في التعبير واستقلاليتها، على المشاركة في بلورة السياسات وتفعيلها، وعلى إرساء مبادئ توجيهية ومعايير للتنظيم الذاتي من أجل الوقاية من العنف ضد المرأة وترسيخ احترام كرامتها.

2 تقوم الأطراف، وبالتعاون مع فعاليات القطاع الخاص، بتطوير قدرات الأطفال والأهل والمربّين وتخفيفها على مواجهة محيط تكنولوجيايات الإعلام والتواصل التي تتيح الوصول إلى محتويات مهينة ذات طابع جنسي أو عنيف قد تكون ضارة.

الفصل الرابع - الحماية والدعم

المادة 18 - الالتزامات العامة

1 تتخذ الأطراف التدابير التشريعية، أو غيرها من التدابير الضرورية، لحماية جميع الضحايا من كل فعل عنف جديد.

2 تتخذ الأطراف التدابير التشريعية، أو غيرها من التدابير الضرورية، وفقاً لقوانينها الداخلية، للسهر على وجود آليات مناسبة لإقامة التعاون الفعلي بين جميع هيئات الدولة المعنية، بما فيها السلطات القضائية والمدعون العامون والمصالح الجزرية، والسلطات المحلية والجهوية، والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الأخرى أو الهيئات المعنية بحماية ضحايا وشهود كافة أشكال العنف المشمولة بنطاق تطبيق هذه الاتفاقية، بما في ذلك، بالرجوع إلى مصالح الدعم العامة والمتخصصة المشار إليها في المواد 20 و22 من هذه الاتفاقية.

3 تحرص الأطراف على أن تكون التدابير المتخذة وفقاً لهذا الفصل:

- قائمة على فهم يتأسس على النوع الاجتماعي للعنف الممارس ضد المرأة والعنف المنزلي، ومركزة على حقوق الإنسان وأمان الضحية؛

- قائمة على مقارنة مندمجة تأخذ بعين الاعتبار العلاقة بين الضحايا والجناة والأطفال ومحيطهم الاجتماعي الواسع؛

- هادفة إلى تجنب الأضرار الثانوية؛

- هادفة إلى تمكين النساء ضحايا العنف، وتأمين استقلاليتها الاقتصادية؛

- متيحة، حيثما كان ذلك مناسباً، توفير مجموعة من خدمات الحماية والدعم في نفس المكان؛

- مستجيبة للاحتياجات الخاصة للأشخاص في وضعية هشّة، ومن ضمنهم الأطفال الضحايا، وسهلة الولوج بالنسبة لهم.

4 يجب ألا يكون توفير الخدمات متوقفاً على رغبة الضحايا في التقدم بدعوى أمام القضاء أو الشهادة في المحكمة ضد أي جانٍ.

5 تتخذ الأطراف التدابير الملائمة لضمان الحماية القنصلية أو غيرها، والدعم لرعاياها وسائر الضحايا الذين لهم الحق في هذه الحماية، وفقاً لالتزاماتها كما هو مقرر في القانون الدولي.

المادة 19 - الإعلام

تتخذ الأطراف التدابير التشريعية، أو غيرها من التدابير الضرورية، لتزويد الضحايا بالمعلومات الملائمة، وفي الوقت المناسب، عن خدمات الدعم والتدابير القانونية المتوفرة، وبلغة مفهومة لديهم.

المادة 20 - خدمات الدعم العامة

1 تتخذ الأطراف التدابير التشريعية، أو غيرها من التدابير الضرورية، لتأمين وصول الضحايا إلى خدمات تسهل لهم استعادة عافيتهم، وينبغي أن تتضمن هذه التدابير، عند الاقتضاء، خدمات كالمشورة القضائية والنفسية، والمساعدة المالية، وخدمات السكن والتربية، والتدريب والمساعدة على إيجاد عمل.

2 تتخذ الأطراف التدابير التشريعية، أو غيرها من التدابير الضرورية، لتأمين وصول الضحايا إلى خدمات صحية وخدمات اجتماعية، ولتوفير الموارد الملائمة لهذه الخدمات، ولتدريب المهنيين من أجل توفير المساعدة للضحايا وتوجيههم إلى الخدمات الملائمة.

المادة 21 - المساعدة في مجال الدعاوى الفردية والجماعية

تسهر الأطراف على إفادة الضحايا بمعلومات عن الآليات الإقليمية والدولية المتعلقة بالدعاوى الفردية والجماعية وعن كيفية الولوج إلى هذه الآليات، وتشجع الأطراف على توفير دعم متضامن وواضح للضحايا في التقدم بدعاويهم.

المادة 22 - خدمات الدعم المتخصصة

1 تتخذ الأطراف التدابير التشريعية أو غيرها من التدابير الضرورية لتوفير خدمات دعم متخصصة فورية وعلى المدّيين القريب والبعيد أو لتنظيمها وفقاً لتوزيع جغرافي ملائم، وذلك لكل ضحايا العنف المشمولين بنطاق تطبيق هذه الاتفاقية.

2 توفر الأطراف أو تنظم خدمات دعم متخصصة لكل النساء ضحايا العنف ولأطفالهنّ.

المادة 23 - الملاجئ

تتخذ الأطراف التدابير التشريعية، أو غيرها من التدابير الضرورية، للسماح بتهيئة ملاجئ مناسبة وسهلة الولوج وبعده كاف، لتوفير مساكن آمنة للضحايا، وخاصة للنساء وأطفالهن، وللوصول إليهم بشكل استباقي.

المادة 24 - خطوط المساعدة الهاتفية

تتخذ الأطراف التدابير التشريعية، أو غيرها من التدابير الضرورية، لتوفير خطوط هاتفية مجانية على الصعيد الوطني، تكون في المتناول ليلاً نهاراً وطوال أيام الأسبوع، لتقديم إرشادات إلى الأشخاص المتصلين المعرضين لكافة أشكال العنف، المشمولة بنطاق تطبيق هذه الاتفاقية، وذلك بما يضمن احترام سرية مكالماتهم وعدم الكشف عن هويتهم.

المادة 25 - دعم ضحايا العنف الجنسي

تتخذ الأطراف التدابير التشريعية، أو غيرها من التدابير الضرورية، لإنشاء مراكز للمساعدة الطارئة لضحايا الاغتصاب والعنف الجنسي، تكون سهلة الولوج وبعده كاف، لتوفير الفحص الطبي والطب الشرعي لهم، بالإضافة إلى دعم خاص لمواجهة الصدمات النفسية، وتقديم المشورة للضحايا.

المادة 26 - حماية الأطفال الشهود ودعمهم

- 1 تتخذ الأطراف التدابير التشريعية أو غيرها من التدابير الضرورية، ليتم ضمان توفير خدمات الحماية والدعم للضحايا، وأخذ حقوق الأطفال الشهود على كافة أشكال العنف المشمولة بنطاق تطبيق هذه الاتفاقية واحتياجاتهم بعين الاعتبار.
- 2 تتضمن التدابير المتخذة وفقاً لهذه المادة النصائح النفسية الاجتماعية المتكيفة مع عمر الطفل الشاهد على كافة أشكال العنف المشمولة بنطاق تطبيق هذه الاتفاقية، وتأخذ بعين الاعتبار المصلحة الفضلى للطفل.

المادة 27 - الإبلاغ

تتخذ الأطراف التدابير الضرورية لتشجيع كل شخص شاهد على ارتكاب عمل عنف مشمول بنطاق تطبيق هذه الاتفاقية، أو لديه ما يدعوه جدياً إلى الاعتقاد بأن عملاً كهذا قد يُرتكب، أو بأنه يُخشى تكرار أعمال عنف ماثلة، على إبلاغ المنظمات أو

السلطات المختصة عنها.

المادة 28 - الإبلاغ من قبل المهنيين

تتخذ الأطراف التدابير الضرورية كيلا تشكل قواعد السرية، التي تفرضها قوانينها الداخلية على بعض المهنيين، عقبة أمام إمكان توجيههم الإبلاغ الضروري ووفقاً للشروط الملائمة، للمنظمات أو السلطات المختصة، إذا كان لديهم ما يدعوهم جدياً إلى الاعتقاد بأن عمل عنف خطير مشمول بنطاق تطبيق هذه الاتفاقية قد ارتكب، وبأنه يُخشى تكرار أعمال عنف خطيرة.

الفصل الخامس - القانون الوضعي

المادة 29 - الدعوى المدنية والطرق القانونية

- 1 تتخذ الأطراف التدابير التشريعية. أو غيرها من التدابير الضرورية. لتوفير طرق تقاض مدنية ملائمة في مواجهة الجناة.
- 2 وفقاً للمبادئ العامة المنصوص عليها في القانون الدولي. تتخذ الأطراف التدابير التشريعية. أو غيرها من التدابير الضرورية. لتوفير التعويضات المدنية الملائمة للضحايا في مواجهة السلطات الرسمية التي تخلفت عن القيام بواجبها في اتخاذ تدابير ضرورية للوقاية أو للحماية ضمن حدود صلاحياتها.

المادة 30 - التعويض

- 1 تتخذ الأطراف التدابير التشريعية. أو غيرها من التدابير الضرورية. لترسيخ حق الضحايا في طلب التعويض من مرتكبي أي جريمة منصوص عليها في هذه الاتفاقية.
- 2 على الدولة أن تمنح تعويضاً ملائماً للذين تكبدوا ضرراً خطيراً في سلامتهم الجسدية أو صحتهم. متى كان الضرر غير معوض من مصادر أخرى وتحديداً من الجاني أو شركات التأمين أو الخدمات الاجتماعية والطبية الممولة من الدولة. ولا يمنع ذلك الأطراف من أن تطلب من الجاني سداد قيمة التعويض الممنوح. شرط مراعاة سلامة الضحية.
- 3 يجب أن تضمن التدابير المتخذة وفقاً للفقرة 2 منح التعويض ضمن مهلة معقولة.

المادة 31 - الحضانة وحق الزيارة والأمن

- 1 تتخذ الأطراف التدابير التشريعية. أو غيرها من التدابير الضرورية. التي تأخذ بعين الاعتبار حوادث العنف المشمولة بنطاق تطبيق هذه الاتفاقية لدى تحديد حقوق الحضانة والزيارة المتعلقة بالأولاد.
- 2 تتخذ الأطراف التدابير التشريعية. أو غيرها من التدابير الضرورية. كيلا تعرّض ممارسة حق الزيارة أو الحضانة حقوق الضحية أو الأطفال وأمنهم للخطر.

المادة 32 - التبعات المدنية للزواج بالإكراه

- 1 تتخذ الأطراف التدابير التشريعية. أو غيرها من التدابير الضرورية. لجعل الزيجات

المعقودة بالإكراه قابلة للإبطال أو الإلغاء أو الحل. دون تحميل الضحية عبئاً مالياً أو إدارياً إضافياً.

المادة 33 - العنف النفسي

تتخذ الأطراف التدابير التشريعية، أو غيرها من التدابير الضرورية، لتجريم الإساءة الخطيرة للسلامة النفسية للشخص بواسطة الإكراه أو التهديد. إذا ارتُكبت عمداً.

المادة 34 - التحرش

تتخذ الأطراف التدابير التشريعية، أو غيرها من التدابير الضرورية، لتجريم الاعتماد المتكرر لسلوك مهدد تجاه شخص آخر. إذا كان هذا السلوك مقصوداً، ويجعل الشخص يخشى على سلامته.

المادة 35 - العنف البدني

تتخذ الأطراف التدابير التشريعية، أو غيرها من التدابير الضرورية، لتجريم أعمال العنف البدني ضد شخص آخر. إذا ارتُكبت عمداً.

المادة 36 - العنف الجنسي، بما فيه الاغتصاب

1 تتخذ الأطراف التدابير التشريعية، أو غيرها من التدابير الضرورية، لتجريم ما يلي، إذا ارتُكبت عمداً:

أ الإيلاج المهبلي أو الشرجي أو الفموي غير الرضائي، ذو طبيعة جنسية، في جسم الغير، وبواسطة أي جزء من الجسم أو بواسطة أداة؛

ب سائر الأفعال الأخرى ذات الطابع الجنسي الممارسة بشكل غير رضائي على الغير؛

ج إكراه الغير على ممارسة أفعال غير رضائية ذات طابع جنسي مع شخص آخر.

2 يجب أن يأتي الرضا اختيارياً وأن يكون تعبيراً عن الإرادة الحرة للشخص المتخذة في سياق الظروف المحيطة.

3 تتخذ الأطراف التدابير التشريعية، أو غيرها من التدابير الضرورية، لضمان تطبيق بنود الفقرة 1 أيضاً على الأعمال المرتكبة ضد الأزواج أو الاخلاء السابقين أو الحاليين، وذلك وفقاً للقوانين الداخلية.

المادة 37 - الزواج بالإكراه

- 1 تتخذ الأطراف التدابير التشريعية، أو غيرها من التدابير الضرورية، لتجريم إكراه شخص بالغ أو طفل، على عقد زواج، إذا ارتُكب عمداً.
- 2 تتخذ الأطراف التدابير التشريعية، أو غيرها من التدابير الضرورية، لتجريم استدراج شخص بالغ أو طفل عمداً، للذهاب به إلى أراضي أي طرف أو دولة غير التي يقيم فوق أراضيها، بنية إكراهه على الزواج.

المادة 38 - تشويه الأعضاء التناسلية للإناث

- تتخذ الأطراف التدابير التشريعية، أو غيرها من التدابير الضرورية، لتجريم ما يلي، إذا ارتُكب عمداً:
- أ الختان، أو الختان التخييطي، أو أي تشويه آخر كلي أو جزئي للشُّفرين الكبيرين، أو الشُّفرين الصغيرين، أو البُظر؛
 - ب إكراه امرأة على الخضوع لأي من الأعمال المدرجة في النقطة «أ» أو توفير الوسائل لها لذلك؛
 - ج حث فتاة أو إكراهها على الخضوع لأي من الأعمال المدرجة في النقطة «أ» أو توفير الوسائل لها لذلك.

المادة 39 - الإجهاض والتعقيم القسريان

- تتخذ الأطراف التدابير التشريعية، أو غيرها من التدابير الضرورية، لتجريم ما يلي، إذا ارتُكب عمداً:
- أ إجهاض امرأة دون موافقتها المسبقة والصرحة ؛
 - ب إجراء عملية جراحية، الغرض منها أو نيتها إنهاء قدرة امرأة على الإنجاب بصفة طبيعية، دون موافقتها المسبقة والصرحة أو عدم إخبارها بالمسطرة.

المادة 40 - التحرش الجنسي

- تتخذ الأطراف التدابير التشريعية، أو غيرها من التدابير الضرورية، لفرض عقوبات جنائية أو غيرها من العقوبات القانونية، بحق كل سلوك غير مرغوب فيه، لفظي أو غير لفظي أو جسدي، ذي طابع جنسي، غرضه أو نتيجته انتهاك حرمة شخص، خاصة إذا أنتج هذا السلوك محيطاً ترهيبياً أو عدوانياً أو مذلاً أو مهيناً.

المادة 41 - المساهمة أو المشاركة والمحاولة

- 1 تتخذ الأطراف التدابير التشريعية، أو غيرها من التدابير الضرورية، لتجريم المساهمة أو المشاركة في ارتكاب المخالفات المنصوص عليها في المواد 33 و34 و35 و36 و37 و38، «أ» و39 من هذه الاتفاقية، إذا كانت متعمدة.
- 2 تتخذ الأطراف التدابير التشريعية، أو غيرها من التدابير الضرورية، لتجريم محاولات ارتكاب المخالفات المنصوص عليها في المواد 35 و36 و37 و38، «أ» و39 من هذه الاتفاقية، إذا كانت متعمدة.

المادة 42 - التبرير غير المقبول للجرائم، بما فيها الجرائم المرتكبة باسم «الشرف»

- 1 تتخذ الأطراف التدابير التشريعية، أو غيرها من التدابير الضرورية، لضمان ألا يتم، خلال الإجراءات الجنائية التي يتم اتخاذها عقب ارتكاب أحد أعمال العنف المشمولة بنطاق تطبيق هذه الاتفاقية، اعتبار الثقافة أو العرف أو الدين أو التقاليد أو «الشرف» مبرراً لتلك الأعمال. ويشمل ذلك، خاصة الادعاءات القائلة بأن الضحية ربما تجاوزت المعايير الثقافية والدينية والاجتماعية أو التقاليد والأعراف المتعلقة بالسلوك المناسب.
- 2 تتخذ الأطراف التدابير التشريعية، أو غيرها من التدابير الضرورية، كيلا يتم التقليل من المسؤولية الجنائية للأعمال المرتكبة لشخص حرض طفلاً على ارتكاب أي عمل من الأعمال المذكورة في الفقرة 1.

المادة 43 - قيام الأفعال الجرمية

تقوم الأفعال الإجرامية المنصوص عليها في هذه الاتفاقية بصرف النظر عن طبيعة العلاقة بين الضحية والجاني.

المادة 44 - الاختصاص

- 1 تتخذ الأطراف التدابير التشريعية، أو غيرها من التدابير الضرورية، لفرض اختصاصها في كل جريمة منصوص عليها في هذه الاتفاقية، وذلك كلما ارتكبت الجريمة:

أ فوق أراضيها؛

ب أو على متن سفينة رافعة علمها؛

ج أو على متن طائرة مسجلة بموجب قوانينها الداخلية؛

د وكان الجاني من رعاياها؛

ه أو كان مقيماً بصفة اعتيادية فوق أراضيها.

2 تسعى الأطراف إلى اتخاذ التدابير التشريعية، أو غيرها من التدابير الضرورية، لفرض اختصاصها في كل جريمة منصوص عليها في هذه الاتفاقية، عندما تُرتكب الجريمة في حق أحد رعاياها أو في حق شخص مقيم فوق أراضيها.

3 لمقاضاة مرتكبي الجرائم المنصوص عليها في المواد 36 و37 و38 و39 من هذه الاتفاقية، تتخذ الأطراف التدابير التشريعية، أو غيرها من التدابير الضرورية، لئلا يكون قيام اختصاصها مشروطاً بالوقائع في الأراضي التي ارتكبت فوقها.

4 لمقاضاة مرتكبي الجرائم المنصوص عليها في المواد 36 و37 و38 و39 من هذه الاتفاقية، تتخذ الأطراف التدابير التشريعية، أو غيرها من التدابير الضرورية، لئلا يكون قيام اختصاصها وفقاً للبندين «د» و«ه» من الفقرة 1 مشروطاً بتقديم دعوى من الضحية أو بإبلاغ من الدولة التي ارتكبت الجريمة فوق أراضيها.

5 تتخذ الأطراف التدابير التشريعية، أو غيرها من التدابير الضرورية، لفرض اختصاصها في كل جريمة منصوص عليها في هذه الاتفاقية، في الحالات التي يكون فيها المتهم بارتكاب الجريمة موجوداً فوق أراضيها ويستحيل تسليمه إلى طرف آخر بسبب جنسيته فقط.

6 عندما تطالب عدة أطراف بالاختصاص في جريمة مفترض قيامها منصوص عليها في هذه الاتفاقية، تتشاور الأطراف المعنية، عند الاقتضاء، لتحديد الطرف الأفضل قدرة على إجراء المتابعات.

7 دون الإخلال بالقواعد العامة للقانون الدولي، فإن هذه الاتفاقية، لا تستبعد أي اختصاص جنائي يمارسه أحد الأطراف وفقاً لقانونه الداخلي.

المادة 45 - العقوبات والتدابير

1 تتخذ الأطراف التدابير التشريعية، أو غيرها من التدابير الضرورية، لتكون الأفعال المجرمة وفقاً لهذه الاتفاقية خاضعة لعقوبات فعلية، ومتناسبة، وراعية بالنظر إلى خطورتها، وتتضمن هذه العقوبات، عند الاقتضاء، عقوبات سالبة للحرية تفسح المجال لتسليم المجرمين.

2 يمكن للأطراف إقرار تدابير أخرى ضد الجناة. مثل:

- تتبع الشخص المحكوم عليه أو مراقبته؛
- فقدان حقوق الأبوة إذا استحال ضمان المصلحة الفضلى للطفل. والتي قد تشمل أمن الضحية. بأية طريقة أخرى.

المادة 46 - الظروف المشددة للعقوبة

تتخذ الأطراف التدابير التشريعية، أو غيرها من التدابير الضرورية، ليتم، عند تحديد العقوبات المتصلة بالجرائم المنصوص عليها في هذه الاتفاقية، اعتبار الظروف التالية ظروفًا مشددة للعقوبة، وفقاً للأحكام ذات الصلة في قانونها الداخلي، ما لم تكن داخلية ضمن العناصر التكوينية للجريمة:

أ ارتكاب الجريمة ضد الزوج أو العشير السابق أو الحالي، وفقاً للقانون الداخلي، من قبل أحد أعضاء الأسرة، أو شخص يساكن الضحية، أو شخص أساء استعمال سلطته؛

ب ارتكاب الجريمة أو الجرائم ذات الصلة بشكل متكرر؛

ج ارتكاب الجريمة ضد شخص أصبح مستضعفاً بسبب ظروف خاصة؛

د ارتكاب الجريمة ضد طفل أو في حضوره؛

ه ارتكاب الجريمة بصفة جماعية من قبل شخصين أو أكثر؛

و كون الجريمة مسبوقه أو مصحوبة بعنف بالغ الخطورة؛

ز ارتكاب الجريمة باستعمال السلاح أو التهديد به؛

ك إلحاق الجريمة بالضحية أضراراً جسدية ونفسية جسيمة؛

ل سبق إدانة الجاني من أجل جرائم ذات طبيعة مماثلة.

المادة 47 - الأحكام القضائية الصادرة لدى طرف آخر

تتخذ الأطراف التدابير التشريعية، أو غيرها من التدابير الضرورية، لإقرار إمكانية أخذ الأحكام القضائية النهائية الصادرة لدى طرف آخر بشأن الجرائم المنصوص عليها في هذه الاتفاقية بعين الاعتبار عند تحديد العقوبة.

المادة 48 - حظر الطرق البديلة لتسوية النزاعات أو الأحكام الملزمة

- 1 تتخذ الأطراف التدابير التشريعية، أو غيرها من التدابير الضرورية، لحظر إلزامية الإجراءات البديلة لتسوية النزاعات، بما فيها الوساطة والتوفيق فيما يتعلق بكافة أشكال العنف المشمولة بنطاق تطبيق هذه الاتفاقية.
- 2 تتخذ الأطراف التدابير التشريعية، أو غيرها من التدابير الضرورية، لضمان أخذ قدرة الجاني على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه الضحية بعين الاعتبار في حال الحكم عليه بأداء غرامة.

الفصل السادس - التحقيق والمتابعات وقانون الإجراءات وتدابير الحماية

المادة 49 - الالتزامات العامة

- 1 تتخذ الأطراف التدابير التشريعية، أو غيرها من التدابير الضرورية، للشروع في التحقيقات والإجراءات القضائية المتصلة بكافة أشكال العنف المشمولة بنطاق تطبيق هذه الاتفاقية دون تأخير غير مبرر، مع مراعاة حقوق الضحية في كافة مراحل الدعوى الجنائية.
- 2 تتخذ الأطراف التدابير التشريعية، أو غيرها من التدابير الضرورية، وفقاً للمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، ومع مراعاة فهم العنف القائم على النوع، لضمان فعالية التحقيق والمتابعات في الجرائم المنصوص عليها وفقاً لهذه الاتفاقية.

المادة 50 - الاستجابة الفورية والوقاية والحماية

- 1 تتخذ الأطراف التدابير التشريعية، أو غيرها من التدابير الضرورية، لضمان رد المصالح الجزرية المسؤولة عن إنفاذ القانون، على وجه السرعة وبشكل ملائم، على كافة أشكال العنف المشمولة بنطاق تطبيق هذه الاتفاقية، من خلال توفيرها حماية مناسبة وفورية للضحايا.
- 2 تتخذ الأطراف التدابير التشريعية، أو غيرها من التدابير الضرورية، لضمان مشاركة المصالح الجزرية المسؤولة عن إنفاذ القانون، على وجه السرعة وبشكل ملائم، في الوقاية والحماية من كافة أشكال العنف المشمولة بنطاق تطبيق هذه الاتفاقية، بما فيها تفعيل التدابير الوقائية وجمع الأدلة.

المادة 51 - تقدير المخاطر وتدابيرها

- 1 تتخذ الأطراف التدابير التشريعية، أو غيرها من التدابير الضرورية، لضمان إجراء كافة السلطات المعنية تقديراً لخطر القتل وخطورة الوضع وخطر العنف المتكرر، وذلك من أجل تدبير المخاطر، وعند الضرورة، ضمان سلامة ودعم منسقين.
- 2 تتخذ الأطراف التدابير التشريعية، أو غيرها من التدابير الضرورية، للتأكد من أخذ التقييم، المشار إليه في الفقرة 1، بعين الاعتبار في جميع مراحل التحقيق وتطبيق تدابير الحماية، كون مرتكب أعمال العنف المشمولة بنطاق تطبيق هذه الاتفاقية يتوفر على سلاح ناري أو كون هذا السلاح في متناوله.

المادة 52 - الأوامر الاستعجالية بالمنع

تتخذ الأطراف التدابير التشريعية، أو غيرها من التدابير الضرورية، لضمان منح الهيئات المختصة سلطة إصدار أمر بمنع مرتكب العنف المنزلي من دخول منزل الضحية أو الشخص المعرض للخطر أو الاتصال به، في حالات الخطر الفوري، لفترة كافية من الوقت، وعلى التدابير المتخذة وفقاً لهذه المادة إعطاء الأولوية لسلامة الضحايا أو الأشخاص المعرضين للخطر.

المادة 53 - الأوامر بالزجر أو بالحماية

1 تتخذ الأطراف التدابير التشريعية، أو غيرها من التدابير الضرورية، لضمان إصدار أوامر ملائمة بالزجر أو الحماية لضحايا كافة أشكال العنف المشمولة بنطاق تطبيق هذه الاتفاقية.

2 تتخذ الأطراف التدابير التشريعية، أو غيرها من التدابير الضرورية، لضمان أن تكون الأوامر بالزجر أو بالحماية المذكورة في الفقرة 1:

- متاحة لتأمين حماية فورية ودون عبء مالي أو إداري إضافي على الضحية؛
- صادرة لفترة معينة أو إلى غاية تعديلها أو إلغائها؛
- صادرة، عند الاقتضاء، في غياب المدعى عليه، وبمفعول فوري؛
- متاحة بمعزل عن إجراءات قضائية أخرى، أو مضمومة إليها؛
- قابلة لأن تُدرج في إجراءات قانونية لاحقة.

3 تتخذ الأطراف التدابير التشريعية، أو غيرها من التدابير الضرورية، لضمان خضوع انتهاك الأوامر بالزجر أو الحماية، الصادرة وفقاً للفقرة 1، لعقوبات جنائية أو عقوبات قانونية أخرى فعالة، ومتناسبة، وراذعة.

المادة 54 - التحقيقات والأدلة

تتخذ الأطراف التدابير التشريعية، أو غيرها من التدابير الضرورية، لضمان عدم استعمال الأدلة المتصلة بسوابق الضحية الجنسية وبسلوكها في أية مسطرة مدنية أو جنائية إلا إذا كانت ذات صلة وضرورية.

المادة 55 - إجراءات في غياب المدعى عليه، وبحكم القانون

1 تضمن الأطراف أن تكون التحقيقات أو المتابعات في الجرائم المنصوص عليها في المواد 35 و36 و37 و38 و39 من هذه الاتفاقية غير متوقفة على إبلاغ أو دعوى من الضحية. عندما تكون ارتكبت الجريمة جزئياً أو كلياً فوق أراضيها. لأجل مواصلة الإجراءات حتى وإن تراجعت الضحية أو سحبت شكاواها.

2 تتخذ الأطراف التدابير التشريعية، أو غيرها من التدابير الضرورية، لضمان تمكين المنظمات الحكومية وغير الحكومية والمستشارين المختصين في العنف المنزلي، وفقاً للشروط المنصوص عليها في قوانينها الداخلية، من مساعدة الضحايا و/أو دعمهم، بناء على طلبهم. خلال التحقيقات والإجراءات القضائية المتصلة بالجرائم المنصوص عليها في هذه الاتفاقية.

المادة 56 - تدابير الحماية

1 تتخذ الأطراف التدابير التشريعية، أو غيرها من التدابير الضرورية، لحماية حقوق الضحايا ومصالحهم، بما فيها احتياجاتهم الخاصة كشهود، وفي كافة مراحل التحقيقات والإجراءات القضائية، وخاصة عبر:

أ السهر على حماية الضحايا، مع أسرهم وشهود الإثبات، من التهيب والانتقام وتكرار الإيذاء؛

ب السهر على ضمان إبلاغ الضحايا، على الأقل في الحالات التي يوجدون فيها مع أسرهم في حالة خطر، عندما يفرّ الجاني أو يخلى سبيله مؤقتاً أو نهائياً؛

ج إعلامهم، وفقاً للشروط المنصوص عليها في القوانين الداخلية، بحقوقهم والخدمات المتاحة لهم، ومتابعة دعواهم، والتهم، والسير العام للتحقيق أو المحاكمة، ودورهم فيه، وبالحكم الصادر؛

د تمكين الضحايا، وفقاً للقواعد الإجرائية الخاصة بقوانينها الداخلية، من الحق في الاستماع إليهم، وتقديم الأدلة وكذا وجهة نظرهم، واحتياجاتهم وانشغالهم، بصفة مباشرة أو من خلال وسيط، وفحصها؛

ه توفير خدمات الدعم المناسبة للضحايا، وعرض حقوقهم ومصالحهم بالشكل الملائم، وأخذها بعين الاعتبار؛

و ضمان اعتماد تدابير لحماية الحياة الخاصة للضحية وصورتها.

ز السهر، كلما كان ذلك ممكناً، على عدم الاتصال بين الضحايا والجناة داخل

المحكمة ومقرات المصالح الجزرية:

ك توفير مترجمين مستقلين وأكفاء للضحايا عندما يكونون طرفاً في الدعوى أو عند تقديمهم الأدلة:

ل تمكين الضحايا من الإدلاء بشهادتهم، وفقاً للقواعد المنصوص عليها في القوانين الداخلية، دون حضورهم في قاعة المحكمة أو على الأقل دون حضور المشتبه به، لاسيما من خلال استخدام تكنولوجيات التواصل المناسبة متى توفرت.

2 يجب اتخاذ تدابير حمائية، عند الاقتضاء، خاصة للطفل الضحية والشاهد على أعمال العنف ضد المرأة والعنف المنزلي، تراعى فيها المصلحة الفضلى للطفل.

المادة 57 - المساعدة القانونية

يجب على الأطراف ضمان حق الضحايا في المساعدة القانونية، وتقديم مساعدة قانونية مجانية لهم حسب الشروط المنصوص عليها في قوانينها الداخلية.

المادة 58 - نظام التقادم

تتخذ الأطراف التدابير التشريعية، أو غيرها من التدابير الضرورية، لتكون مهلة التقادم لتحريك المتابعة بشأن الجرائم المنصوص عليها في المواد 36 و37 و38 و39 من هذه الاتفاقية، ممتدة لفترة كافية ومناسبة مع خطورة الجريمة المعنية، وذلك حتى يتأتى للضحية إجراء متابعة فعلية بعد بلوغها سن الرشد.

الفصل السابع - الهجرة واللجوء

المادة 59 - وضع الإقامة

1 تتخذ الأطراف التدابير التشريعية، أو غيرها من التدابير الضرورية، وفقاً لقوانينها الداخلية، لضمان منح الضحايا الذين يرتبط وضع إقامتهم بوضع إقامة الزوج أو العشير، وبطلب منهم، في حال فسخ عقد الزواج أو قطع العلاقة ووجود ظروف صعبة، تصريح إقامة مستقل عن مدة الزواج أو العلاقة، تحدّد شروط منح تصريح الإقامة المستقل ومدة صلاحيته وفقاً للقانون الداخلي.

2 تتخذ الأطراف التدابير التشريعية، أو غيرها من التدابير الضرورية، لتمكين الضحايا من تعليق إجراءات الطرد التي تم الشروع فيها لكون وضعهم متعلقاً بوضع الزوج أو العشير، وذلك وفقاً لقوانينها الداخلية، وللسماع للضحايا بطلب تصريح إقامة مستقل.

3 تمنح الأطراف الضحايا تصريح إقامة قابل للتجديد، في إحدى الحالتين التاليتين:

أ عندما تعتبر السلطة المختصة أن إقامتهم ضرورية نظراً لوضعهم الشخصي؛
ب عندما تعتبر السلطة المختصة أن إقامتهم ضرورية لتعاونهم مع السلطات المعنية في إطار تحقيق أو إجراءات جنائية.

4 تتخذ الأطراف التدابير التشريعية، أو غيرها من التدابير الضرورية، لتمكين ضحايا الزواج القسري المجلوبين إلى بلد آخر لعقد هذا الزواج، والذين فقدوا نتيجة لذلك وضع المقيم في بلد إقامتهم المعتاد، من استعادة هذا الوضع.

المادة 60 - طلبات اللجوء القائمة على النوع

1 تتخذ الأطراف التدابير التشريعية، أو غيرها من التدابير الضرورية، لضمان الاعتراف بالعنف ضد المرأة القائم على النوع باعتباره شكلاً من أشكال الاضطهاد بالمعنى الوارد في المادة 1، أ (2) من اتفاقية 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين، ونوعاً من الضرر الخطير المتطلب لحماية إضافية.

2 تسهر الأطراف على إعطاء تفسير مُراعٍ للنوع لكافة أسباب هذه الاتفاقية، وعلى منح طالبي اللجوء وضع اللاجئ في الحالات التي يثبت فيها أن خشية الاضطهاد قائمة على واحد أو أكثر من هذه الأسباب وفقاً للاتفاقيات المعمول بها ذات الصلة.

3 تتخذ الأطراف التدابير التشريعية، أو غيرها من التدابير الضرورية، لتطوير إجراءات استقبال مراعية للنوع وخدمات دعم لطالبي اللجوء، وخطوط توجيهية

قائمة على النوع ومساطر لجوء مراعية للنوع، بما فيها منح وضع لاجئ وطلب الحماية الدولية.

المادة 61 - عدم الإعادة القسرية

1 تتخذ الأطراف التدابير التشريعية، أو غيرها من التدابير الضرورية، لاحتزام مبدأ عدم الإعادة القسرية وفقاً للالتزامات القائمة بموجب القانون الدولي.

2 تتخذ الأطراف التدابير التشريعية، أو غيرها من التدابير الضرورية، لضمان عدم الإعادة القسرية لضحايا العنف ضد النساء، الذين هم في حاجة للحماية، إلى بلد تتعرض حياتهنّ فيه للخطر أو حيث قد يقعنّ ضحية للتعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وذلك بصرف النظر عن وضع إقامتهم أو مكانه، ومهما كانت الظروف.

الفصل الثامن - التعاون الدولي

المادة 62 - المبادئ العامة

1 تتعاون الأطراف فيما بينها. وفقاً لبنود هذه الاتفاقية وتطبيقاً للاتفاقيات الدولية والإقليمية ذات الصلة المتعلقة بالتعاون الدولي في المجالين المدني والجنائي. وللتدابير القائمة على تشريعات موحدة أو متبادلة. ولقوانينها الداخلية. على أوسع نطاق ممكن. حيث يشمل هذا التعاون تحقيق الأغراض التالية:

أ الوقاية من كافة أشكال العنف المشمولة بنطاق تطبيق هذه الاتفاقية ومكافحتها والمتابعة من أجلها:

ب حماية الضحايا ومساعدتهم;

ج إجراء تحقيقات وتدابير بشأن الجرائم المنصوص عليها في هذه الاتفاقية:

د تطبيق الأحكام المدنية والجنائية الصادرة عن السلطات القضائية لدى الأطراف. بما فيها أوامر الحماية.

2 تتخذ الأطراف التدابير التشريعية. أو غيرها من التدابير الضرورية. لتمكين ضحايا جريمة منصوص عليها في هذه الاتفاقية ومرتكبة فوق أراض طرف غير الطرف الذي يقيمون فوق أراضيه. من التقدم بدعوى أمام السلطات المختصة في دولة إقامتهم.

3 إذا تلقى طرف طلباً متعلقاً بالتعاون القانوني من طرف لم يوقع معه معاهدة المساعدة القانونية في القضايا الجنائية أو في تسليم المطلوبين أو في تنفيذ الأحكام المدنية أو الجنائية الصادرة عن طرف آخر في هذه الاتفاقية يمكنه. بخصوص الجرائم المنصوص عليها في هذه الاتفاقية. اعتبار هذه الأخيرة الأساس القانوني للمساعدة القانونية في القضايا الجنائية أو في تسليم المطلوبين أو في تنفيذ الأحكام المدنية أو الجنائية الصادرة عن طرف آخر في هذه الاتفاقية.

4 تسعى الأطراف. كلما كان ذلك مناسباً. إلى دمج منع العنف ضد المرأة والعنف المنزلي ومكافحتها في برامج المساعدة على التنمية المقدمة لصالح دول أغيار. بما فيها عقد اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف مع الدول الأغيار بهدف تيسير حماية الضحايا وفقاً للمادة 18. الفقرة 5.

المادة 63 - التدابير الخاصة بالأشخاص في خطر

عندما يكون لطرف. على أساس معلومات في حوزته. أسباب معقولة للاعتقاد بخطر تعرض شخص بشكل فوري لأحد أعمال العنف المشار إليها في المواد 36 و37

و38 و39 من هذه الاتفاقية، وفوق أراضي طرف آخر، يتم تشجيع الطرف المتوفرة لديه المعلومات على إحالتها على الطرف الآخر دون تأخر بهدف ضمان اتخاذ تدابير الحماية المناسبة، ويجب أن تتضمن هذه المعلومات، عند الاقتضاء، بيانات حول مقتضيات الحماية المقررة لفائدة الشخص المعرض للخطر.

المادة 64 - الإعلام

1 على الطرف المطلوب إعلام الطرف الطالب سريعاً بالنتيجة النهائية للإجراءات الجارية وفقاً لهذا الفصل. وعلى الطرف المطلوب أيضاً إعلام الطرف الطالب سريعاً بكافة الظروف التي تحول دون تنفيذ الإجراءات المرجوة أو التي من شأنها تأخيرها بشكل ملحوظ.

2 يمكن لطرف، ضمن حدود قانونه الداخلي، ودون طلب مسبق، نقل المعلومات التي حصل عليها في إطار تحقيقاته إلى طرف آخر، عندما يعتبر أن كشف هذه المعلومات قد يساعد الطرف الآخر على منع الجرائم الجنائية المنصوص عليها في هذه الاتفاقية، وعلى مباشرة التحقيقات أو الإجراءات المتصلة بهذه الجرائم الجنائية أو مواصلتها، أو أنه قد يؤدي إلى طلب تعاون يتقدم به هذا الطرف وفقاً لهذا الفصل.

3 على الطرف الذي يتلقى معلومات وفقاً للفقرة 2 أن يوصلها إلى سلطاته المختصة، بما يمكن من الشروع في إجراءات قد تعتبر مناسبة، أو من أخذ هذه المعلومات بعين الاعتبار في الإجراءات المدنية والجنائية ذات الصلة.

المادة 65 - حماية البيانات

تُحفظ البيانات الشخصية وتُستعمل وفقاً للالتزامات التي تعهدت بها الأطراف في اتفاقية حماية الأفراد من مخاطر المعالجة الآلية للبيانات الشخصية (سلسلة المعاهدات الأوروبية STE، رقم 108).

الفصل التاسع - آلية الرصد

المادة 66 - فريق خبراء مكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي

1 يكلف فريق خبراء مكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي (المسمى بعد «الفريق») برصد تنفيذ الأطراف لهذه الاتفاقية.

2 يتألف الفريق من 10 أعضاء على الأقل و15 عضواً على الأكثر. مع مراعاة المشاركة المتوازنة بين النساء والرجال، والمشاركة المتوازنة من الناحية الجغرافية، وتعدد الخبرات، وتتولى «لجنة الأطراف» انتخاب الأعضاء من بين مرشحين تعيّنهم الأطراف لمدة 4 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، ويتم اختيارهم من بين رعايا الأطراف.

3 ينظّم الانتخاب الأول للأعضاء العشرة ضمن مهلة سنة واحدة بعد تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التطبيق. ويتم انتخاب الأعضاء الخمسة الإضافيين بعد توقيع أو انضمام الطرف الخامس والعشرين.

4 يقوم انتخاب أعضاء الفريق على المبادئ التالية:

أ يتم اختيارهم، من خلال إجراءات شفافة، من بين الأشخاص ذوي الأخلاق العالية والمشهود لهم بالكفاءة في مجالات حقوق الإنسان أو المساواة بين الجنسين أو العنف ضد المرأة والعنف المنزلي أو مساعدة الضحايا وحمايتهم، أو بتوفرهم على الخبرة المهنية المعترف بها في المجالات المشمولة بهذه الاتفاقية:

ب لا يمكن للفريق أن يضم أكثر من مواطن من الدولة الواحدة:

ج ضرورة ضمان تمثيل مختلف الأنظمة القانونية الرئيسية:

د ينبغي أن يمثلوا الفعاليات والهيئات المعنية بمجال العنف ضد المرأة والعنف المنزلي:

ه ينبغي أن يمارسوا عضويتهم بصفتهم الفردية، وأن يكونوا مستقلين ونزهاء في مزاولة وظائفهم، وأن يتفرغوا لتأدية مهامهم بفعالية.

5 تتولى «لجنة وزراء مجلس أوروبا» تحديد شروط عملية انتخاب أعضاء فريق الخبراء، بعد استشارة الأطراف وموافقتها بالإجماع، وضمن مهلة ستة أشهر بعد دخول الاتفاقية حيز التطبيق.

6 يعتمد الفريق نظامه الداخلي.

7 يتمتع أعضاء الفريق، وسائر أعضاء البعثات المكلفة بزيارة البلدان، وفقاً للمنصوص عليه في الفقرتين 9 و14 من المادة 68، بالامتيازات والحصانات الواردة في ملحق هذه

المادة 67 - لجنة الأطراف

- 1 تتألف «لجنة الأطراف» من ممثلي الأطراف في الاتفاقية.
- 2 يتم استدعاء «لجنة الأطراف» من لدن الأمين العام لمجلس أوروبا. ويجب أن تعقد اجتماعها الأول لانتخاب أعضاء الفريق ضمن مهلة سنة واحدة بعد دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ. وتجتمع فيما بعد إما بطلب من ثلث عدد الأطراف أو بطلب من رئيس «لجنة الأطراف» أو من الأمين العام.
- 3 تعتمد «لجنة الأطراف» نظامها الداخلي.

المادة 68 - إجراءات

- 1 ترفع الأطراف تقريراً إلى الأمين العام لمجلس أوروبا. على أساس استمارة أسئلة أعدها فريق الخبراء. بشأن التدابير التشريعية. وغيرها من التدابير. المتخذة تفعيلاً لمقتضيات هذه الاتفاقية. ويُعرض على فريق الخبراء للنظر فيه.
- 2 ينظر الفريق في التقرير المعروض عليه وفقاً للفقرة 1. مع ممثلي الطرف المعني.
- 3 تُقسم مسطرة التقييم اللاحقة إلى دورات يحدد الفريق مدة كل منها. وفي بداية كل دورة. يحدد الفريق البنود الخاصة التي ستتناولها عملية التقييم. ويرسل استمارة أسئلة.
- 4 يحدد الفريق الوسائل الملائمة لإجراء هذا التقييم. ويمكنه على وجه الخصوص إقرار استمارة أسئلة لكل الدورات. تكون بمثابة أساس لتقييم التطبيق من قبل الأطراف. وتوجّه استمارة الأسئلة هذه إلى جميع الأطراف. حيث تجيب عليها وعلى أي طلب استعمال آخر من الفريق.
- 5 يمكن للفريق تلقي معلومات عن تطبيق الاتفاقية من قبل المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحماية حقوق الإنسان.
- 6 يأخذ الفريق بعين الاعتبار المعلومات المتوفرة في الاتفاقيات و المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى في المجالات التي تدخل في نطاق تطبيق هذه الاتفاقية.
- 7 يحرص الفريق على مراعاة جمع البيانات والبحوث الموجودة لدى الأطراف. أثناء اعتماد استمارة الأسئلة لكل دورة تقييم. وفقاً لما ورد في المادة 11 من هذه الاتفاقية.

8 يمكن للفريق تلقي معلومات متصلة بتطبيق الاتفاقية من مفوض مجلس أوروبا لحقوق الإنسان. والجمعية البرلمانية والهيئات المختصة ذات الصلة المنبثقة عن مجلس أوروبا. والهيئات المنصوص عليها في اتفاقيات دولية أخرى. ويتم وضع الشكاوى المرفوعة أمام هذه الهيئات ومتابعة إجراءاتها تحت تصرف الفريق.

9 يمكن للفريق أن ينظم بصورة إضافية، وبالتعاون مع السلطات الوطنية ومساعدة خبراء وطنيين مستقلين، زيارات إلى البلدان المعنية، في حال ما إذا كانت المعلومات المتوصل بها غير كافية أو في الحالات المذكورة في الفقرة 14. ويمكن له أيضاً الاعتماد على مساعدة مختصين في مجالات محددة أثناء الزيارات.

10 يضع الفريق مسودة تقرير تتضمن تحليلاته المتعلقة بتطبيق البنود موضوع إجراء التقييم، مع إبداءه لأرائه واقتراحاته بخصوص الطريقة التي يمكن بها للطرف المعني أن يعالج المشاكل التي تمت معاينتها. خلال مسودة التقرير للتعليق عليها على الطرف موضوع التقييم، مع الأخذ بعين الاعتبار تعليقات الطرف عند اعتماد التقرير.

11 يعتمد الفريق، على أساس كافة المعلومات المتلقاة وتعليقات الأطراف، تقريره واستنتاجاته المتعلقة بالتدابير المتخذة من الطرف المعني لتطبيق بنود هذه الاتفاقية. ويرسل التقرير والاستنتاجات إلى الطرف المعني وإلى «لجنة الأطراف». ويتم الإعلان عن تقرير الفريق واستنتاجاته حال اعتمادها، مع ما قد يرافقها من تعليقات الطرف المعني.

12 يمكن لـ«لجنة الأطراف» أن تعتمد، بناء على تقرير الفريق واستنتاجاته، ودون الإخلال بالإجراءات المذكورة في الفقرات من 1 إلى 8، توصيات موجهة إلى الطرف المعني، (أ) متعلقة بالتدابير التي يجب اتخاذها لتفعيل استنتاجات الفريق، مع تحديد تاريخ عند اللزوم لتقديم معلومات عن تفعيلها، و(ب) هادفة إلى تعزيز التعاون مع هذا الطرف للتطبيق السليم لهذه الاتفاقية.

13 في حالة تلقي الفريق لمعلومات موثوقة تتعلق بحالة معلومات تشير إلى وجود مشاكل تتطلب اهتماماً فورياً لمنع الانتهاكات الخطيرة للاتفاقية أو للحد من تفاقمها أو تفشيها، يمكنه رفع تقرير خاص عاجل بشأن التدابير المتخذة للوقاية من أي نوع خطير من الانتهاك الواسع النطاق أو المتكرر ضد المرأة.

14 يمكن للفريق اعتباراً للمعلومات المقدمة من الطرف المعني، ولكل معلومات موثوقة متوفرة أخرى، أن يعيّن عضواً أو عدة أعضاء منه لإجراء تحقيق ورفع تقرير بصورة مستعجلة إليه، وقد يشمل التحقيق عند اللزوم، وبموافقة الطرف، زيارة أراضيه.

15 بعد فحص الخلاصات المتعلقة بالتحقيق المذكور في الفقرة 14، يحيل الفريق

خلاصاته على الطرف المعني. وعند الاقتضاء، على «لجنة الأطراف» و«لجنة وزراء مجلس أوروبا»، مرفقة بأي تعليق أو توصية آخرين.

المادة 69 - التوصيات العامة

يمكن للفريق أن يعتمد عند الاقتضاء توصيات عامة بخصوص تطبيق هذه الاتفاقية.

المادة 70 - مشاركة البرلمانات في التتبع

إن البرلمانات الوطنية مدعوة للمشاركة في رصد التدابير المتخذة لتطبيق هذه الاتفاقية.

تطرح الأطراف تقارير الفريق على برلماناتها الوطنية.

إن الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا مدعوة لتقييم تطبيق هذه الاتفاقية بشكل منتظم.

الفصل العاشر - العلاقة مع اتفاقيات دولية أخرى

المادة 71 - العلاقة مع اتفاقيات دولية أخرى

لا تؤثر هذه الاتفاقية على الالتزامات الناجمة عن اتفاقيات دولية أخرى تكون أو ستكون الأطراف في هذه الاتفاقية أطرافاً فيها. وتتضمن بنوداً ذات صلة بالمجالات المشمولة بهذه الاتفاقية.

يمكن للأطراف في هذه الاتفاقية أن تبرم فيما بينها اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف ذات الصلة بالقضايا المعالجة في هذه الاتفاقية لإتمام بنود هذه الأخيرة أو تعزيزها أو لتيسير تطبيق المبادئ الواردة فيها.

الفصل 11 - تعديل الاتفاقية

المادة 72 - التعديلات

يجب إرسال كل تعديل يقترحه طرف من الأطراف إلى الأمين العام لمجلس أوروبا الذي يحيله على الدول الأعضاء في مجلس أوروبا. وعلى كل هيئة موقعة. وكل طرف في الاتفاقية. وعلى الاتحاد الأوروبي. وكل دولة تمت دعوتها للتوقيع على هذه الاتفاقية وفقاً لبنود المادة 75. وإلى كل دولة مدعوة للانضمام إلى هذه الاتفاقية وفقاً لبنود المادة 76.

تنظر «لجنة وزراء مجلس أوروبا» في التعديل المقترح. وبعد استشارة الأطراف في الاتفاقية غير الأعضاء في مجلس أوروبا. يمكنها اعتماده بالأغلبية المنصوص عليها في المادة 20 من النظام الأساسي لمجلس أوروبا.

يرسل نص التعديل المعتمد من «لجنة الوزراء» وفقاً للفقرة 2 إلى الأطراف للموافقة عليه.

يصحح التعديل المعتمد وفقاً للفقرة 2 نافذ المفعول في أول يوم من الشهر الموالي لانصرام مدة شهر بعد تاريخ إعلام كافة الأطراف الأمين العام بموافقتها.

الفصل 12 - أحكام نهائية

المادة 73 - آثار هذه الاتفاقية

لا تخلّ مقتضيات هذه الاتفاقية بأحكام القانون الداخلي والاتفاقيات الدولية الملزمة الأخرى النافذة المفعول أو التي قد تصبح نافذة المفعول، والتي يعترف أو يمكن أن يعترف للأشخاص، تطبيقاً لها، بحقوق أكثر إيجابية في مجال الوقاية من العنف ضد المرأة والعنف المنزلي ومكافحتهما.

المادة 74 - تسوية النزاعات

يجب على الأطراف في أي نزاع ينشأ بخصوص تطبيق بنود هذه الاتفاقية أو تفسيرها، السعي أولاً إلى حله عن طريق التفاوض أو التوفيق أو التحكيم، أو أي صيغة تسوية سلمية أخرى مقبولة باتفاق الأطراف.

يمكن لـ«لجنة وزراء مجلس أوروبا» أن تضع إجراءات تسوية قد تستعملها الأطراف في النزاع إن هي قبلت بها.

المادة 75 - التوقيع والدخول حيز التنفيذ

1 إن هذه الاتفاقية مفتوحة للتوقيع للدول الأعضاء في مجلس أوروبا، وللدول غير الأعضاء فيه والتي شاركت في صياغتها، وللإتحاد الأوروبي.

2 إن هذه الاتفاقية مطروحة للتصديق أو القبول أو الموافقة، وأدوات التصديق أو القبول أو الموافقة يتم إيداعها لدى الأمين العام لمجلس أوروبا.

3 تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في أول يوم من الشهر الموالي لانقضاء مدة ثلاثة أشهر بعد تاريخ إعلان 10 أطراف موقعة عليها، منها على الأقل ثمان دول أعضاء في مجلس أوروبا، موافقتها على الالتزام بالاتفاقية وفقاً لبنود الفقرة 2.

4 إذا عبرت دولة مشار إليها في الفقرة 1 أو عبّر الإتحاد الأوروبي فيما بعد عن موافقتها على الالتزام بالاتفاقية، تدخل هذه الأخيرة بالنسبة للأطراف حيز التنفيذ في أول يوم من الشهر الموالي لانقضاء فترة ثلاثة أشهر بعد تاريخ إيداع أداة التصديق أو القبول أو الموافقة.

المادة 76 - الانضمام إلى الاتفاقية

1 يمكن لـ «لجنة وزراء مجلس أوروبا»، بعد دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ، وبعد استشارة الأطراف في هذه الاتفاقية والحصول على موافقتها بالإجماع، دعوة أي دولة ليست عضواً في مجلس أوروبا ولم تشارك في صياغة الاتفاقية إلى الانضمام إليها بقرار تتخذه الأغلبية المنصوص عليها في المادة 20 من النظام الأساسي لمجلس أوروبا، وبإجماع ممثلي الدول المتعاقدة المتمتعين بحق المشاركة في «لجنة الوزراء» بالإجماع.

2 تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ بالنسبة إلى كل دولة منضمة، في أول يوم من الشهر الموالي لانقضاء فترة ثلاثة أشهر بعد تاريخ إيداع أداة الانضمام لدى الأمين العام لمجلس أوروبا.

المادة 77 - التطبيق الإقليمي

1 يمكن لأي دولة أو للاتحاد الأوروبي، عند التوقيع أو عند إيداع اتفاقية التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام، تعيين الإقليم أو الأقاليم التي ستطبق عليها هذه الاتفاقية.

2 يمكن لأي طرف، في أي تاريخ لاحق أن يوسع، بواسطة إعلان موجه إلى الأمين العام لمجلس أوروبا، نطاق تطبيق هذه الاتفاقية ليشمل أي إقليم آخر محدد في الإعلان. يتولى الطرف المعني إدارة علاقاته الدولية أو يسمح له بالالتزام باسمه، تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ في هذا الإقليم في أول يوم من الشهر الموالي لانقضاء فترة ثلاثة أشهر بعد تاريخ تسلم الأمين العام للإعلان.

3 يمكن سحب أي إعلان صادر وفقاً للفقرتين السابقتين وإزاء أي أقاليم تم تحديده فيه، بإشعار موجه إلى الأمين العام لمجلس أوروبا، ويصبح هذا السحب ساري المفعول في أول يوم من الشهر الموالي لانقضاء فترة ثلاثة أشهر بعد تاريخ تسلم الأمين العام الإشعار.

المادة 78 - التحفظات

1 لا يقبل أي تحفظ إزاء أي من بنود هذه الاتفاقية، باستثناء ما تنص عليه الفقرتان 2 و3.

2 يمكن لأي دولة أو للاتحاد الأوروبي، عند التوقيع أو عند إيداع أداة التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام، وبإعلان موجه إلى الأمين العام لمجلس أوروبا، إعلان تحفظها أو

حفظه بحق عدم تطبيق مقتضيات المواد الآتي ذكرها أو عدم تطبيقها إلا في حالات أو ظروف معينة:

- المادة 30، الفقرة 2؛
 - المادة 44، الفقرات 1.هـ و 3 و 4؛
 - المادة 55، الفقرة 1 بخصوص المادة 35 المتعلقة بجرائم صغيرة؛
 - المادة 58 بخصوص المواد 37 و 38 و 39؛
 - المادة 59.
- يمكن لأي دولة أو للاتحاد الأوروبي، عند التوقيع أو عند إيداع اتفاقية التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام، وإعلان موجه إلى الأمين العام لمجلس أوروبا، الإشارة إلى حفظها أو حفظه بحق إقرار عقوبات غير جنائية بدل العقوبات الجنائية بالنسبة للتصرفات المشار إليها في المادتين 33 و 34.
- يمكن لأي طرف سحب حفظه كلياً أو جزئياً، بإعلان موجه إلى الأمين العام لمجلس أوروبا، يصبح هذا الإعلان ساري المفعول منذ تاريخ تسلمه من الأمين العام.

المادة 79 - سريان مفعول التحفظات ومراجعتها

إن التحفظات المنصوص عليها في المادة 78، الفقرتان 2 و 3، تكون سارية المفعول لمدة خمس سنوات من اليوم الأول لدخول الاتفاقية حيز التنفيذ بالنسبة للطرف المعني، إلا أنه يمكن تجديد هذه التحفظات لفترات من نفس المدة.

قبل انقضاء مدة سريان مفعول التحفظ بثمانية عشر شهراً، يُعلم الأمين العام لمجلس أوروبا الطرف المعني بانقضاء هذه المدة، وقبل تاريخ الانقضاء بثلاثة أشهر، يُشعر الطرف الأمين العام بنيته في الإبقاء على التحفظ أو تعديله أو سحبه، وفي حال امتناع الطرف المعني، يُعلمه الأمين العام بتمديد حفظه تلقائياً لفترة ستة أشهر، وإذا لم يبلغ الطرف المعني قراره بالإبقاء على حفظاته أو بتعديلها قبل انقضاء هذه الفترة، تسقط التحفظات.

عندما يُعلن طرف عن حفظه وفقاً للمادة 78، الفقرتان 2 و 3، عليه التقدم بإيضاحات للفريق قبل تجديد التحفظ أو عند الطلب، بشأن الدواعي المبررة للإبقاء عليه.

المادة 80 - الانسحاب

يمكن لأي طرف، وفي أي وقت كان، الانسحاب من هذه الاتفاقية بإشعار موجه إلى الأمين العام لمجلس أوروبا.

يصبح هذا الانسحاب ساري المفعول في أول يوم من الشهر الموالي لانقضاء فترة ثلاثة أشهر بعد تاريخ تسلم الأمين العام الإشعار.

المادة 81 - الإعلام

يعلم الأمين العام لمجلس أوروبا الدول الأعضاء في مجلس أوروبا، والدول غير الأعضاء في مجلس أوروبا والتي شاركت في صياغة هذه الاتفاقية، وكل هيئة موقعة، وكل طرف في الاتفاقية، والاتحاد الأوروبي، وكل دولة مدعوة للانضمام إلى هذه الاتفاقية بالتالي:

- أ كل توقيع؛
- ب إيداع كل أداة تصديق أو قبول أو موافقة أو انضمام؛
- ج كل تواريخ سريان مفعول هذه الاتفاقية وفقاً للمادتين 75 و76؛
- د كل تعديل معتمد وفقاً للمادة 72 مع تاريخ سريان مفعول هذا التعديل؛
- ه كل تحفظ وكل سحب تحفظ بموجب المادة 78؛
- و كل انسحاب بموجب بنود المادة 80؛
- ز كل تصرف آخر أو إشعار أو اتصال ذو صلة بهذه الاتفاقية.

إثباتاً لذلك، قام الموقعون أدناه، الخوّلون قانوناً بذلك، بالتوقيع على هذه الاتفاقية في إسطنبول في 11 أيار/ماي 2011، بالفرنسية والإنجليزية، مع تساوي كلا النصين في الحجية، في نسخة واحدة تودع في محفوظات مجلس أوروبا.

يرسل الأمين العام لمجلس أوروبا نسخة مصادق عليها طبقاً للأصل إلى كل من الدول الأعضاء في مجلس أوروبا، والدول غير الأعضاء التي شاركت في صياغة هذه الاتفاقية، والاتحاد الأوروبي، وكل دولة مدعوة للانضمام إلى هذه الاتفاقية.

ملحق - امتيازات وحصانات

المادة 66

1 يطبَّق هذا الملحق على أعضاء الفريق المذكورين في المادة 66 من الاتفاقية. وعلى سائر أعضاء البعثات المكلفة بزيارة البلدان. لأغراض هذا الملحق، تشمل عبارة «سائر أعضاء البعثات المكلفة بزيارة البلدان» الخبراء الوطنيين المستقلين، والمتخصصين المشار إليهم في المادة 68، الفقرة 9 من الاتفاقية، وموظفي مجلس أوروبا، والمترجمين الفوريين الموظفين لدى مجلس أوروبا الذين يرافقون الفريق في زيارته للبلد المعني.

2 يتمتع أعضاء الفريق، وسائر أعضاء البعثات المكلفة بزيارة البلد المعني، بالامتيازات والحصانات الواردة أدناه أثناء ممارسة مهامهم المتعلقة بإعداد الزيارات والقيام بها، وبمتابعة هذه الزيارات والمهام المتعلقة بها:

أ الحصانة ضد التوقيف أو الاعتقال وحجز الأمتعة الشخصية، والحصانة ضد أي مقاضاة فيما يتعلق بأقوالهم وكتاباتهم وجميع ما يقومون به من أعمال بصفتهم الرسمية:

ب الإغفاء من أي قيود على حرية تنقلهم، أي الخروج من بلد إقامتهم ودخوله، ودخول البلد الذي يمارسون فيه مهامهم والخروج منه، وكذلك من أي إجراءات متعلقة بتسجيل الأجانب في البلدان التي يزورونها أو يعبرونها في سياق ممارستهم لمهامهم.

3 في الرحلات التي يقوم بها أعضاء الفريق وسائر أعضاء البعثات المكلفة بزيارات البلد، يتم منحهم نفس التسهيلات المعترف بها لمثلي الحكومات الأجنبية المكلفين بمهمة رسمية مؤقتة فيما يخص الجمارك ومراقبة التحويلات.

4 إن الوثائق المتعلقة بتقييم تطبيق الاتفاقية، والتي تكون في حوزة أعضاء الفريق وسائر أعضاء البعثات المكلفة بزيارات البلد، غير قابلة للانتهاك طالما أنها مرتبطة بنشاط الفريق. ولا يمكن تطبيق أي إجراء اعتراضي أو رقابي على مراسلات الفريق الرسمية أو على الاتصالات الرسمية لأعضائه وسائر أعضاء البعثات المكلفة بزيارات البلد.

5 لتأمين حرية التعبير والاستقلال التام لأعضاء الفريق وسائر أعضاء البعثات المكلفة بزيارات البلد، في أداء مهامهم، يتواصل منحهم الحصانة ضد المقاضاة بخصوص ما يصدر عنهم من أقوال أو كتابات أو أعمال في تأديتهم مهامهم، حتى بعد انتهاء التفويض الممنوح لهم.

يُمنح الأشخاص المذكورون في الفقرة 1 من هذا الملحق الامتيازات والحصانات، ليس لمصلحتهم الشخصية، لكن لتأمين ممارسة مهامهم باستقلالية تامة لصالح

الفريق. يمكن للأمين العام لمجلس أوروبا رفع الحصانات الممنوحة للأشخاص المذكورين في الفقرة 1 من هذا الملحق في الحالات التي يرى فيها أن الحصانة قد تمنع سير العدالة، وأنه يمكن رفع الحصانة دون أن يُضر ذلك بمصالح الفريق.

اتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال والاعتداء الجنسي

لانزاروت، 25 أكتوبر/تشرين الأول 2007

تمهيد

إن الدول الأعضاء في مجلس أوروبا والدول الأخرى الموقعة على هذه الاتفاقية؛

إذ تعتبر أن هدف مجلس أوروبا هو تحقيق المزيد من الوحدة بين أعضائه

وإذ تعتبر أن لكل طفل الحق في أن توفر له تدابير الحماية التي يقتضيها وضعه كقاصر من طرف أسرته والمجتمع والدولة

وإذ تؤكد على أن الاستغلال الجنسي للأطفال، لا سيما في أشكال المواد الإباحية والدعارة، وجميع أشكال الاعتداء الجنسي على الأطفال، بما في ذلك الأفعال المرتكبة في الخارج، تشكل خطراً جسيماً على صحة الطفل وتنميته النفسية والاجتماعية؛

وإذ تشير من جهة إلى أن الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال قد أخذ أبعاداً مقلقة على المستويين الوطني والدولي، خاصة بالنظر إلى ارتفاع استخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات من قبل الأطفال ومرتكبي الجرائم، الأمر الذي يجعل من التعاون الدولي ضرورة ملحة لحماية هؤلاء الأطفال ومعاقبة مرتكبي تلك الجرائم

وإذ تعتبر أن رفاهية الطفل ومصالحه الفضلى هما قيمتان أساسيتان تتقاسمهما جميع الدول الأعضاء، ومن ثم يجب تعزيزهما دوماً أدنى تمييزاً؛

وإذ تذكر بخطة العمل المعتمدة في مؤتمر القمة الثالث لرؤساء دول وحكومات مجلس أوروبا (وارسو، 16-17 مايو/أيار 2005)، التي تدعو إلى اتخاذ تدابير للقضاء على الاستغلال الجنسي للأطفال؛

وإذ تذكر على وجه التحديد بتوصيات لجنة الوزراء رقم 91 (R) بشأن الاستغلال الجنسي، والمواد الإباحية، والدعارة، والأجار بالأطفال والشباب والتوصية رقم 16 (2001) بشأن حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي، والاتفاقية بشأن الجرائم الإلكترونية (STE رقم 185)، لا سيما المادة 9 منها، فضلاً عن اتفاقية مجلس أوروبا بشأن مكافحة الاجتار بالبشر (STCE رقم 197)؛

وإذ تضع في اعتبارها الاتفاقية الدولية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (1950، STE رقم 5)، والميثاق الاجتماعي الأوروبي المعدل (1996، STE رقم 163)، والاتفاقية الأوروبية بشأن ممارسة حقوق الأطفال (1996، STE رقم 160)؛

ومراعاة أيضاً لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن الطفل، ولا سيما المادة 34، والبروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في الدعارة وفي المواد الإباحية التي تعرض صوراً للأطفال علاوة على البروتوكول الإضافي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة

عبر الوطنية لمنع وقمع ومعاقبة الإجبار بالأشخاص. وبالخصوص النساء والأطفال. فضلاً عن اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها؛

وإذ تضع في اعتبارها القرار الإطار لمجلس الاتحاد الأوروبي بشأن مكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية (JAI/2004/68). والقرار الإطار لمجلس الاتحاد الأوروبي بشأن وضع الضحايا في الإجراءات الجنائية (JAI/2001/220) والقرار الإطار لمجلس الاتحاد الأوروبي بشأن مكافحة الإجبار بالبشر (JAI/2002/629)؛

ومع مراعاة صكوك قانونية أخرى وبرامج دولية ذات الصلة في هذا المجال. بما في ذلك إعلان وبرنامج عمل ستوكهولم. المعتمدين خلال المؤتمر العالمي الأول لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض تجارية (27-31 أغسطس/آب 1996)؛ والتزام بوكوهاما العالمي المعتمد خلال المؤتمر العالمي الثاني لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض تجارية (17-20 ديسمبر/كانون الأول 2001)؛ والتزام وخطة عمل بودابست. المعتمدين في نهاية المؤتمر التحضيري للمؤتمر العالمي الثاني لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض تجارية (20-21 نوفمبر/تشرين الثاني 2001)؛ والقرار المعتمد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة S-27/2 «عالم جدير بالأطفال» والبرنامج الثلاثي «بناء أوروبا من أجل الأطفال ومعهم» الذي اعتمد في أعقاب القمة الثالثة والذي أطلق في إطار مؤتمر موناكو (4-5 أبريل/نيسان 2006)؛

وإصراراً منها على المساهمة بفعالية في تحقيق الهدف المشترك المتمثل في حماية الأطفال من الاستغلال والاعتداء الجنسي أياً كان الفاعلون. وتقديم المساعدة للضحايا؛

ومع مراعاة ضرورة بلورة آلية دولية شاملة تركز على جوانب ذات الصلة بالوقاية والحماية والقانون الجنائي في مجال مكافحة جميع أشكال الاستغلال والاعتداء الجنسي الممارس على الأطفال. ووضع آلية محددة للرصد والتتبع؛

قد اتفقت على ما يلي:

الفصل الأول -الهدف، مبدأ عدم التمييز وتعريف

المادة 1 -الهدف

1 تهدف هذه الاتفاقية إلى:

- أ منع ومكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال؛
 - ب حماية حقوق الأطفال ضحايا الاستغلال والاعتداء الجنسي؛
 - ج تعزيز التعاون الوطني والدولي لمكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال.
- 2 لضمان التنفيذ الفعال لأحكامها من قبل الأطراف، تضع هذه الاتفاقية آلية محددة للرصد والتتبع.

المادة 2 -مبدأ عدم التمييز

يجب تنفيذ هذه الاتفاقية من قبل الدول الأطراف، ولا سيما الاستفادة من تدابير ترمي إلى حماية حقوق الضحايا، دون أي تمييز قائم بالخصوص على أساس الجنس، أو العرق، أو اللون، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي السياسي أو غيره من الآراء، أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الانتماء إلى أقلية وطنية، أو على أساس الثروة، أو المولد، أو التوجه الجنسي، أو الحالة الصحية أو الإعاقة أو أي وضع آخر.

المادة 3 - تعاريف

لأغراض هذه الاتفاقية:

- أ يقصد بمصطلح «الطفل» كل شخص دون سن الثامنة عشر (18) عاماً؛
- ب تشمل عبارة «الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال» الأفعال المشار إليها في المواد من 18 إلى 23 من هذه الاتفاقية؛
- ج يشير مصطلح «الضحية» إلى كل طفل يقع ضحية الاستغلال أو الاعتداء الجنسي.

الفصل الثاني - التدابير الوقائية

المادة 4 - المبادئ

تتخذ كل دولة طرف التدابير التشريعية اللازمة أو غيرها من التدابير الأخرى الضرورية للوقاية من جميع أشكال الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال وحمايتهم.

المادة 5 - توظيف، تكوين، وتحسيس العاملين مع الأطفال

1 تتخذ كل دولة طرف التدابير التشريعية اللازمة أو غيرها من التدابير الأخرى الضرورية لتعزيز الوعي بحماية الأطفال وحقوقهم لدى الأشخاص الذين يتواصلون بشكل منتظم مع الأطفال في مجالات التربية، والصحة، والحماية الاجتماعية، والعدالة، وقوات حفظ النظام بالإضافة إلى قطاعات ذات الصلة بالأنشطة الرياضية والثقافية والترفيهية.

2 تتخذ كل دولة طرف التدابير التشريعية اللازمة أو غيرها من التدابير الأخرى الضرورية حتى تتوفر لدى الأشخاص المشار إليهم في الفقرة 1 المعرفة الكافية حول الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال، وطرق كشفهما بالإضافة إلى إمكانية المنصوص عليها في المادة 12، الفقرة 1.

3 تتخذ كل دولة طرف التدابير التشريعية اللازمة أو غيرها من التدابير الأخرى الضرورية، وفقا لقانونها الداخلي، لضمان توفر شروط الولوج إلى المهن التي تنطوي عادة على اتصال منتظم مع الأطفال، التي تمكن من التأكد على أن المرشحين لهذه المهن لم يدانوا من قبل بتهمة ذات الصلة بالاستغلال أو الاعتداء الجنسي على الأطفال.

المادة 6 - تربية الأطفال

تتخذ كل دولة طرف التدابير التشريعية اللازمة أو غيرها من التدابير الأخرى الضرورية حتى يتسنى للأطفال، خلال مراحل التعليم الابتدائي والثانوي، تلقي معلومات ملائمة لمرحلة نموهم عن مخاطر الاستغلال والاعتداء الجنسي وعن بعض الطرق لحماية أنفسهم، وتندرج هذه المعلومات المقدمة، عند الاقتضاء، بإشراك الآباء، في إطار المعلومات العامة حول الحياة الجنسية مع إيلاء عناية خاصة للحالات المحفوفة بالمخاطر، بما في ذلك تلك الناجمة عن استخدام التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال.

المادة 7 -برامج أو تدابير للتدخل الوقائي

تسهر كل دولة طرف على تمكين الأشخاص الذين يخشى ارتكابهم أي من الأفعال المجرمة وفقا لهذه الاتفاقية من الولوج، عند الاقتضاء، إلى برامج أو تدابير فعالة للتدخل تهدف إلى تقييم مخاطر الارتكاب الفعلي للجريمة ومنع حدوثها.

المادة 8 -تدابير موجهة للعموم

- 1 تشجع كل دولة طرف أو تنظم حملات التوعية التي تطلع العموم على ظاهرة الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال والتدابير الوقائية التي يمكن اتخاذها.
- 2 تتخذ كل دولة طرف التدابير التشريعية اللازمة أو تدابير أخرى ضرورية لمنع وحظر نشر المواد التي تروج للأفعال المجرمة وفقا لهذه الاتفاقية.

المادة 9 -مشاركة الأطفال والقطاع الخاص ووسائل الإعلام والمجتمع المدني

- 1 تشجع كل دولة طرف مشاركة الأطفال، وفقا لمرحلة نموهم، في تطوير وتنفيذ السياسات والبرامج العامة أو غيرها من البرامج التي ترمي إلى مكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال.
- 2 تشجع كل دولة طرف القطاع الخاص، بما في ذلك قطاعات تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، والسياحة، ووكالات الأسفار والقطاعات المصرفية والمالية، علاوة على المجتمع المدني، على المشاركة في تطوير وتنفيذ سياسات الوقاية من الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال، وتنفيذ المعايير الداخلية من خلال التنظيم الذاتي أو التقنين المشترك.
- 3 تشجع كل دولة طرف وسائل الإعلام على تقديم المعلومات الملائمة بشأن جميع مظاهر الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال، وذلك في احترام لاستقلالية وسائل الإعلام وحرية الصحافة.
- 4 تعبئ كل دولة طرف الموارد المالية اللازمة، بما في ذلك عند الاقتضاء، إنشاء صناديق وتطوير مشاريع وبرامج يتكفل بها المجتمع المدني، وذلك لوقاية وحماية الأطفال من الاستغلال والاعتداء الجنسي.

الفصل الثالث - السلطات المتخصصة وهيئات التنسيق

المادة 10 - التدابير الوطنية للتنسيق والتعاون

- 1 تتخذ كل دولة طرف التدابير اللازمة لضمان التنسيق على المستوى الوطني أو المحلي بين مختلف الهيئات المكلفة بحماية الأطفال والوقاية ومكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال. لاسيما، قطاعات التربية والتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية، وقوات حفظ النظام والسلطات القضائية.
- 2 تتخذ كل دولة طرف التدابير التشريعية اللازمة أو تدابير أخرى ضرورية لإحداث:
 - أ مؤسسات وطنية أو محلية مستقلة ومختصة لتعزيز وحماية حقوق الطفل، مع التأكد من تزويدها بموارد ومسؤوليات محددة؛
 - ب آليات لجمع البيانات أو مراكز الإعلام على المستوى الوطني أو المحلي وذلك بالتعاون مع المجتمع المدني. ويتعين على هذه الآليات أو المراكز أن تعمل، في إطار الامتثال لمتطلبات حماية البيانات الشخصية، على رصد وتقييم ظواهر الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال.
- 3 تشجع كل دولة طرف على التعاون بين السلطات العمومية المختصة والمجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل الوقاية ومكافحة أفضل من الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال.

الفصل الرابع - تدابير حماية ومساعدة الضحايا

المادة 11 - المبادئ

- 1 تطور كل دولة طرف برامج اجتماعية فعالة. وتُحدث بنيات متعددة التخصصات تروم تقديم الدعم اللازم للضحايا وأقاربهم. وكذا للأشخاص المكلفين بهم.
- 2 تتخذ كل دولة طرف التدابير التشريعية اللازمة أو غيرها من التدابير الأخرى الضرورية من أجل ضمان استفادة الضحية من تدابير الحماية والمساعدة المنصوص عليها لفائدة الأطفال. وذلك في حال عدم التيقن من عمر الضحية وعندما تكون هنالك أسباب للاعتقاد بأنها ما تزال في سن الطفولة. في انتظار التحقق من سنها وتأكيده.

المادة 12 - التبليغ عن شكوك وشبهات الاستغلال أو الاعتداء الجنسي

- 1 تتخذ كل دولة طرف التدابير التشريعية اللازمة أو غيرها من التدابير الأخرى الضرورية حتى لا تشكل قواعد السرية التي يفرضها القانون الداخلي على بعض المهنيين الذين يتعاملون مع الأطفال عائقاً أمام قدرة هؤلاء المهنيين على إشعار المصالح المسؤولة عن حماية الطفولة عن أي حالة تدعوهم أسباب معقولة للاعتقاد بأنه ضحية الاستغلال أو الاعتداء الجنسي.
- 2 تتخذ كل دولة طرف التدابير التشريعية اللازمة أو غيرها من التدابير الأخرى الضرورية من أجل تشجيع أي شخص يعرف أو يشتبه. وبحسن نية. في تعرض طفل للاستغلال أو الاعتداء الجنسي. على إخبار المصالح المختصة.

المادة 13 - خدمات الدعم والمساعدة

تتخذ كل دولة طرف التدابير التشريعية اللازمة أو غيرها من التدابير الأخرى الضرورية لتشجيع ودعم تطوير خدمات التواصل. من قبيل الخطوط الهاتفية أو الإنترنت. بغية تقديم المشورة للمتصلين. ولو بشكل سري أو مع احترام سرية هويتهم.

المادة 14 - تقديم المساعدة إلى الضحايا

- 1 تتخذ كل دولة طرف التدابير التشريعية اللازمة أو غيرها من التدابير الأخرى الضرورية لتقديم المساعدة. على المدى القصير والبعيد. للضحايا بغية ضمان تعافيهم

الجسدي والنفسي الاجتماعي . ويجب أن تراعي التدابير المتخذة طبقاً لأحكام هذه الفقرة آراء واحتياجات واهتمامات الطفل.

2 تعتمد كل دولة طرف تدابير. وفقاً للشروط المنصوص عليها في قانونها الداخلي. من أجل التعاون مع المنظمات غير الحكومية و المنظمات الأخرى المختصة أو غيرها من مكونات المجتمع المدني العاملة في مجال مساعدة الضحايا.

3 عندما يكون الآباء أو الأشخاص الذين يعهد إليهم بالطفل. متورطون في أعمال الاستغلال أو الاعتداء الجنسي المرتكبة ضده. فإن إجراءات التدخل المتخذة تتم طبقاً لأحكام الفقرة 1 من المادة 11. وتشمل ما يلي:

- إمكانية إبعاد مرتكب الجريمة المفترض:

- إمكانية انتزاع الضحية من الوسط العائلي. وتحدد شروط ومدة انتزاعها وفقاً للمصلحة الفضلى للطفل.

4 تتخذ كل دولة طرف التدابير التشريعية اللازمة أو غيرها من التدابير الأخرى الضرورية حتى يتسنى لأقارب الضحية الاستفادة. عند الاقتضاء. من مساعدة علاجية. بما في ذلك الدعم النفسي العاجل.

الفصل الخامس - برامج أو تدابير التدخل

المادة 15 - مبادئ عامة

- 1 تسعى كل دولة طرف، وفقاً لقانونها الداخلي، إلى توفير أو تعزيز برامج أو تدابير فعالة للتدخل لفائدة الأشخاص المشار إليهم في المادة 16، الفقرتين 1 و2 من أجل الوقاية والتقليل من مخاطر تكرار الجرائم ذات الطابع الجنسي ضد الأطفال. ويجب أن تكون هذه البرامج أو التدابير متوفرة ومتاحة في أي مرحلة من المسطرة، في السجن وخارجه، وفقاً للشروط التي يحددها القانون.
- 2 تسعى كل دولة طرف، وفقاً لقانونها الداخلي، إلى توفير أو تعزيز تطوير الشراكات أو غيرها من أشكال التعاون بين السلطات المختصة، بما في ذلك المصالح الصحية والاجتماعية والسلطات القضائية وغيرها من السلطات الأخرى المسؤولة عن تتبع الأشخاص المشار إليهم في المادة 16، الفقرتين 1 و2.
- 3 تعمل كل دولة طرف، وفقاً لقانونها الداخلي، على إجراء تقييم للخطورة المحتملة لتكرار الجرائم لمشار إليها في هذه الاتفاقية من قبل الأشخاص المشار إليهم في المادة 16، الفقرتين 1 و2، وذلك بغية تحديد البرامج أو التدابير الملائمة.
- 4 يجب على كل دولة طرف، وفقاً لقانونها الداخلي، إجراء تقييم لمدى فعالية برامج وتدابير التدخل المطبقة.

المادة 16 - المستفيدون من برامج وتدابير التدخل

- 1 تسعى كل دولة طرف، وفقاً لقانونها الداخلي، إلى تمكين المتهمين المتابعين بتهمة ارتكاب الجرائم المشار إليها في هذه الاتفاقية من الاستفادة من البرامج أو التدابير المشار إليها في المادة 15، الفقرة 1، في ظل ظروف لا تلحق الضرر أو لا تتعارض مع حقوق الدفاع ومتطلبات المحاكمة العادلة والنزاهة، وبالأخص في إطار الامتثال للقواعد التي تحكم مبدأ قرينة البراءة.
- 2 تعمل كل دولة طرف، وفقاً لقانونها الداخلي، على تمكين الأشخاص المدانين بارتكاب أي من الجرائم المشار إليها في هذه الاتفاقية، من الاستفادة من البرامج أو التدابير المشار إليها في الفقرة 1 من المادة 15.
- 3 تسهر كل دولة طرف، وفقاً لقانونها الداخلي، على تطوير أو ملاءمة برامج وتدابير التدخل لتلبية الاحتياجات المرتبطة بنمو الأطفال الذين ارتكبوا جرائم ذات طابع جنسي، بما في ذلك الأطفال دون سن المسؤولية الجنائية وذلك بغرض معالجة

مشاكل السلوك الجنسي لديهم.

المادة 17 - الإخبار والموافقة

1 تحرص كل دولة طرف، وفقا لقانونها الداخلي، على أن يحصل الأشخاص المشار إليهم في المادة 16 الذين تقترح عليهم برامج أو تدابير التدخل على معلومات كافية لاستيعاب أسباب الاقتراح المعروض عليهم وأن يوافقوا عن معرفة تامة بذلك.

2 تحرص كل دولة طرف، وفقا لقانونها الداخلي، على أن الأشخاص المشار إليهم في المادة 16 الذين تقترح عليهم برامج أو تدابير التدخل بإمكانهم رفض المقترح. وفي حال إدانتهم، يجب إخبارهم بالعواقب المحتملة لذلك الرفض.

الفصل السادس - القانون الجنائي الموضوعي

المادة 18 - الاعتداء الجنسي

- 1 تتخذ كل دولة طرف التدابير التشريعية اللازمة أو غيرها من التدابير الأخرى الضرورية لتجريم الأفعال العمدية التالية:
 - أ ممارسة أنشطة جنسية مع طفل لم يبلغ. وفقا للأحكام ذات الصلة في القانون الوطني. السن القانوني لممارسة أنشطة جنسية ؛
 - ب ممارسة أنشطة جنسية مع طفل:
 - من خلال اللجوء إلى الإكراه أو القوة أو التهديد؛ أو...
 - من خلال إساءة استخدام منصب قائم على الثقة. أو استغلال نفوذ. سلطة أو تأثير على الطفل. بما في ذلك داخل الأسرة؛ أو...
 - استغلال الوضعية الهشة للطفل . خصوصا بسبب الإعاقة الجسدية أو الذهنية أو بسبب حالة التبعية.
- 2 من أجل تطبيق الفقرة 1. يتعين على كل دولة طرف. أن تحدد الحد الأدنى للسن الذي لا يسمح فيه بممارسة الجنس مع الأطفال.
- 3 لا ترمي مقتضيات أحكام الفقرة 1.أ إلى تنظيم الأنشطة الجنسية الممارسة بالتراضي بين القاصرين.

المادة 19 - الجرائم المرتبطة باستغلال الأطفال في الدعارة

- 1 تتخذ كل دولة طرف التدابير التشريعية اللازمة أو غيرها من التدابير الأخرى الضرورية لتجريم الأفعال العمدية التالية:
 - أ تشغيل طفل في الدعارة أو تشجيع مشاركته فيها
 - ب إكراه طفل على ممارسة الدعارة أو جني أرباح أو استغلال طفل بأي شكل من الأشكال لهذه الأغراض:
 - ج اللجوء إلى طفل يمارس الدعارة.
- 2 للغايات المحددة في هذه المادة يقصد بعبارة «دعارة الأطفال» كل استخدام للطفل لأغراض جنسية من خلال تقديم مبالغ مالية أو وعود بدفع مبلغ من المال أو أي

شكل آخر من أشكال الأجور، أو الدفع أو الامتيازات، سواء كان الأجر. الدفع أو الوعد مقدما للطفل أو لطرف ثالث.

المادة 20 - الجرائم المتصلة باستغلال الأطفال في المواد الإباحية

1 تتخذ كل دولة طرف التدابير التشريعية اللازمة أو غيرها من التدابير الأخرى الضرورية لتجريم الأفعال العمدية التالية. عندما ترتكب بدون وجه حق:

أ إنتاج المواد الإباحية التي تعرض الأطفال؛

ب عرض أو توفير مواد إباحية تعرض الأطفال؛

ج توزيع أو بث مواد إباحية تعرض الأطفال؛

د الحصول على مواد إباحية تعرض الأطفال أو توفيرها للغير؛

ه حيازة مواد إباحية تعرض الأطفال؛

و الولوج عن قصد ومن خلال تكنولوجيات الاتصال والمعلومات إلى مواد إباحية تعرض الأطفال.

2 للغايات المحددة في هذه المادة، يقصد بعبارة «مواد إباحية تعرض الأطفال» أي مواد تمثل بشكل بصري طفلا يظهر في سلوك جنسي صريح، سواء كان حقيقيا أو بالمحاكاة، أو أي تمثيل للأعضاء الجنسية للطفل لأغراض جنسية.

3 يحق لكل دولة طرف التحفظ عن عدم تطبيق الفقرتين 1.أ. و1.ج. كلياً أو جزئياً، والمتعلقة بإنتاج وحيازة:

- مواد إباحية تتألف حصراً من تمثيلات، محاكاة أو صور شبيهة واقعية عن طفل لا وجود له؛

- مواد إباحية تشمل أطفالاً بلغوا السن المحددة وفقاً لأحكام المادة 18، الفقرة 2، عندما تكون هذه الصور من إنتاج وفي حيازة هؤلاء الأطفال بموافقتهم ولاستخدامهم الشخصي فقط.

4 يمكن لكل دولة طرف أن تحفظ بالحق في عدم تطبيق الفقرة 1.ح كلياً أو جزئياً.

المادة 21 - جرائم متصلة بمشاركة الطفل في عروض إباحية

1 تتخذ كل دولة طرف التدابير التشريعية اللازمة أو غيرها من التدابير الأخرى الضرورية لتجريم الأفعال العمدية التالية:

أ توظيف طفل من أجل المشاركة في أداء عروض إباحية أو تشجيع مشاركة الطفل في مثل هذه العروض:

ب إرغام الطفل على المشاركة في أداء عروض إباحية أو جني أرباح منها أو استغلال طفل بأي شكل من الأشكال لهذه الأغراض:

ج المشاهدة، عن قصد لعروض إباحية بمشاركة الأطفال.

2 يمكن لكل دولة طرف أن تقتصر في تطبيق الفقرة 1.ت على الحالات التي تم فيها توظيف الأطفال أو إرغامهم وفقا لأحكام الفقرتين 1.أ و 1.ب.

المادة 22 - رشوة الأطفال

تتخذ كل دولة طرف التدابير التشريعية اللازمة أو غيرها من التدابير الأخرى الضرورية لتجريم الدعوة المبينة المقدمة، لأغراض جنسية، إلى طفل لم يبلغ السن المحددة وفقا لأحكام المادة 18، الفقرة 2، لمشاهدة استغلال جنسي أو ممارسة جنسية حتى وإن لم يشارك فيها.

المادة 23 - التحرش بالأطفال لأغراض جنسية

تتخذ كل دولة طرف التدابير التشريعية اللازمة أو غيرها من التدابير الأخرى الضرورية لتجريم فعل الاقتراح المتعمد من قبل شخص بالغ، من خلال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، للقاء بطفل لم يبلغ السن المحددة وفقا لأحكام المادة 18، الفقرة 2، من أجل ارتكاب جريمة محددة في المادة 18، الفقرة 1.أ، أو المادة 20، الفقرة 1.أ، عندما يكون هذا الاقتراح متبوعا بأفعال ملموسة ستفضي إلى هذا اللقاء.

المادة 24 - التواطؤ والمحاولة

1 تتخذ كل دولة طرف التدابير التشريعية اللازمة أو غيرها من التدابير الأخرى الضرورية لتجريم التواطؤ، عندما ترتكب هذه الجريمة عمدا لاقتراف أحد الأفعال المجرمة وفقا لهذه الاتفاقية.

- 2 تتخذ كل دولة طرف التدابير التشريعية اللازمة أو غيرها من التدابير الأخرى الضرورية لتجريم أي محاولة متعمدة لارتكاب أحد الأفعال المجرمة وفقا لهذه الاتفاقية.
- 3 يمكن لكل دولة طرف أن تحتفظ بالحق في عدم تطبيق الفقرة 2، كليا أو جزئيا، على الأفعال المجرمة وفقا للمادة 20، الفقرات 1.ب، ت، ج وح، والمادة 21، الفقرة 1.ت، والمادتين 22 و23.

المادة 25 - الولاية القضائية

1 تتخذ كل دولة طرف التدابير التشريعية اللازمة أو غيرها من التدابير الأخرى الضرورية لإقامة ولايتها القضائية على أي من الجرائم المقررة وفقا لهذه الاتفاقية، عندما تكون الجريمة قد ارتكبت:

- أ على أراضيها، أو
- ب على متن سفينة ترفع علم تلك الدولة الطرف، أو
- ج على متن طائرة مسجلة بموجب قوانين تلك الدولة، أو
- د من قبل أحد مواطنيها، أو
- هـ من قبل شخص يقيم عادة داخل ترابها الوطني.
- 2 تتخذ كل دولة طرف، وجوبا، التدابير التشريعية اللازمة أو غيرها من التدابير الأخرى الضرورية لإقامة ولايتها القضائية على أي من الجرائم المقررة وفقا لهذه الاتفاقية، عندما ترتكب الجريمة ضد أحد مواطنيها أو شخص مقيم عادة على أراضيها.
- 3 يمكن لكل دولة طرف، عند التوقيع على الاتفاقية أو عند إيداع صك التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام إلى الاتفاقية، أن تشعر بإعلان موجه إلى الأمين العام لمجلس أوروبا، أنها تحتفظ لنفسها بالحق في عدم تطبيق قواعد الولاية القضائية المنصوص عليها في الفقرة 1.ج من هذه المادة أو تطبيقها فقط في حالات أو ظروف خاصة.

4 لمحاكمة الأفعال المجرمة وفقا للمواد 18، 19 و20، الفقرة 1.أ، والمادة 21، الفقرتين 1.أ و1.ب من هذه الاتفاقية تتخذ كل دولة طرف التدابير التشريعية اللازمة أو غيرها من التدابير الأخرى الضرورية حتى لا تكون إقامة ولايتها القضائية بمقتضى البند ح من الفقرة 1 خاضعة لشرط المعاقبة على الأفعال المجرمة في المكان الذي ارتكبت فيه.

5 يمكن لكل دولة طرف، عند التوقيع على الاتفاقية أو عند إيداع صك التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام إلى الاتفاقية، أن تشعر بإعلان موجه إلى الأمين العام لمجلس أوروبا. أنها تحتفظ لنفسها بالحق في حصر تطبيق الفقرة 4 من هذه المادة فيما يتعلق بالأفعال المجرمة وفقا للمادة 18، الفقرة 1.ب، العارضتين الأولى والثانية، على الحالات التي يكون فيها السكن الاعتيادي للمواطن المنتمي لهذه الدولة متواجد على أراضيها.

6 لتابعة الأفعال المجرمة وفقا للمواد 18، 19، 20، الفقرة 1.أ، والمادة 21 من هذه الاتفاقية، يتعين على كل دولة طرف أن تتخذ كل دولة طرف التدابير التشريعية اللازمة أو غيرها من التدابير الأخرى الضرورية حتى لا تكون إقامة ولايتها القضائية بمقتضى البندين (ح) و(ج) من الفقرة 1 مشروطة بتقديم شكوى من الضحية أو تبليغ الدولة التي ارتكبت فيها الجريمة قبل المتابعة القضائية.

تتخذ كل دولة طرف التدابير التشريعية اللازمة أو غيرها من التدابير الأخرى الضرورية لإقامة ولايتها القضائية على الأفعال المجرمة وفقا لهذه الاتفاقية عندما يكون الجاني المفترض موجودا داخل أراضيها، ولا يمكن تسليمه إلى طرف آخر بسبب جنسيته.

7 عندما تطالب عدة دول أطراف بالولاية القضائية بشأن جريمة مزعومة مقررمة وفقا لهذه الاتفاقية، يتعين على الأطراف المعنية التشاور، عندما يكون ذلك مناسبا، لتحديد الدولة الأنسب من حيث الاختصاص لإجراء المتابعة القضائية.

8 مع مراعاة القواعد العامة للقانون الدولي، لا تستثنى هذه الاتفاقية أي ولاية قضائية جنائية تمارس من قبل أي دولة طرف وفقا لقانونها الداخلي.

المادة 26 - مسؤولية الأشخاص الاعتباريين

1 تتخذ كل دولة طرف التدابير التشريعية اللازمة أو غيرها من التدابير الأخرى الضرورية حتى يكون الأشخاص الاعتباريون مسؤولين عن الأفعال المجرمة وفقا لهذه الاتفاقية. عندما ترتكب هذه الجرائم لصالحهم من قبل أي شخص طبيعي، يتصرف إما بشكل فردي أو كعضو في هيئة تابعة للشخص الاعتباري، الذي يمارس سلطة الإدارة داخل هذه الهيئة، بناء على ما يلي:

أ سلطة تمثيل الشخص الاعتباري؛

ب سلطة لاتخاذ قرارات نيابة عن الشخص الاعتباري؛

ج سلطة لممارسة الرقابة داخل هيئة الشخص الاعتباري.

2 بغض النظر عن الحالات المنصوص عليها في الفقرة 1، يتعين على كل دولة طرف أن تعتمد التدابير التشريعية اللازمة أو غيرها من التدابير الأخرى الضرورية لضمان مساءلة الأشخاص الاعتباريين عندما يكون غياب الإشراف أو المراقبة من قبل شخص طبيعي مشار إليه في الفقرة 1. أ ساعد على ارتكاب فعل مجرم وفقا لهذه الاتفاقية لمصلحة ذلك الشخص الاعتباري من قبل شخص طبيعي يعمل تحت سلطته.

3 وفقا للمبادئ القانونية للدولة الطرف، يمكن أن تكون مسؤولية الشخص الاعتباري جنائية، مدنية أو إدارية.

4 يتم تحديد هذه المسؤولية دون المساس بالمسؤولية الجنائية للأشخاص الطبيعيين الذين ارتكبوا الجريمة.

المادة 27 - العقوبات والتدابير

1 تتخذ كل دولة طرف التدابير التشريعية اللازمة أو غيرها من التدابير الأخرى الضرورية لضمان المعاقبة عن الأفعال المجرمة وفقا لهذه الاتفاقية بعقوبات فعالة ومتناسبة وراذعة، تأخذ بعين الاعتبار خطورة هذه الجرائم. وتشمل هذه العقوبات الحرمان من الحرية التي يمكن أن تفضي إلى تسليم المجرمين.

2 تتخذ كل دولة طرف التدابير التشريعية اللازمة أو غيرها من التدابير الأخرى الضرورية لمعاقبة الأشخاص الاعتباريين الذين ثبتت مسؤوليتهم وفقا للمادة 26 بعقوبات فعالة ومتناسبة وراذعة تشمل غرامات جنائية أو غير جنائية و تدابير أخرى، بما في ذلك :

أ تدابير المنع من الاستفادة من مزايا أو مساعدة ذات الطابع العام؛

ب تدابير منع مؤقتة أو دائمة من ممارسة نشاط تجاري؛

ج الوضع تحت المراقبة القضائية؛

د تدبير قضائي.

3 تتخذ كل دولة طرف التدابير التشريعية اللازمة أو غيرها من التدابير الأخرى الضرورية:

أ بغية إجراء الحجز والمصادرة:

- للسلع والوثائق وغيرها من الوسائل المادية المستعملة في ارتكاب الأفعال المجرمة - وفقا لهذه الاتفاقية أو لتسهيل ارتكابها؛

- لعائدات هذه الجرائم، أو الممتلكات التي تعادل قيمتها قيمة تلك السلع؛

ب لإتاحة إمكانية الإغلاق المؤقت أو الدائم لأي منشأة تستخدم لارتكاب فعل مجرم وفقا لهذه الاتفاقية دون المساس بحقوق الغير ذو نية حسنة، أو منع مرتكب هذه الجرائم، مؤقتا أو نهائيا، من ممارسة النشاط المهني أو التطوعي، الذي يتيح الاتصال بالأطفال، والذي تم خلاله ارتكاب هذه الجرائم.

4 يمكن لكل دولة طرف أن تعتمد تدابير أخرى ضد مرتكبي الجرائم، من قبيل الحرمان من حقوق الأبوة وكذا تتبع أو مراقبة الأشخاص المدانين.

5 يمكن لكل دولة طرف أن تقرر تخصيص عائدات الجرائم أو الممتلكات المصادرة وفقا لهذه المادة إلى صندوق خاص لتمويل برامج الوقاية وتقديم المساعدة لضحايا الجرائم المقررة وفقا لهذه الاتفاقية.

المادة 28 - ظروف التشديد

تتخذ كل دولة طرف التدابير التشريعية اللازمة أو غيرها من التدابير الأخرى الضرورية لاعتبار الحالات التالية، شريطة أن لا تشكل بالفعل العناصر المكونة للجريمة، ظروف تشديد، وفقا للأحكام ذات الصلة في القانون الوطني، عند إصدار الأحكام ذات الصلة بالأفعال المجرمة وفقا لهذه الاتفاقية، إذا:

أ تسببت الجريمة في ضرر جسيم على الصحة البدنية أو العقلية للضحية؛

ب كانت الجريمة مسبوقه أو مصحوبة بأعمال خطيرة للتعذيب أو العنف؛

ج ارتكبت الجريمة ضد ضحية في وضعية هشه.

د ارتكبت الجريمة من قبل أحد أفراد الأسرة، أو شخص يعيش مع الطفل أو شخص أساء استخدام سلطته على الطفل؛

ه ارتكبت الجريمة من قبل عدة أشخاص بشكل جماعي؛

و ارتكبت الجريمة في إطار منظمة إجرامية؛

ز سبق أن أدين الجاني لأفعال ذات الطبيعة نفسها.

المادة 29 - السوابق القضائية

تتخذ كل دولة طرف التدابير التشريعية اللازمة أو غيرها من التدابير الأخرى الضرورية لتوفير إمكانية الأخذ في الاعتبار، في سياق تقييم العقوبة، الأحكام النهائية الصادرة من قبل بخصوص أفعال مجرمة وفقا لهذه الاتفاقية.

الفصل السابع - التحقيق، المتابعة والقانون المسطري

المادة 30 - المبادئ

1 تتخذ كل دولة طرف التدابير التشريعية اللازمة أو غيرها من التدابير الأخرى الضرورية لضمان سير التحقيقات والإجراءات الجنائية وفقا للمصلحة الفضلى للطفل وفي احترام لحقوقه.

2 تسعى كل دولة طرف إلى اعتماد مقاربة وقائية للضحايا. مع الحرص على ألا تؤدي التحقيقات والإجراءات الجنائية إلى تفاقم الصدمة التي يعاني منها الطفل وأن يكون الرد أو الجواب الجنائي مصحوبا بدعم الضحية عند الاقتضاء.

3 يتعين على كل دولة طرف أن تسهر على التعامل مع التحقيقات والإجراءات الجنائية كأولوية ودون تأخير غير مبرر.

4 تسعى كل دولة طرف إلى ضمان أن التدابير المتخذة عملا بهذا الفصل لا تلحق الضرر بحقوق الدفاع وبشروط المحاكمة العادلة والنزهة بموجب المادة 6 من اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

5 تتخذ كل دولة طرف التدابير التشريعية اللازمة أو غيرها من التدابير الأخرى الضرورية. وفقا للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي:

- ضمان إجراء تحقيقات ومتابعات قضائية فعالة في إطار الأفعال المجرمة وفقا لهذه الاتفاقية. تمكّن. إذا لزم الأمر. من إجراء تحقيقات سرية:

- من أجل تمكين وحدات أو مصالح التحقيق من تحديد هوية ضحايا الأفعال المجرمة وفقا للمادة 20. لا سيما من خلال تحليل المواد الإباحية التي تعرض صورا للأطفال. من قبيل الصور الفوتوغرافية والتسجيلات السمعية والبصرية المتاحة أو المنشورة أو المنقولة عن طريق تكنولوجيات الاتصال والمعلومات.

المادة 31 - تدابير عامة للحماية

1 تتخذ كل دولة طرف التدابير التشريعية اللازمة أو غيرها من التدابير الأخرى الضرورية لحماية حقوق ومصالح الضحايا. لا سيما بصفتهم شهودا. في جميع مراحل التحقيقات والمساطر الجنائية خاصة من خلال:

أ إطلاعهم على حقوقهم والخدمات المتاحة لهم. وفي حال عدم رغبتهم في تلقي هذه المعلومات. إخبارهم بالتطورات الخاصة بشكواهم. والتهم الموجهة للجاني.

وظروف التحقيق أو المسطرة ودورهم فيها، علاوة على القرار المتخذ:

ب التأكد، على الأقل في الحالات التي يكون فيها خطرا على الضحايا وعائلاتهم، أنهم على علم، إذا لزم الأمر، بالإفراج، المؤقت أو الدائم، للشخص المتابع أو المدان؛

ج تمكينهم، بطريقة تتفق مع القواعد الإجرائية للقانون الوطني، من فرصة الاستماع إليهم، وتقديم الأدلة واختيار الطرق التي سيتم من خلالها عرض وتحليل وجهات نظرهم واحتياجاتهم وانشغالاتهم، سواء بطريقة مباشرة أو عبر اللجوء إلى وسيط؛

د توفير المساعدة المناسبة لهم حتى يتم مراعاة حقوقهم ومصالحهم على النحو الواجب؛

ه حماية حياتهم الخاصة، وهويتهم وصورتهم واتخاذ تدابير تتوافق والقانون الداخلي لمنع نشر معلومات للجمهور من شأنها أن تؤدي إلى التعرف عليهم؛

و التأكد من وضع الضحايا، بالإضافة إلى أسرهم والشهود، في منأى عن مخاطر التهريب والإحساس بالعار وتكرار الإيذاء؛

ز العمل على ألا يكون الضحايا والجناة على اتصال مباشر في مرافق مصالح التحقيقات والمرافق القضائية، ما لم تقرر السلطات المختصة غير ذلك من أجل المصلحة الفضلى للطفل أو لغاية التحقيق أو المسطرة؛

2 يتعين على كل دولة طرف أن تضمن للضحايا، منذ أول اتصال لهم بالسلطات المختصة، إمكانية الولوج إلى المعلومات حول الإجراءات القضائية والإدارية ذات الصلة.

3 يتعين على كل دولة طرف أن تكفل المساعدة القانونية المجانية للضحايا، إذا كان هنالك ما يبرر ذلك، عندما تكون للضحية الصفة لتكون طرفا في المسطرة الجنائية.

4 يتعين على كل دولة طرف أن توفر للسلطات القضائية إمكانية تعيين ممثل خاص عن الضحية عندما يمكن لها، بموجب القانون الوطني، أن تكون طرفا في المسطرة القضائية وعندما يكون أولياء الأمر قد حرّموا من القدرة على تمثيلها في هذه المسطرة بسبب تضارب المصالح معها.

5 تنص كل دولة طرف، من خلال تدابير تشريعية أو تدابير أخرى طبقا للشروط المنصوص عليها في القانون الوطني، على تمكين المجموعات والمؤسسات والجمعيات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية من مؤازرة و/أو دعم الضحايا الذين يوافقون على ذلك، خلال الإجراءات الجنائية المتعلقة بالجرائم المقررة وفقا لهذه الاتفاقية.

6 تسعى كل دولة طرف إلى ضمان أن المعلومات المقدمة للضحايا وفقا لأحكام هذه المادة، تتم بالشكل المناسب لسنهم ودرجة نضجهم وبلغة يستطيعون فهمها.

المادة 32 - تنفيذ الإجراء/المسطرة

تتخذ كل دولة طرف التدابير التشريعية اللازمة أو غيرها من التدابير الأخرى الضرورية حتى لا تكون التحقيقات أو المتابعات بشأن الأفعال المجرمة وفقا لهذه الاتفاقية، متوقفة على التبليغ أو الاتهام الذي تدلي به الضحية، وأن تستمر المسطرة حتى وإن تراجعت الضحية.

المادة 33 - التقادم

تتخذ كل دولة طرف التدابير التشريعية اللازمة أو غيرها من التدابير الأخرى الضرورية لضمان استمرار أمد التقادم للمتابعة عن الأفعال المجرمة وفقا للمواد 18، 19، الفقرة 1.أ و1.ب، والمادة 21، الفقرتين 1.أ و1.ب، لفترة كافية بغية تمكين الضحية من المتابعة، بعد بلوغها سن الرشد، والتي تناسب مع خطورة الجريمة المرتكبة.

المادة 34 - التحقيقات

تتخذ كل دولة طرف التدابير اللازمة لضمان استفادة الأشخاص أو الوحدات أو المصالح المكلفة بالتحقيقات بالاختصاص في مكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال من تدريب وتكوين لهذا الغرض، كما يجب توفير الموارد المالية الملائمة على تلك للمصالح أو الوحدات المذكورة.

تتخذ كل دولة طرف التدابير التشريعية اللازمة أو غيرها من التدابير الأخرى الضرورية لضمان ألا يشكل عدم التأكد من عمر الضحية الحقيقي مانعا أمام فتح تحقيق جنائي.

المادة 35 - جلسات الاستماع إلى الطفل

1 تتخذ كل دولة طرف التدابير التشريعية اللازمة أو غيرها من التدابير الأخرى الضرورية كي:

- أ تتم جلسات الاستماع إلى الطفل دون تأخير غير مبرر بعد إبلاغ السلطات المعنية عن الواقعة:
- ب تتم جلسات الاستماع إلى الطفل، عند الضرورة، في مرافق معدة أو ملائمة لهذا الغرض؛
- ج تجرى جلسات الاستماع إلى الطفل من قبل مهنيين مكونين لهذا الغرض؛
- د يتم استجواب الطفل، عند الإمكان وحسب الاقتضاء، من قبل نفس الأشخاص؛
- ه يكون عدد المقابلات محدودا على قدر الإمكان وحسب ما يستلزمه سير المسطرة؛
- و يكون الطفل مصحوبا بممثله القانوني أو، عند الاقتضاء، بالشخص البالغ الذي يختاره، ما لم يصدر قرار معلل بعكس ذلك ضد ذلك الشخص.
- 2 تتخذ كل دولة طرف التدابير التشريعية اللازمة أو غيرها من التدابير الأخرى الضرورية لتسجيل جلسات الاستماع إلى الضحية أو، عند الاقتضاء، إلى شهادة طفل على الحادثة، بالفيديو وأن يكون هذا التسجيل مقبولا كدليل في المسطرة الجنائية، وفقا للقواعد التي ينص عليها القانون الداخلي.
- 3 في حالة عدم التأكد من عمر الضحية، وإذا كانت هنالك أسباب للاعتقاد بأن الضحية طفل، وجب تطبيق التدابير المنصوص عليها في الفقرتين 1 و2، في انتظار التحقق من سنه وتحديد هويته.

المادة 36-المسطرة القضائية

- 1 تتخذ كل دولة طرف التدابير التشريعية اللازمة أو غيرها من التدابير الأخرى الضرورية، وفقا للقواعد التي تحكم استقلالية المهن القضائية، لتوفير الدورات التكوينية على حقوق الطفل والاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال، لفائدة الفاعلين في المسطرة القضائية، بما في ذلك القضاة والمدعين العامين والمحامين.
- 2 تتخذ كل دولة طرف التدابير التشريعية اللازمة أو غيرها من التدابير الأخرى الضرورية، وفقا للقواعد التي ينص عليها القانون الوطني، حتى يتسنى:
- أ للقاضي أن يأمر بأن تجرى جلسة الاستماع دون حضور الجمهور؛
- ب الاستماع لأقوال الضحية في جلسة الاستماع دون حضورها، لا سيما من خلال استخدام تكنولوجيات الاتصال الملائمة.

الفصل الثامن -تسجيل وحفظ البيانات

المادة 37 -تسجيل وحفظ البيانات الوطنية حول المدانين المنحرفين جنسيا

1 لأغراض منع وزجر الأفعال المجرمة وفقا لهذه الاتفاقية، تتخذ كل دولة طرف التدابير التشريعية اللازمة أو تدابير أخرى ضرورية لجمع وحفظ، وفقا للأحكام ذات الصلة بشأن حماية المعطيات الشخصية والقواعد والضمانات الأخرى الملائمة وفقا لما هو منصوص عليه في القانون الوطني، البيانات الخاصة بهوية الأشخاص المدانين بارتكاب الأفعال المجرمة وفقا لهذه الاتفاقية ومنطهم الجيني (DNA).

2 ترسل كل دولة طرف إلى الأمين العام لمجلس أوروبا، عند التوقيع على الاتفاقية أو عند إيداع صك التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام إلى الاتفاقية، اسم وعنوان السلطة الوطنية المسؤولة، لأغراض الفقرة 1.

3 تتخذ كل دولة طرف التدابير التشريعية اللازمة أو تدابير أخرى ضرورية لضمان إرسال المعلومات المشار إليها في الفقرة 1 إلى السلطة المختصة لدى دولة طرف أخرى وفقا للشروط المنصوص عليها في قانونها الوطني والمواثيق الدولية ذات الصلة.

الفصل التاسع - التعاون الدولي

المادة 38 - المبادئ العامة وتدابير التعاون الدولي

1 تتعاون الدول الأطراف. وفقا لأحكام هذه الاتفاقية. على تطبيق الصكوك الدولية والإقليمية ذات الصلة المطبقة. والترتيبات القائمة على تشريعات موحدة أو متبادلة وقوانينها الداخلية. على أوسع نطاق ممكن بغية:

أ منع ومكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال؛

ب حماية ومساعدة الضحايا؛

ج إنجاز التحقيقات أو الإجراءات المتعلقة بالأفعال الجرمية وفقا لهذه الاتفاقية.

2 تتخذ كل دولة طرف التدابير التشريعية اللازمة أو تدابير أخرى ضرورية لتمكين ضحايا فعل مجرم وفقا لهذه الاتفاقية. ارتكب داخل إقليم طرف آخر غير الذي تقيم به الضحايا. من رفع شكوى أمام السلطات المختصة في دولة إقامتها.

3 إذا توصلت دولة طرف تخضع المساعدة القضائية المتبادلة في المسائل الجنائية أو تسليم المجرمين إلى شرط وجود معاهدة. بطلب للمساعدة أو تسليم مجرم من طرف دولة طرف أخرى لم تبرم معها معاهدة من هذا القبيل. جاز لها أن تعتبر هذه الاتفاقية بمثابة الأساس القانوني للحصول على المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية أو تسليم مرتكبي الجرائم المقررة وفقا لهذه الاتفاقية.

4 تسعى كل دولة طرف إلى إدماج. متى كان ذلك مناسباً. منع ومكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال في برامج دعم التنمية المنجزة لصالح دول
ثالثة.

الفصل العاشر - آلية التتبع

المادة 39 - لجنة الدول الأطراف

- 1 تتكون لجنة الأطراف من ممثلي الدول الأطراف في الاتفاقية.
- 2 تجتمع لجنة الأطراف بناء على دعوة من الأمين العام لمجلس أوروبا. وتعد اجتماعها الأول في غضون سنة واحدة بعد دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بالنسبة للدولة العاشرة الموقعة والمصدقة عليها. وتجتمع اللجنة فيما بعد بناء على طلب ثلث الدول الأطراف على الأقل أو من الأمين العام.
- 3 تعتمد اللجنة قواعد العمل الخاصة بها.

المادة 40 - ممثلون آخرون

- 1 تعمل كل من الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، ومفوض حقوق الإنسان، واللجنة الأوروبية المكلفة بالجريمة (CDPC) وغيرها من اللجان بين الحكومية الدولية ذات الصلة التابعة لمجلس أوروبا على تعيين ممثل لدى لجنة الأطراف.
- 2 يمكن للجنة الوزراء دعوة هيئات أخرى من مجلس أوروبا إلى تعيين ممثل لدى لجنة الأطراف بعد استشارتها.
- 3 يجوز قبول ممثلين من المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية بصفة مراقب في لجنة الأطراف وفقا للمسطرة المحددة في القواعد ذات الصلة بمجلس أوروبا.
- 4 يشارك الممثلون المعينون بموجب الفقرات من 1 إلى 3 أعلاه في اجتماعات لجنة الأطراف دون ان يطلال ذلك الحق في التصويت.

المادة 41 - مهام لجنة الأطراف

- 1 لجنة الأطراف مكلفة بالسهر على تنفيذ هذه الاتفاقية. وتحدد القواعد المسطرية للجنة الأطراف طرق وأساليب تقييم تنفيذ هذه الاتفاقية.
- 2 تتكلف لجنة الأطراف بتيسير جمع وتحليل وتبادل المعلومات والخبرات والممارسات الجيدة بين الدول بغية تحسين قدرتها على منع ومكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسي الأطفال.

3 تقوم لجنة الأطراف أيضا، عند الاقتضاء، بما يلي:

أ تسهيل استخدام هذه الاتفاقية وتنفيذها بشكل فعال، بما في ذلك تحديد أي إشكال في هذا المجال، فضلا عن نتائج أي إعلان أو حفظ مقدم بموجب هذه الاتفاقية؛

ب إبداء الرأي في أي مسألة تتعلق بتطبيق هذه الاتفاقية وتسهيل تبادل المعلومات بشأن أهم التطورات القانونية، السياسية أو الفنية.

4 تدعم الأمانة العامة لمجلس أوروبا لجنة الأطراف في ممارسة وظائفها المنبثقة عن هذه المادة.

5 يتم إبلاغ اللجنة الأوروبية المكلفة بالجريمة (CDPC) بشكل دوري بشأن الأنشطة المنصوص عليها في الفقرات 1 و2 و3 من هذه المادة.

الفصل الحادي عشر -العلاقة مع صكوك دولية أخرى

المادة 42 - العلاقة مع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل والبروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الاباحية

لا تمس هذه الاتفاقية بالحقوق والالتزامات الناشئة عن أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل والبروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الاباحية، فهي تهدف إلى تعزيز الحماية التي توفرها لهم هذه الصكوك وتطوير واستكمال المعايير الواردة فيها.

المادة 43 -العلاقة مع صكوك دولية أخرى.

- 1 لا تمس هذه الاتفاقية بالحقوق والالتزامات الناشئة عن أحكام صكوك دولية أخرى انخرطت فيها الدول الأطراف في هذه الاتفاقية أو ستنخرط فيها، والتي تتضمن أحكاما بشأن المسائل التي تحكمها هذه الاتفاقية وتوفر حماية أكبر ومساعدة الأطفال ضحايا الاستغلال والاعتداء الجنسي.
- 2 لأغراض استكمال أو تعزيز أحكامها أو تيسير تطبيق المبادئ التي تكرسها، يمكن للدول الأطراف أن تبرم اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف بشأن المسائل التي تتناولها هذه الاتفاقية.
- 3 تطبق الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، في علاقاتها المتبادلة، قواعد المجموعة الأوروبية والاتحاد الأوروبي في حال تواجد قواعد تحكم موضوع معين ويمكن تطبيقها على الحالة المعنية، دون المساس بغرض وهدف هذه الاتفاقية ودون المساس بتطبيقها الكامل حيال أطراف أخرى.

الفصل الثاني عشر - إدخال تعديلات على الاتفاقية

المادة 44 - التعديلات

1 أي تعديل لهذه الاتفاقية تقترحه دولة طرف إلى الأمين العام لمجلس أوروبا والذي يتعين عليه إحالته إلى أعضاء مجلس أوروبا، وإلى أي دولة موقعة أخرى، وإلى أي دولة طرف، وإلى المجموعة الأوروبية، بالإضافة إلى أي دولة دعيت للتوقيع على هذه الاتفاقية وفقاً للفقرة 1 من المادة 45، علاوة على أي دولة مدعوة إلى الانضمام إلى هذه الاتفاقية وفقاً للفقرة 1 من المادة 46.

2 يرسل أي تعديل تقترحه إحدى الدول الأطراف إلى اللجنة الأوروبية لمشاكل الجريمة (CDPC)، التي تقدم إلى لجنة الوزراء رأياً بشأن التعديل المقترح.

3 تنظر لجنة الوزراء في التعديل المقترح والرأي الذي قدمته اللجنة الأوروبية لمشاكل الجريمة، وبعد التشاور مع الدول غير الأعضاء الأطراف في هذه الاتفاقية، يجوز لها اعتماد التعديل.

4 يتم إرسال التعديل المعتمد من قبل لجنة الوزراء وفقاً للفقرة 3 من هذه المادة إلى الدول الأطراف من أجل قبوله.

5 يدخل أي تعديل يعتمد وفقاً للفقرة 3 من هذه المادة حيز التنفيذ في اليوم الأول من الشهر الذي يلي انقضاء فترة شهر واحد بعد التاريخ الذي تبلغ فيه جميع الدول الأطراف الأمين العام بقبولها التعديل.

الفصل الثالث عشر - أحكام ختامية

المادة 45 - التوقيع والدخول حيز النفاذ

- 1 يفتح باب التوقيع على هذه الاتفاقية للدول الأعضاء في مجلس أوروبا. والدول غير الأعضاء التي شاركت في صياغتها بالإضافة إلى المجموعة الأوروبية.
- 2 تخضع هذه الاتفاقية للتصديق أو القبول أو الموافقة. وتودع صكوك التصديق أو القبول أو الموافقة لدى الأمين العام لمجلس أوروبا.
- 3 تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في اليوم الأول من الشهر الموالي لانقضاء فترة ثلاثة أشهر بعد التاريخ الذي تعبر فيه خمس دول موقعة. ثلاثة على الأقل منها من أعضاء مجلس أوروبا. عن موافقتها على الالتزام بالاتفاقية وفقا لأحكام الفقرة السابقة.
- 4 إذا عبرت دولة من بين الدول المشار إليها في الفقرة 1 أو المجموعة الأوروبية لاحقا عن موافقتها على الالتزام بالاتفاقية. تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ بالنسبة لها. في اليوم الأول من الشهر الموالي لانقضاء فترة ثلاثة أشهر بعد تاريخ إيداع صك التصديق أو القبول أو الموافقة.

المادة 46 - الانضمام إلى الاتفاقية

- 1 بعد بدء دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ. يمكن للجنة وزراء مجلس أوروبا. بعد التشاور مع الدول الأطراف في الاتفاقية والحصول على موافقتهم بالإجماع. أن تدعو أي دولة غير عضو في مجلس أوروبا لم تشارك في إعداد الاتفاقية إلى الانضمام إلى هذه الاتفاقية بموجب قرار اتخذ بأغلبية الأصوات المنصوص عليها في المادة 20. ث من النظام الأساسي لمجلس أوروبا. وبإجماع ممثلي الدول المتعاقدة التي يحق لها المشاركة في جلسات لجنة الوزراء.
- 2 بالنسبة لأي دولة منضمة. تدخل الاتفاقية حيز النفاذ في اليوم الأول من الشهر الموالي لانقضاء فترة ثلاثة أشهر بعد تاريخ إيداع صك الانضمام لدى الأمين العام لمجلس أوروبا.

المادة 47 - التطبيق الإقليمي

1 يمكن لأي دولة أو المجموعة الأوروبية، عند التوقيع على الاتفاقية أو عند إيداع صك التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام إليها، أن تحدد الإقليم أو الأقاليم التي ستطبق فيها هذه الاتفاقية.

2 يجوز لأي طرف، في أي وقت بعد ذلك، أن تعلن، بإخطار موجه إلى الأمين العام لمجلس أوروبا، توسيع نطاق تطبيق هذه الاتفاقية لتشمل أي إقليم آخر محدد في هذا الإخطار والذي تكون مسؤولة عن علاقاته الدولية أو الذي يسمح لها باتخاذ التزامات نيابة عنه، وستدخل الاتفاقية حيز التنفيذ بالنسبة لهذا الإقليم في اليوم الأول من الشهر الموالي لانقضاء فترة ثلاثة أشهر بعد تاريخ استلام الإخطار المذكور من قبل الأمين العام.

3 يمكن سحب أي إعلان يصدر بموجب الفقرتين السابقتين، فيما يتعلق بأي إقليم محدد في هذا الإعلان، بإشعار موجه إلى الأمين العام لمجلس أوروبا، ويصبح هذا الانسحاب نافذا في اليوم الأول من الشهر الموالي لانقضاء فترة ثلاثة أشهر بعد تاريخ استلام الإشعار من قبل الأمين العام.

المادة 48 - التحفظات

لا يجوز إبداء أي تحفظ على أحكام هذه الاتفاقية، باستثناء ما هو منصوص عليه بشكل صريح، ويجوز سحب أي تحفظ في أي وقت.

المادة 49 - الانسحاب

1 يمكن لأي دولة طرف، في أي وقت، أن تنسحب من هذه الاتفاقية بإشعار موجه إلى الأمين العام لمجلس أوروبا.

2 يصبح هذا الانسحاب نافذا في اليوم الأول من الشهر الموالي لانقضاء فترة ثلاثة أشهر بعد تاريخ استلام الإشعار من قبل الأمين العام.

المادة 50 - الإخطار

يقوم الأمين العام لمجلس أوروبا بإخطار الدول الأعضاء في مجلس أوروبا، وأي دولة موقعة، وأي دولة طرف، والمجموعة الأوروبية، بالإضافة إلى أي دولة مدعوة إلى التوقيع على هذه الاتفاقية وفقا للمادة 45، وإلى أي دولة مدعوة إلى الانضمام إلى الاتفاقية وفقا للمادة 46 بأي:

- أ توقيع؛
ب إيداع لأي صك من صكوك التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام؛
ج تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ وفقا للمادتين 45 و46؛
د تعديل معتمد وفقا للمادة 44 وتاريخ دخول هذا التعديل حيز التنفيذ؛
ه خفض بموجب المادة 48؛
و انسحاب وفقا لأحكام المادة 49؛
ز أي فعل أو إخطار أو خطاب يتعلق بهذه الاتفاقية.

وإثباتا لذلك، قام الموقعون أدناه، المحولون حسب الأصول لهذا الغرض، بالتوقيع على هذه الاتفاقية.

حرر في لانزاروت، في 25 أكتوبر/تشرين الأول 2007، باللغات الفرنسية والإنكليزية، وكلا النصين متساويان في الحجية، في نسخة واحدة تودع في أرشيف مجلس أوروبا، ويتعين على الأمين العام لمجلس أوروبا إرسال نسخة رسمية إلى كل دولة عضو في مجلس أوروبا، والدول غير الأعضاء التي شاركت في صياغة هذه الاتفاقية، والجماعة الأوروبية وإلى أي دولة أخرى مدعوة إلى الانضمام إلى هذه الاتفاقية.

Vers une gouvernance démocratique renforcée dans le Sud de la Méditerranée

Financé
par l'Union européenne



UNION EUROPÉENNE

COUNCIL OF EUROPE



CONSEIL DE L'EUROPE

Mis en œuvre
par le Conseil de l'Europe

Recueil de conventions clés du Conseil de l'Europe en matière de droits de l'homme

Le Conseil de l'Europe est la principale organisation de défense des droits de l'homme du continent. Il comprend 47 États membres, dont les 28 membres de l'Union européenne. Tous les États membres du Conseil de l'Europe ont signé la Convention européenne des droits de l'homme, un traité visant à protéger les droits de l'homme, la démocratie et l'Etat de droit. La Cour européenne des droits de l'homme contrôle la mise en œuvre de la Convention dans les États membres.

L'Union européenne représente un partenariat économique et politique sans équivalent, établi entre 28 pays démocratiques européens. Elle vise à apporter la paix, la prospérité et la liberté à ses 500 millions de citoyens, dans un monde plus juste et plus sûr. Pour ce faire, les pays de l'UE ont mis en place des organes destinés à diriger l'UE et à adopter sa législation. Ses principaux organes sont le Parlement européen (qui représente les citoyens européens), le Conseil de l'Union européenne (qui représente les gouvernements nationaux) et la Commission européenne (qui représente les intérêts communs de l'UE).

www.coe.int

<http://europa.eu>

Avant-propos

Fondé en 1949, le Conseil de l'Europe est l'une des plus anciennes organisations internationales dédiées à la promotion des droits de l'homme, de la démocratie et de l'Etat de droit. Les conventions qui émanent du Conseil de l'Europe sont les piliers sur lesquels il s'appuie pour promouvoir ces valeurs au sein de ses 47 Etats membres mais aussi bien au-delà de ses « frontières ».

Ce recueil est une publication conjointe de la Délégation Interministérielle aux Droits de l'Homme du Royaume du Maroc et du Conseil de l'Europe. Il contient certaines des conventions clés du Conseil de l'Europe dans le domaine de la protection des droits de l'homme et vise, par sa publication en langue arabe et française, à leur diffusion la plus large possible dans la région du Sud de la Méditerranée.

La Convention sur la lutte contre la traite des êtres humains, STCE no. 197 - Cette convention, entrée en vigueur en 2008, a pour objet principal de prévenir et de combattre la traite des êtres humains en protégeant les victimes de la traite, en sauvegardant leurs droits et en poursuivant en justice les trafiquants.

La Convention européenne pour la prévention de la torture et des peines ou traitements inhumains ou dégradants, STE no.126 – Adoptée en 1987, cette convention porte sur la prévention de la torture et des traitements inhumains dans les lieux de détention. Elle définit et met en application un ensemble de normes relatives à la protection des droits des personnes détenues ou privées de liberté au sein des Etats membres du Conseil de l'Europe.

La Convention sur la prévention et la lutte contre la violence à l'égard des femmes et la violence domestique, STCE no. 210 – Entrée en vigueur en 2014, cette convention est le premier accord international conclu dans le domaine de la violence à l'égard des femmes, notamment familiale. Elle donne des orientations sur la protection contre de tels actes ainsi que sur la manière d'y mettre fin et de les sanctionner.

La Convention sur la protection des enfants contre l'exploitation et les abus sexuels, STCE no. 201 - L'objet de cette convention, entrée en vigueur en 2010, est de prévenir les délits sexuels contre les enfants, de poursuivre les auteurs de tels actes et de protéger les victimes.

Préface de la Secrétaire Générale Adjointe du Conseil de l'Europe

Le Conseil de l'Europe, dans le cadre de sa politique à l'égard des régions voisines, apporte son soutien aux processus de réforme et de modernisation menés par les Etats partenaires, en particulier dans le Sud de la Méditerranée, à travers la promotion et la diffusion de ses normes dans les domaines des droits de l'homme, de la démocratie et de l'Etat de droit; normes qui sont largement reconnues comme faisant référence, en Europe et au-delà. En permettant une harmonisation progressive des législations nationales des Etats concernés avec les normes européennes, cette coopération, menée en grande partie dans le cadre du Programme Conjoint entre l'Union Européenne et le Conseil de l'Europe, les Programmes Sud I et II, vise à la création progressive d'un espace juridique commun entre l'Europe et la rive sud de la Méditerranée.

Une grande partie des conventions du Conseil de l'Europe est, à ce titre, ouverte à l'adhésion des Etats non membres. Le Royaume du Maroc fait dans ce domaine figure d'exemple parmi les partenaires du Conseil de l'Europe ayant adhéré, ou s'étant engagé dans la procédure d'adhésion à plusieurs conventions de l'Organisation au cours de ces dernières années.

L'un des objectifs principaux du « Partenariat de Voisinage 2015-2017 » conclu entre le Conseil de l'Europe et le Royaume du Maroc est, d'une part, de continuer à promouvoir les conventions du Conseil de l'Europe d'intérêt pour le pays, dans une perspective d'adhésion et plus généralement d'harmonisation de sa législation avec les normes européennes et, d'autre part, de fournir une assistance pour la mise en œuvre effective de ces normes dans l'ordre juridique interne et les politiques publiques.

C'est dans cette perspective que le Conseil de l'Europe et la Délégation Interministérielle aux Droits de l'Homme du Royaume du Maroc ont conçu conjointement ce recueil contenant quelques-unes des conventions les plus emblématiques du Conseil de l'Europe dans le domaine de la protection des droits de l'homme. Ce recueil, en langues

arabe et française, a été voulu comme un outil pour la promotion de ces conventions, principalement à destination des professionnels concernés.

Je souhaite adresser mes plus vifs remerciements à la Délégation Interministérielle aux Droits de l'Homme pour avoir rendu ce projet possible, et je suis convaincue que nos efforts communs avec les autorités marocaines apporteront des résultats concrets dont bénéficieront directement leurs citoyens.

Gabriella BATTAINI-DRAGONI

Préface du Délégué Interministériel aux Droits de l'Homme du Royaume du Maroc

Dans le cadre de la coopération entre le Conseil de l'Europe et le Royaume du Maroc pour une action commune conformément à des valeurs partagées de droits de l'Homme, le Royaume a choisi d'être partie à certaines conventions du Conseil de l'Europe qui sont ouvertes à l'adhésion des Etats non-membres du Conseil, afin de renforcer les domaines et les fondements de partenariat et de coopération.

Compte tenu du fait que les conventions des droits de l'Homme du Conseil de l'Europe couvrent un large éventail de droits, certains de ces accords ont été sélectionnés pour être publiés dans un recueil. Cette publication est de nature à contribuer à la présentation des normes européennes relatives aux domaines considérés comme des priorités dans les plans et programmes nationaux liés à la protection et à la promotion des droits de l'Homme. Ce livret confirme également la volonté du Conseil de l'Europe de coopérer avec le Royaume du Maroc et sa participation à l'appui des grands chantiers de réformes lancés par le Royaume, en particulier dans le domaine du développement du cadre législatif et institutionnel pour la prévention de la torture, la prévention et la lutte contre la traite des êtres humains, la promotion de l'égalité entre les hommes et les femmes, et la protection des enfants.

Ce recueil est destiné aux chercheurs, experts et praticiens qui souhaitent en savoir davantage sur la gamme des instruments du Conseil de l'Europe dédiés à la protection des droits de certains groupes vulnérables, sachant que les dispositions des accords du Conseil de l'Europe les concernant garantissent une protection avancée et supplémentaire, notamment à travers la mise en place de mécanismes de surveillance et de suivi.

En tant que mécanisme institutionnel chargé de la coordination de l'action gouvernementale dans le domaine des droits de l'Homme au Maroc, en particulier à travers sa mission d'interaction avec les organisations internationales et régionales, ainsi que sa contribution à l'appréciation de l'opportunité de l'adhésion du Royaume du Maroc aux conventions relatives au droit international des droits de l'Homme et au droit international humanitaire, la Délégation Interministérielle aux droits de l'Homme est un partenaire clé dans la mise en œuvre des différents axes du «Programme Sud II», et en particulier le sous-axe «la création d'un espace législatif commun ». Ce dernier consiste à l'invitation du Royaume du Maroc à l'adhésion progressive aux accords du Conseil de l'Europe ouverts à l'adhésion des Etats non-membres, auxquels le Maroc pourrait souhaiter être lié; ainsi que la coordination de la participation nationale dans les travaux des comités intergouvernementaux chargés de l'élaboration des projets de textes de conventions européennes et du suivi de l'état des adhésions.

Le Maroc est le seul pays en Afrique du Nord, qui a ratifié les neuf conventions internationales qui forment le noyau dur du droit international des droits de l'Homme, et quatre protocoles facultatifs relatifs à ces accords, et dispose par ailleurs d'un statut avancé avec l'Union Européenne, et du statut de partenaire pour la démocratie auprès de l'Assemblée Parlementaire du Conseil de l'Europe. Ce recueil est considéré comme une étape supplémentaire qui contribuera à renforcer l'appropriation des normes régionales relatives aux droits de l'Homme auprès des différentes parties prenantes au Maroc. Il permettra également d'aller de l'avant dans le partenariat et la coopération qui unissent le Royaume du Maroc et le Conseil de l'Europe dans le cadre du «Programme Sud II», lancé au mois d'Avril 2015, à la suite du «Programme Sud I» (2012-2014). Ce programme a permis de suivre les processus de réformes démocratiques dans le voisinage Méditerranéen de l'Europe, et en particulier au Maroc, lequel est partie à trois accords du Conseil de l'Europe dans le domaine des droits de l'Homme, à savoir :

La Convention européenne sur l'exercice des droits de l'enfant, signée à Strasbourg le 25 Janvier 1996 ;

La Convention sur les relations personnelles de l'enfant (Conseil de l'Europe), signée à Strasbourg le 15 mai 2003 ;

La Convention du Conseil de l'Europe pour la protection des enfants contre l'exploitation et les abus sexuels, signée à Lanzarote le 25 octobre 2007.

Il est certain que le renforcement du programme de coopération et de partenariat entre le Maroc et le Conseil de l'Europe dans le domaine des droits de l'homme permettra l'intégration des normes européennes dans ce domaine dans l'arsenal juridique national et dans les politiques publiques relatives aux domaines prioritaires et d'intérêt commun entre les deux parties.

Mahjoub EL HAIBA

Table des matières

13 **Convention du Conseil de l'Europe sur la lutte contre la traite des êtres humains**

- Préambule 14
- Chapitre I – Objet, champ d'application, principe de non-discrimination et définitions 16
- Chapitre II – Prévention, coopération et autres mesures 18
- Chapitre III – Mesures visant à protéger et promouvoir les droits des victimes, en garantissant l'égalité entre les femmes et les hommes 21
- Chapitre IV – Droit pénal matériel 27
- Chapitre V – Enquêtes, poursuites et droit procédural 31
- Chapitre VI – Coopération internationale et coopération avec la société civile 35
- Chapitre VII – Mécanisme de suivi 37
- Chapitre VIII - Relation avec d'autres instruments internationaux 40
- Chapitre IX – Amendements à la Convention 41
- Chapitre X – Clauses finales 42

46 **Règles concernant la procédure d'évaluation de la mise en œuvre de la Convention du Conseil de l'Europe sur la lutte contre la traite des êtres humains par les Parties**

- Partie I Procédure d'évaluation 47
- Partie II : Moyens d'évaluation 48
- Partie III : Rapports et conclusions 51
- Partie IV : Technologies de l'information 53
- Partie V : Amendements 53

54 **Convention européenne pour la prévention de la torture et des peines ou traitements inhumains ou dégradants**

65 **Protocole n° 1 à la convention européenne pour la prévention de la torture et des peines ou traitements inhumains ou dégradants**

69 **Protocole n° 2 à la Convention européenne pour la prévention de la torture et des peines ou traitements inhumains ou dégradants**

Convention du Conseil de l'Europe sur la prévention et la lutte contre la violence à l'égard des femmes et la violence domestique

- Préambule	74
- Chapitre I – Buts, définitions, égalité et non-discrimination, obligations générales	76
- Chapitre II – Politiques intégrées et collecte des données	79
- Chapitre III – Prévention	82
- Chapitre IV – Protection et soutien	85
- Chapitre V – Droit matériel	89
- Chapitre VI – Enquêtes, poursuites, droit procédural et mesures de protection	97
- Chapitre VII – Migration et asile	101
- Chapitre VIII – Coopération internationale	103
- Chapitre IX – Mécanisme de suivi	106
- Chapitre X – Relations avec d'autres instruments internationaux	110
- Chapitre XI – Amendements à la Convention	111
- Chapitre XII – Clauses finales	112

Convention du Conseil de l'Europe sur la protection des enfants contre l'exploitation et les abus sexuels

- Préambule	120
- Chapitre I – Objet, principe de non-discrimination et définitions	122
- Chapitre II – Mesures préventives	123
- Chapitre III – Autorités spécialisées et instances de coordination	125
- Chapitre IV – Mesures de protection et assistance aux victimes	126
- Chapitre V – Programmes ou mesures d'intervention	128
- Chapitre VI – Droit pénal matériel	130
- Chapitre VII – Enquêtes, poursuites et droit procédural	139
- Chapitre VIII – Enregistrement et conservation de données	144
- Chapitre IX – Coopération internationale	144
- Chapitre X – Mécanisme de suivi	145
- Chapitre XI – Relation avec d'autres instruments internationaux	147
- Chapitre XII – Amendements à la Convention	148
- Chapitre XIII – Clauses finales	149

«Seule la version française fait foi»

***Convention du Conseil de l'Europe
sur la lutte contre la traite
des êtres humains***

Série des Traités du Conseil de l'Europe - n° 197

Varsovie, 16.V.2005

Préambule

Les Etats membres du Conseil de l'Europe et les autres Signataires de la présente Convention,

Considérant que le but du Conseil de l'Europe est de réaliser une union plus étroite entre ses membres ;

Considérant que la traite des êtres humains constitue une violation des droits de la personne humaine et une atteinte à la dignité et à l'intégrité de l'être humain;

Considérant que la traite des êtres humains peut conduire à une situation d'esclavage pour les victimes ;

Considérant que le respect des droits des victimes et leur protection, ainsi que la lutte contre la traite des êtres humains doivent être les objectifs primordiaux ;

Considérant que toute action ou initiative dans le domaine de la lutte contre la traite des êtres humains doit être non-discriminatoire et prendre en considération l'égalité entre les femmes et les hommes, ainsi qu'une approche fondée sur les droits de l'enfant;

Rappelant les déclarations des Ministres des Affaires étrangères des Etats membres lors des 112e (14 et 15 mai 2003) et 114e (12 et 13 mai 2004) Sessions du Comité des Ministres, appelant à une action renforcée du Conseil de l'Europe dans le domaine de la traite des êtres humains ;

Gardant présente à l'esprit la Convention de sauvegarde des Droits de l'Homme et des Libertés fondamentales (1950) et ses Protocoles ;

Gardant à l'esprit les recommandations suivantes du Comité des Ministres aux Etats membres du Conseil de l'Europe : Recommandation n° R (91) 11 sur l'exploitation sexuelle, la pornographie, la prostitution ainsi que la traite d'enfants et de jeunes adultes ; Recommandation n° R (97) 13 sur l'intimidation des témoins et les droits de la défense; Recommandation n° R (2000) 11 sur la lutte contre la traite des êtres humains aux fins d'exploitation sexuelle ; Recommandation Rec (2001) 16 sur la protection

des enfants contre l'exploitation sexuelle ; Recommandation Rec (2002) 5 sur la protection des femmes contre la violence ;

Gardant à l'esprit les recommandations suivantes de l'Assemblée parlementaire du Conseil de l'Europe : Recommandation 1325 (1997) relative à la traite des femmes et à la prostitution forcée dans les Etats membres du Conseil de l'Europe ; Recommandation 1450 (2000) sur la violence à l'encontre des femmes en Europe ; Recommandation 1545 (2002) campagne contre la traite des femmes ; Recommandation 1610 (2003) migrations liées à la traite des femmes et à la prostitution ; Recommandation 1611 (2003) trafic d'organes en Europe ; Recommandation 1663 (2004) esclavage domestique : servitude, personnes au pair et épouses achetées par correspondance ;

Gardant à l'esprit la Décision-cadre du Conseil de l'Union européenne du 19 juillet 2002 relative à la lutte contre la traite des êtres humains ; la Décision-cadre du Conseil de l'Union européenne du 15 mars 2001 relative au statut des victimes dans le cadre des procédures pénales et la Directive du Conseil de l'Union européenne du 29 avril 2004 relative au titre de séjour délivré aux ressortissants des Pays tiers qui sont victimes de la traite des êtres humains ou ont fait l'objet d'une aide à l'immigration clandestine et qui coopèrent avec les autorités compétentes ;

Tenant dûment compte de la Convention des Nations Unies contre la criminalité transnationale organisée et son Protocole visant à prévenir, réprimer et punir la traite des personnes, en particulier des femmes et des enfants, afin de renforcer la protection assurée par ces instruments et de développer les normes qu'ils énoncent ;

Tenant dûment compte des autres instruments juridiques internationaux pertinents dans le domaine de la lutte contre la traite des êtres humains ;

Tenant compte du besoin d'élaborer un instrument juridique international global qui soit centré sur les droits de la personne humaine des victimes de la traite et qui mette en place un mécanisme de suivi spécifique,

Sont convenus de ce qui suit :

Chapitre I – Objet, champ d’application, principe de non-discrimination et définitions

Article 1 – Objet de la Convention

1 La présente Convention a pour objet :

a de prévenir et combattre la traite des êtres humains, en garantissant l’égalité entre les femmes et les hommes ;

b de protéger les droits de la personne humaine des victimes de la traite, de concevoir un cadre complet de protection et d’assistance aux victimes et aux témoins, en garantissant l’égalité entre les femmes et les hommes, ainsi que d’assurer des enquêtes et des poursuites efficaces ;

c de promouvoir la coopération internationale dans le domaine de la lutte contre la traite des êtres humains.

2 Afin d’assurer une mise en œuvre efficace de ses dispositions par les Parties, la présente Convention met en place un mécanisme de suivi spécifique.

Article 2 – Champ d’application

La présente Convention s’applique à toutes les formes de traite des êtres humains, qu’elles soient nationales ou transnationales et liées ou non à la criminalité organisée.

Article 3 – Principe de non-discrimination

La mise en œuvre de la présente Convention par les Parties, en particulier la jouissance des mesures visant à protéger et promouvoir les droits des victimes, doit être assurée sans discrimination aucune, fondée notamment sur le sexe, la race, la couleur, la langue, la religion, les opinions politiques ou toutes autres opinions, l’origine nationale ou sociale, l’appartenance à une minorité nationale, la fortune, la naissance ou toute autre situation.

Article 4 – Définitions

Aux fins de la présente Convention :

a L'expression « traite des êtres humains » désigne le recrutement, le transport, le transfert, l'hébergement ou l'accueil de personnes, par la menace de recours ou le recours à la force ou d'autres formes de contrainte, par enlèvement, fraude, tromperie, abus d'autorité ou d'une situation de vulnérabilité, ou par l'offre ou l'acceptation de paiements ou d'avantages pour obtenir le consentement d'une personne ayant autorité sur une autre aux fins d'exploitation. L'exploitation comprend, au minimum, l'exploitation de la prostitution d'autrui ou d'autres formes d'exploitation sexuelle, le travail ou les services forcés, l'esclavage ou les pratiques analogues à l'esclavage, la servitude ou le prélèvement d'organes ;

b Le consentement d'une victime de la « traite d'êtres humains » à l'exploitation envisagée, telle qu'énoncée à l'alinéa (a) du présent article, est indifférent lorsque l'un quelconque des moyens énoncés à l'alinéa (a) a été utilisé ;

c le recrutement, le transport, le transfert, l'hébergement ou l'accueil d'un enfant aux fins d'exploitation sont considérés comme une « traite des êtres humains » même s'ils ne font appel à aucun des moyens énoncés à l'alinéa (a) du présent article ;

d le terme « enfant » désigne toute personne âgée de moins de dix-huit ans ;

e le terme « victime » désigne toute personne physique qui est soumise à la traite des êtres humains telle que définie au présent article.

Chapitre II - Prévention, coopération et autres mesures

Article 5 – Prévention de la traite des êtres humains

1 Chaque Partie prend des mesures pour établir ou renforcer la coordination au plan national entre les différentes instances chargées de la prévention et de la lutte contre la traite des êtres humains.

2 Chaque Partie établit et/ou soutient des politiques et programmes efficaces afin de prévenir la traite des êtres humains par des moyens tels que: des recherches; des campagnes d'information, de sensibilisation et d'éducation; des initiatives sociales et économiques et des programmes de formation, en particulier à l'intention des personnes vulnérables à la traite et des professionnels concernés par la traite des êtres humains.

3 Chaque Partie promeut une approche fondée sur les droits de la personne humaine et utilise l'approche intégrée de l'égalité entre les femmes et les hommes, ainsi qu'une approche respectueuse des enfants, dans le développement, la mise en œuvre et l'évaluation de l'ensemble des politiques et programmes mentionnés au paragraphe 2.

4 Chaque Partie prend les mesures appropriées qui sont nécessaires afin de faire en sorte que les migrations se fassent de manière légale, notamment par la diffusion d'informations exactes par les services concernés, sur les conditions permettant l'entrée et le séjour légaux sur son territoire.

5 Chaque Partie prend des mesures spécifiques afin de réduire la vulnérabilité des enfants à la traite, notamment en créant un environnement protecteur pour ces derniers.

6 Les mesures établies conformément au présent article impliquent, le cas échéant, les organisations non gouvernementales, d'autres organisations compétentes et d'autres éléments de la société civile, engagés dans la prévention de la traite des êtres humains, la protection ou l'aide aux victimes.

Article 6 – Mesures pour décourager la demande

Afin de décourager la demande qui favorise toutes les formes d'exploitation des personnes, en particulier des femmes et des enfants, aboutissant à la traite, chaque Partie adopte ou renforce des mesures législatives, administratives, éducatives, sociales, culturelles ou autres, y compris:

- a des recherches sur les meilleures pratiques, méthodes et stratégies ;
- b des mesures visant à faire prendre conscience de la responsabilité et du rôle important des médias et de la société civile pour identifier la demande comme une des causes profondes de la traite des êtres humains ;
- c des campagnes d'information ciblées, impliquant, lorsque cela est approprié, entre autres, les autorités publiques et les décideurs politiques ;
- d des mesures préventives comprenant des programmes éducatifs à destination des filles et des garçons au cours de leur scolarité, qui soulignent le caractère inacceptable de la discrimination fondée sur le sexe, et ses conséquences néfastes, l'importance de l'égalité entre les femmes et les hommes, ainsi que la dignité et l'intégrité de chaque être humain.

Article 7 – Mesures aux frontières

1 Sans préjudice des engagements internationaux relatifs à la libre circulation des personnes, les Parties renforcent, dans la mesure du possible, les contrôles aux frontières nécessaires pour prévenir et détecter la traite des êtres humains.

2 Chaque Partie adopte les mesures législatives ou autres appropriées pour prévenir, dans la mesure du possible, l'utilisation des moyens de transport exploités par des transporteurs commerciaux pour la commission des infractions établies conformément à la présente Convention.

3 Lorsqu'il y a lieu, et sans préjudice des conventions internationales applicables, ces mesures consistent notamment à prévoir l'obligation pour les transporteurs commerciaux, y compris toute compagnie de transport ou tout propriétaire ou exploitant d'un quelconque moyen de transport, de vérifier que tous les passagers sont en possession des documents de voyage requis pour l'entrée dans l'Etat d'accueil.

4 Chaque Partie prend les mesures nécessaires, conformément à son droit interne, pour assortir de sanctions l'obligation énoncée au paragraphe 3 du présent article.

5 Chaque Partie adopte les mesures législatives ou autres nécessaires pour permettre, conformément à son droit interne, de refuser l'entrée de personnes impliquées dans la commission des infractions établies conformément à la présente Convention ou d'annuler leur visa.

6 Les Parties renforcent la coopération entre leurs services de contrôle aux frontières, notamment par l'établissement et le maintien de voies de communication directes.

Article 8 – Sécurité et contrôle des documents

Chaque Partie prend les mesures nécessaires:

a pour faire en sorte que les documents de voyage ou d'identité qu'elle délivre soient d'une qualité telle qu'on ne puisse facilement en faire un usage impropre ni les falsifier ou les modifier, les reproduire ou les délivrer illicitement ; et

b pour assurer l'intégrité et la sécurité des documents de voyage ou d'identité délivrés par elle ou en son nom et pour empêcher qu'ils ne soient créés et délivrés illicitement.

Article 9 – Légitimité et validité des documents

A la demande d'une autre Partie, une Partie vérifie, conformément à son droit interne et dans un délai raisonnable, la légitimité et la validité des documents de voyage ou d'identité délivrés ou censés avoir été délivrés en son nom et dont on soupçonne qu'ils sont utilisés pour la traite des êtres humains.

Chapitre III – Mesures visant à protéger et promouvoir les droits des victimes, en garantissant l'égalité entre les femmes et les hommes

Article 10 – Identification des victimes

1 Chaque Partie s'assure que ses autorités compétentes disposent de personnes formées et qualifiées dans la prévention et la lutte contre la traite des êtres humains et dans l'identification des victimes, notamment des enfants, et dans le soutien à ces dernières et que les différentes autorités concernées collaborent entre elles ainsi qu'avec les organisations ayant un rôle de soutien, afin de permettre d'identifier les victimes dans un processus prenant en compte la situation spécifique des femmes et des enfants victimes et, dans les cas appropriés, de délivrer des permis de séjour suivant les conditions de l'article 14 de la présente Convention.

2 Chaque Partie adopte les mesures législatives ou autres nécessaires pour identifier les victimes, le cas échéant, en collaboration avec d'autres Parties et avec des organisations ayant un rôle de soutien. Chaque Partie s'assure que, si les autorités compétentes estiment qu'il existe des motifs raisonnables de croire qu'une personne a été victime de la traite des êtres humains, elle ne soit pas éloignée de son territoire jusqu'à la fin du processus d'identification en tant que victime de l'infraction prévue à l'article 18 de la présente Convention par les autorités compétentes et bénéficie de l'assistance prévue à l'article 12, paragraphes 1 et 2.

3 En cas d'incertitude sur l'âge de la victime et lorsqu'il existe des raisons de croire qu'elle est un enfant, elle est présumée être un enfant et il lui est accordé des mesures de protection spécifiques dans l'attente que son âge soit vérifié.

4 Dès qu'un enfant est identifié en tant que victime et qu'il est non accompagné, chaque Partie :

a prévoit sa représentation par le biais de la tutelle légale, d'une organisation ou d'une autorité chargée d'agir conformément à son intérêt supérieur;

b prend les mesures nécessaires pour établir son identité et sa nationalité ;

c déploie tous les efforts pour retrouver sa famille lorsque cela est dans son intérêt supérieur.

Article 11 – Protection de la vie privée

1 Chaque Partie protège la vie privée et l'identité des victimes. Les données à caractère personnel les concernant sont enregistrées et utilisées dans les conditions prévues par la Convention pour la protection des personnes à l'égard du traitement automatisé des données à caractère personnel (STE n° 108).

2 En particulier, chaque Partie adopte des mesures afin d'assurer que l'identité, ou les éléments permettant l'identification, d'un enfant victime de la traite ne soient pas rendus publics, que ce soit par les médias ou par d'autres moyens, sauf circonstances exceptionnelles afin de permettre de retrouver des membres de la famille de l'enfant ou d'assurer autrement son bien-être et sa protection.

3 Chaque Partie envisage de prendre, dans le respect de l'article 10 de la Convention de sauvegarde des Droits de l'Homme et des Libertés fondamentales tel qu'interprété par la Cour européenne des Droits de l'Homme, des mesures en vue d'encourager les médias à sauvegarder la vie privée et l'identité des victimes, à travers l'autorégulation ou par le biais de mesures de régulation ou de co-régulation.

Article 12 – Assistance aux victimes

1 Chaque Partie prend les mesures législatives ou autres nécessaires pour assister les victimes dans leur rétablissement physique, psychologique et social. Une telle assistance comprend au minimum :

a des conditions de vie susceptibles d'assurer leur subsistance, par des mesures telles qu'un hébergement convenable et sûr, une assistance

psychologique et matérielle ;

b l'accès aux soins médicaux d'urgence ;

c une aide en matière de traduction et d'interprétation, le cas échéant ;

d des conseils et des informations, concernant notamment les droits que la loi leur reconnaît, ainsi que les services mis à leur disposition, dans une langue qu'elles peuvent comprendre ;

e une assistance pour faire en sorte que leurs droits et intérêts soient présentés et pris en compte aux étapes appropriées de la procédure pénale engagée contre les auteurs d'infractions ;

f l'accès à l'éducation pour les enfants.

2 Chaque Partie tient dûment compte des besoins en matière de sécurité et de protection des victimes.

3 En outre, chaque Partie fournit l'assistance médicale nécessaire ou tout autre type d'assistance aux victimes résidant légalement sur son territoire qui ne disposent pas de ressources adéquates et en ont besoin.

4 Chaque Partie adopte les règles par lesquelles les victimes résidant légalement sur son territoire sont autorisées à accéder au marché du travail, à la formation professionnelle et à l'enseignement.

5 Chaque Partie prend des mesures, le cas échéant et aux conditions prévues par son droit interne, afin de coopérer avec les organisations non gouvernementales, d'autres organisations compétentes ou d'autres éléments de la société civile, engagés dans l'assistance aux victimes.

6 Chaque Partie adopte les mesures législatives ou autres nécessaires pour s'assurer que l'assistance à une victime n'est pas subordonnée à sa volonté de témoigner.

7 Pour la mise en œuvre des dispositions prévues au présent article, chaque Partie s'assure que les services sont fournis sur une base consensuelle et informée, prenant dûment en compte les besoins spécifiques des personnes en situation vulnérable et les droits des enfants

en matière d'hébergement, d'éducation et de soins convenables.

Article 13 – Délai de rétablissement et de réflexion

1 Chaque Partie prévoit dans son droit interne un délai de rétablissement et de réflexion d'au moins 30 jours lorsqu'il existe des motifs raisonnables de croire que la personne concernée est une victime. Ce délai doit être d'une durée suffisante pour que la personne concernée puisse se rétablir et échapper à l'influence des trafiquants et/ou prenne, en connaissance de cause, une décision quant à sa coopération avec les autorités compétentes. Pendant ce délai, aucune mesure d'éloignement ne peut être exécutée à son égard. Cette disposition est sans préjudice des activités réalisées par les autorités compétentes dans chacune des phases de la procédure nationale applicable, en particulier pendant l'enquête et la poursuite des faits incriminés. Pendant ce délai, les Parties autorisent le séjour de la personne concernée sur leur territoire.

2 Pendant ce délai, les personnes visées au paragraphe 1 du présent article ont droit au bénéfice des mesures prévues à l'article 12, paragraphes 1 et 2.

3 Les Parties ne sont pas tenues au respect de ce délai pour des motifs d'ordre public, ou lorsqu'il apparaît que la qualité de victime est invoquée indûment.

Article 14 – Permis de séjour

1 Chaque Partie délivre un permis de séjour renouvelable aux victimes, soit dans l'une des deux hypothèses suivantes, soit dans les deux:

- a l'autorité compétente estime que leur séjour s'avère nécessaire en raison de leur situation personnelle ;
- b l'autorité compétente estime que leur séjour s'avère nécessaire en raison de leur coopération avec les autorités compétentes aux fins d'une enquête ou d'une procédure pénale.

2 Lorsqu'il est juridiquement nécessaire, le permis de séjour des enfants victimes est délivré conformément à leur intérêt supérieur et, le

cas échéant, renouvelé dans les mêmes conditions.

3 Le non-renouvellement ou le retrait d'un permis de séjour est soumis aux conditions prévues par le droit interne de la Partie.

4 Si une victime dépose une demande de titre de séjour d'une autre catégorie, la Partie concernée tient compte du fait que la victime a bénéficié ou bénéficie d'un permis de séjour en vertu du paragraphe 1.

5 Eu égard aux obligations des Parties visées à l'article 40 de la présente Convention, chaque Partie s'assure que la délivrance d'un permis, conformément à la présente disposition, est sans préjudice du droit de chercher l'asile et d'en bénéficier.

Article 15 – Indemnisation et recours

1 Chaque Partie garantit aux victimes, dès leur premier contact avec les autorités compétentes, l'accès aux informations sur les procédures judiciaires et administratives pertinentes dans une langue qu'elles peuvent comprendre.

2 Chaque Partie prévoit, dans son droit interne, le droit à l'assistance d'un défenseur et à une assistance juridique gratuite pour les victimes, selon les conditions prévues par son droit interne.

3 Chaque Partie prévoit, dans son droit interne, le droit pour les victimes à être indemnisées par les auteurs d'infractions.

4 Chaque Partie adopte les mesures législatives ou autres nécessaires pour faire en sorte que l'indemnisation des victimes soit garantie, dans les conditions prévues dans son droit interne, par exemple par l'établissement d'un fonds pour l'indemnisation des victimes ou d'autres mesures ou programmes destinés à l'assistance et l'intégration sociales des victimes qui pourraient être financés par les avoirs provenant de l'application des mesures prévues à l'article 23.

Article 16 – Rapatriement et retour des victimes

1 La Partie dont une victime est ressortissante ou dans laquelle elle avait le droit de résider à titre permanent au moment de son entrée sur le territoire de la Partie d'accueil facilite et accepte, en tenant dûment compte des droits, de la sécurité et de la dignité de cette personne, le retour de celle-ci sans retard injustifié ou déraisonnable.

2 Lorsqu'une Partie renvoie une victime dans un autre Etat, ce retour est assuré compte dûment tenu des droits, de la sécurité et de la dignité de la personne et de l'état de toute procédure judiciaire liée au fait qu'elle est une victime et est de préférence volontaire.

3 A la demande d'une Partie d'accueil, une Partie requise vérifie si une personne est son ressortissant ou avait le droit de résider à titre permanent sur son territoire au moment de son entrée sur le territoire de la Partie d'accueil.

4 Afin de faciliter le retour d'une victime qui ne possède pas les documents requis, la Partie dont cette personne est ressortissante ou dans laquelle elle avait le droit de résider à titre permanent au moment de son entrée sur le territoire de la Partie d'accueil accepte de délivrer, à la demande de la Partie d'accueil, les documents de voyage ou toute autre autorisation nécessaire pour permettre à la personne de se rendre et d'être réadmise sur son territoire.

5 Chaque Partie prend les mesures législatives ou autres nécessaires pour mettre en place des programmes de rapatriement avec la participation des institutions nationales ou internationales et des organisations non gouvernementales concernées. Ces programmes visent à éviter la re-victimisation. Chaque Partie devrait déployer tous les efforts pour favoriser la réinsertion des victimes dans la société de l'Etat de retour, y compris la réinsertion dans le système éducatif et le marché du travail, notamment par l'acquisition et l'amélioration de compétences professionnelles. En ce qui concerne les enfants, ces programmes devraient inclure la jouissance du droit à l'éducation, ainsi que des mesures visant à leur assurer le bénéfice d'une prise en charge ou d'un accueil adéquats par leur famille ou des structures d'accueil appropriées.

6 Chaque Partie prend les mesures législatives ou autres nécessaires pour mettre à la disposition des victimes, le cas échéant en collaboration avec toute Partie concernée, des renseignements sur les instances susceptibles de les aider dans le pays où ces victimes sont retournées ou rapatriées, telles que les services de détection et de répression, les organisations non gouvernementales, les professions juridiques susceptibles de leur donner des conseils et les organismes sociaux.

7 Les enfants victimes ne sont pas rapatriés dans un Etat, si, à la suite d'une évaluation portant sur les risques et la sécurité, il apparaît que le retour n'est pas dans l'intérêt supérieur de l'enfant.

Article 17 – Egalité entre les femmes et les hommes

Lorsqu'elle applique les mesures prévues au présent chapitre, chaque Partie vise à promouvoir l'égalité entre les femmes et les hommes et a recours à l'approche intégrée de l'égalité dans le développement, la mise en œuvre et l'évaluation de ces mesures.

Chapitre IV – Droit pénal matériel

Article 18 – Incrimination de la traite des êtres humains

Chaque Partie adopte les mesures législatives et autres nécessaires pour conférer le caractère d'infraction pénale aux actes énoncés à l'article 4 de la présente Convention, lorsqu'ils ont été commis intentionnellement.

Article 19 – Incrimination de l'utilisation des services d'une victime

Chaque Partie envisage d'adopter les mesures législatives et autres nécessaires pour conférer le caractère d'infraction pénale, conformément à son droit interne, au fait d'utiliser les services qui font l'objet de l'exploitation visée à l'article 4 paragraphe a de la présente Convention, en sachant que la personne concernée est victime de la traite d'êtres humains.

Article 20 – Incrimination des actes relatifs aux documents de voyage ou d'identité

Chaque Partie adopte les mesures législatives et autres nécessaires pour conférer le caractère d'infraction pénale, aux actes ci-après lorsqu'ils ont été commis intentionnellement afin de permettre la traite des êtres humains :

- a fabriquer un document de voyage ou d'identité frauduleux ;
- b procurer ou de fournir un tel document ;
- c retenir, soustraire, altérer, endommager ou détruire un document de voyage ou d'identité d'une autre personne.

Article 21 – Complicité et tentative

1 Chaque Partie adopte les mesures législatives et autres qui se révèlent nécessaires pour ériger en infraction pénale toute complicité lorsqu'elle est commise intentionnellement en vue de la perpétration d'une des infractions établies en application des articles 18 et 20 de la présente Convention.

2 Chaque Partie adopte les mesures législatives et autres qui se révèlent nécessaires pour ériger en infraction pénale, toute tentative intentionnelle de commettre l'une des infractions établies en application des articles 18 et 20, paragraphe a, de la présente Convention.

Article 22 – Responsabilité des personnes morales

1 Chaque Partie adopte les mesures législatives et autres qui se révèlent nécessaires pour faire en sorte que les personnes morales puissent être tenues pour responsables des infractions établies en application de la présente Convention, lorsqu'elles sont commises pour leur compte par toute personne physique, agissant soit individuellement, soit en tant que membre d'un organe de la personne morale, qui exerce un pouvoir de direction en son sein, sur les bases suivantes:

- a un pouvoir de représentation de la personne morale;
- b une autorité pour prendre des décisions au nom de la personne morale;
- c une autorité pour exercer un contrôle au sein de la personne morale.

2 Outre les cas déjà prévus au paragraphe 1, chaque Partie adopte les mesures nécessaires pour s'assurer qu'une personne morale puisse être tenue pour responsable lorsque l'absence de surveillance ou de contrôle de la part d'une personne physique mentionnée au paragraphe 1 a rendu possible la commission d'une infraction établie conformément à la présente Convention pour le compte de ladite personne morale par une personne physique agissant sous son autorité.

3 Selon les principes juridiques de la Partie, la responsabilité d'une personne morale peut être pénale, civile ou administrative.

4 Cette responsabilité est établie sans préjudice de la responsabilité pénale des personnes physiques ayant commis l'infraction.

Article 23 – Sanctions et mesures

1 Chaque Partie adopte les mesures législatives et autres qui se révèlent nécessaires pour faire en sorte que les infractions pénales établies en application des articles 18 à 21 soient passibles de sanctions effectives, proportionnées et dissuasives. Celles-ci incluent, pour les infractions établies conformément à l'article 18 lorsqu'elles sont commises par des personnes physiques, des sanctions privatives de liberté pouvant donner lieu à l'extradition.

2 Chaque Partie veille à ce que les personnes morales tenues pour responsables en application de l'article 22 fassent l'objet de sanctions ou mesures pénales ou non pénales effectives, proportionnées et dissuasives, y compris des sanctions pécuniaires.

3 Chaque Partie adopte les mesures législatives et autres qui se révèlent nécessaires pour lui permettre de confisquer ou de priver autrement des instruments et des produits des infractions pénales établies en vertu des articles 18 et 20, paragraphe a, de la présente Convention, ou des biens dont la valeur correspond à ces produits.

4 Chaque Partie adopte les mesures législatives ou autres qui se révèlent nécessaires pour permettre la fermeture temporaire ou définitive de tout établissement utilisé pour commettre la traite des êtres humains, sans préjudice des droits des tiers de bonne foi, ou pour interdire à l'auteur de cet infraction, à titre temporaire ou définitif, l'exercice de l'activité à l'occasion de laquelle celle-ci a été commise.

Article 24 – Circonstances aggravantes

Chaque Partie fait en sorte que les circonstances suivantes soient considérées comme des circonstances aggravantes dans la détermination de la sanction appliquée aux infractions établies conformément à l'article 18 de la présente Convention :

- a l'infraction a mis en danger la vie de la victime délibérément ou par négligence grave;
- b l'infraction a été commise à l'encontre d'un enfant ;
- c l'infraction a été commise par un agent public dans l'exercice de ses fonctions ;
- d l'infraction a été commise dans le cadre d'une organisation criminelle.

Article 25 – Condamnations antérieures

Chaque Partie adopte les mesures législatives et autres pour prévoir la possibilité de prendre en compte, dans le cadre de l'appréciation de la peine, les condamnations définitives prononcées dans une autre Partie pour des infractions établies conformément à la présente Convention.

Article 26 – Disposition de non-sanction

Chaque Partie prévoit, conformément aux principes fondamentaux de son système juridique, la possibilité de ne pas imposer de sanctions aux victimes pour avoir pris part à des activités illicites lorsqu'elles y ont été contraintes.

Chapitre V – Enquêtes, poursuites et droit procédural

Article 27 – Requêtes ex parte et ex officio

1 Chaque Partie s'assure que les enquêtes ou les poursuites concernant les infractions établies conformément à la présente Convention ne soient pas subordonnées à la déclaration ou à l'accusation émanant d'une victime, du moins quand l'infraction a été commise, en tout ou en partie, sur son territoire.

2 Chaque Partie veille à ce que les victimes d'une infraction commise sur le territoire d'une Partie autre que celle dans laquelle elles résident puissent porter plainte auprès des autorités compétentes de leur Etat de résidence. L'autorité compétente auprès de laquelle la plainte a été déposée, dans la mesure où elle n'exerce pas elle-même sa compétence à cet égard, la transmet sans délai à l'autorité compétente de la Partie sur le territoire de laquelle l'infraction a été commise. Cette plainte est traitée selon le droit interne de la Partie où l'infraction a été commise.

3 Chaque Partie assure, au moyen de mesures législatives ou autres, aux conditions prévues par son droit interne, aux groupes, fondations, associations ou organisations non gouvernementale qui ont pour objectif de lutter contre la traite des êtres humains ou de protéger les droits de la personne humaine, la possibilité d'assister et/ou de soutenir la victime qui y consent au cours des procédures pénales concernant l'infraction établie conformément à l'article 18 de la présente Convention.

Article 28 – Protection des victimes, témoins et personnes collaborant avec les autorités judiciaires

1 Chaque Partie adopte les mesures législatives ou autres nécessaires pour assurer une protection effective et appropriée face aux représailles ou intimidations possibles, notamment au cours des enquêtes et des poursuites à l'encontre des auteurs ou après celles-ci, au profit:

a des victimes ;

b lorsque cela est approprié, des personnes qui fournissent des informations concernant des infractions pénales établies en vertu de l'article 18 la présente Convention ou qui collaborent d'une autre manière avec les autorités chargées des investigations ou des poursuites ;

c des témoins qui font une déposition concernant des infractions pénales établies en vertu de l'article 18 de la présente Convention;

d si nécessaire, des membres de la famille des personnes visées aux alinéas a et c.

2 Chaque Partie adopte les mesures législatives ou autres nécessaires pour assurer et pour offrir divers types de protection. De telles mesures peuvent inclure la protection physique, l'attribution d'un nouveau lieu de résidence, le changement d'identité et l'aide dans l'obtention d'un emploi.

3 Tout enfant bénéficie de mesures de protection spéciales prenant en compte son intérêt supérieur.

4 Chaque Partie adopte les mesures législatives ou autres nécessaires pour assurer, si nécessaire, une protection appropriée face aux repréailles ou intimidations possibles, notamment au cours des enquêtes et des poursuites à l'encontre des auteurs ou après celles-ci, aux membres des groupes, fondations, associations ou organisations non gouvernementales qui exercent une ou plusieurs des activités énoncées à l'article 27, paragraphe 3.

5 Chaque Partie envisage la conclusion d'accords ou d'arrangements avec d'autres Etats afin de mettre en œuvre le présent article.

Article 29 – Autorités spécialisées et instances de coordination

1 Chaque Partie adopte les mesures nécessaires pour que des personnes ou des entités soient spécialisées dans la lutte contre la traite des êtres humains et dans la protection des victimes. Ces personnes

ou entités disposent de l'indépendance nécessaire, dans le cadre des principes fondamentaux du système juridique de cette Partie, pour pouvoir exercer leurs fonctions efficacement et sont libres de toute pression illicite. Lesdites personnes ou le personnel desdites entités doivent disposer d'une formation et des ressources financières adaptées aux fonctions qu'ils exercent.

2 Chaque Partie adopte les mesures nécessaires pour assurer la coordination de la politique et de l'action des services de son administration et des autres organismes publics luttant contre la traite des êtres humains, le cas échéant en mettant sur pied des instances de coordination.

3 Chaque Partie dispense ou renforce la formation des agents responsables de la prévention et de la lutte contre la traite des êtres humains, y compris la formation aux Droits de la personne humaine. Cette formation peut être adaptée aux différents services et est axée, le cas échéant, sur les méthodes utilisées pour empêcher la traite, en poursuivre les auteurs et protéger les droits des victimes, y compris la protection des victimes contre les trafiquants.

4 Chaque Partie envisage de nommer des Rapporteurs Nationaux ou d'autres mécanismes chargés du suivi des activités de lutte contre la traite menées par les institutions de l'Etat et de la mise en œuvre des obligations prévues par la législation nationale.

Article 30 – Procédures judiciaires

Dans le respect de la Convention de Sauvegarde des Droits de l'Homme et des Libertés fondamentales, notamment son article 6, chaque Partie adopte les mesures législatives ou autres nécessaires pour garantir au cours de la procédure judiciaire :

a la protection de la vie privée des victimes et, lorsqu'il y a lieu, de leur identité ;

b la sécurité des victimes et leur protection contre l'intimidation,

selon les conditions prévues par son droit interne et, lorsqu'il s'agit d'enfants victimes, en ayant égard tout particulièrement aux besoins

des enfants et en garantissant leur droit à des mesures de protection spécifiques.

Article 31 – Compétence

1 Chaque Partie adopte les mesures législatives et autres qui se révèlent nécessaires pour établir sa compétence à l'égard de toute infraction pénale établie conformément à la présente Convention, lorsque l'infraction est commise :

- a sur son territoire; ou
- b à bord d'un navire battant pavillon de cette Partie; ou
- c à bord d'un aéronef immatriculé selon les lois de cette Partie; ou
- d par un de ses ressortissants, ou par un apatride ayant sa résidence habituelle sur son territoire, si l'infraction est punissable pénalement là où elle a été commise ou si elle ne relève de la compétence territoriale d'aucun Etat ;
- e à l'encontre de l'un de ses ressortissants.

2 Chaque Partie peut, au moment de la signature ou du dépôt de son instrument de ratification, d'acceptation, d'approbation ou d'adhésion, dans une déclaration adressée au Secrétaire Général du Conseil de l'Europe, préciser qu'il se réserve le droit de ne pas appliquer, ou de n'appliquer que dans des cas ou conditions spécifiques, les règles de compétence définies au paragraphes 1(d) et (e) du présent article ou dans une partie quelconque de ces paragraphes.

3 Chaque Partie adopte les mesures nécessaires pour établir sa compétence à l'égard de toute infraction visées par la présente Convention, lorsque l'auteur présumé de l'infraction est présent sur son territoire et ne peut être extradé vers une autre Partie au seul titre de sa nationalité, après une demande d'extradition.

4 Lorsque plusieurs Parties revendiquent leur compétence à l'égard d'une infraction présumée établie conformément à la présente Convention, les Parties concernées se concertent, lorsque cela est

opportun, afin de déterminer la mieux à même d'exercer les poursuites.

5 Sans préjudice des règles générales de droit international, la présente Convention n'exclut aucune compétence pénale exercée par une Partie conformément à son droit interne.

Chapitre VI – Coopération internationale et coopération avec la société civile

Article 32 – Principes généraux et mesures de coopération internationale

Les Parties coopèrent, conformément aux dispositions de la présente Convention, en application des instruments internationaux et régionaux pertinents applicables, des arrangements reposant sur des législations uniformes ou réciproques et de leur droit interne, dans la mesure la plus large possible aux fins:

- de prévenir et de combattre la traite des êtres humains ;
- de protéger et d'assister les victimes ;
- de mener des investigations ou des procédures concernant les infractions pénales établies conformément à la présente Convention.

Article 33 – Mesures relatives aux personnes menacées ou disparues

1 Si une Partie, sur la foi d'informations dont elle dispose, a des motifs raisonnables de croire que la vie, la liberté ou l'intégrité physique d'une personne visée à l'article 28, paragraphe 1, est en danger immédiat sur le territoire d'une autre Partie, elle doit, dans un tel cas d'urgence, les transmettre sans délai à cette autre Partie afin qu'elle prenne les mesures de protection appropriées.

2 Les Parties à la présente Convention peuvent envisager de renforcer leur coopération dans la recherche des personnes disparues,

en particulier des enfants, si des informations disponibles peuvent laisser penser qu'elles sont victimes de la traite des êtres humains. A cette fin, les Parties peuvent conclure entre elles des traités bilatéraux ou multilatéraux.

Article 34 – Informations

1 La Partie requise informe sans délai la Partie requérante du résultat définitif concernant les mesures entreprises au titre du présent chapitre. La Partie requise informe également sans délai la Partie requérante de toutes circonstances qui rendent impossible l'exécution des mesures sollicitées ou risquent de la retarder considérablement.

2 Une Partie peut, dans les limites de son droit interne et en l'absence de demande préalable, communiquer à une autre Partie des informations obtenues dans le cadre de ses propres enquêtes lorsqu'elle estime que cela pourrait aider la Partie destinataire à engager ou à mener à bien des enquêtes ou des procédures au sujet d'infractions pénales établies conformément à la présente Convention, ou lorsque ces informations pourraient aboutir à une demande de coopération formulée par cette Partie au titre du présent chapitre.

3 Avant de communiquer de telles informations, la Partie qui les fournit peut demander qu'elles restent confidentielles ou qu'elles ne soient utilisées qu'à certaines conditions. Si la Partie destinataire ne peut faire droit à cette demande, elle doit en informer l'autre Partie, qui devra alors déterminer si les informations en question devraient néanmoins être fournies. Si la Partie destinataire accepte les informations aux conditions prescrites, elle sera liée par ces dernières.

4 L'ensemble des informations requises concernant les articles 13, 14 et 16 et qui sont nécessaires à l'attribution des droits qui y sont conférés par ces articles, sont transmises sans délai à la demande de la Partie concernée, dans le respect de l'article 11 de la présente Convention.

Article 35 – Coopération avec la société civile

Chaque Partie encourage les autorités de l'Etat, ainsi que les agents publics, à coopérer avec les organisations non-gouvernementales, les autres organisations pertinentes et les membres de la société civile,

afin d'établir des partenariats stratégiques pour atteindre les buts de la présente Convention.

Chapitre VII – Mécanisme de suivi

Article 36 – Groupe d'experts sur la lutte contre la traite des êtres humains

1 Le Groupe d'experts sur la lutte contre la traite des êtres humains (ci-après dénommé « GRETA ») est chargé de veiller à la mise en œuvre de la présente Convention par les Parties.

2 Le GRETA est composé de 10 membres au minimum et de 15 membres au maximum. La composition du GRETA tient compte d'une participation équilibrée entre les femmes et les hommes et d'une participation géographiquement équilibrée, ainsi que d'une expertise multidisciplinaire. Ses membres sont élus par le Comité des Parties pour un mandat de 4 ans, renouvelable une fois, parmi les ressortissants des Etats Parties à la présente Convention.

3 L'élection des membres du GRETA se fonde sur les principes suivants :

a ils sont choisis parmi des personnalités de haute moralité connues pour leur compétence en matière de droits de la personne humaine, assistance et protection des victimes et lutte contre la traite des êtres humains ou ayant une expérience professionnelle dans les domaines dont traite la présente Convention ;

b ils siègent à titre individuel, sont indépendants et impartiaux dans l'exercice de leurs mandats et se rendent disponibles pour remplir leurs fonctions de manière effective ;

c le GRETA ne peut comprendre plus d'un national du même Etat ;

d ils devraient représenter les principaux systèmes juridiques.

4 La procédure d'élection des membres du GRETA est fixée par le Comité des Ministres, après consultation des Parties à la Convention et en avoir obtenu l'assentiment unanime, dans un délai d'un an à compter de l'entrée en vigueur de la présente Convention. Le GRETA adopte ses propres règles de procédure.

Article 37 – Comité des Parties

1 Le Comité des Parties est composé des représentants au Comité des Ministres du Conseil de l'Europe des Etats membres Parties à la Convention et des représentants des Parties à la Convention qui ne sont pas membres du Conseil de l'Europe.

2 Le Comité des Parties est convoqué par le Secrétaire général du Conseil de l'Europe. Sa première réunion doit se tenir dans un délai d'un an suivant l'entrée en vigueur de la présente Convention afin d'élire les membres du GRETA. Il se réunira par la suite à la demande d'un tiers des Parties, du Président du GRETA ou du Secrétaire général.

3 Le Comité des Parties adopte ses propres règles de procédure.

Article 38 – Procédure

1 La procédure d'évaluation porte sur les Parties à la Convention et est divisée en cycles dont la durée est déterminée par le GRETA. Au début de chaque cycle, le GRETA sélectionne les dispositions particulières sur lesquelles va porter la procédure d'évaluation.

2 Le GRETA détermine les moyens les plus appropriés pour procéder à cette évaluation. Le GRETA peut, en particulier, adopter un questionnaire pour chacun des cycles qui peut servir de base à l'évaluation de la mise en oeuvre par les Parties à la présente Convention. Ce questionnaire est adressé à toutes les Parties. Les Parties répondent à ce questionnaire ainsi qu'à toute autre demande d'information du GRETA.

3 Le GRETA peut solliciter des informations auprès de la société civile.

4 Subsidiairement, le GRETA peut organiser, en coopération avec les autorités nationales et la « personne de contact » désignée

par ces dernières, si nécessaire, avec l'assistance d'experts nationaux indépendants, des visites dans les pays concernés. Lors de ces visites, le GRETA peut se faire assister par des spécialistes dans des domaines spécifiques.

5 Le GRETA établit un projet de rapport contenant ses analyses concernant la mise en œuvre des dispositions sur lesquelles portent la procédure d'évaluation, ainsi que ses suggestions et propositions relatives à la manière dont la Partie concernée peut traiter les problèmes identifiés. Le projet de rapport est transmis pour commentaire à la Partie faisant l'objet de l'évaluation. Ses commentaires sont pris en compte par le GRETA lorsqu'il établit son rapport.

6 Sur cette base, le GRETA adopte son rapport et ses conclusions concernant les mesures prises par la Partie concernée pour mettre en œuvre les dispositions de la présente Convention. Ce rapport et ces conclusions sont envoyés à la Partie concernée et au Comité des Parties. Le rapport et les conclusions du GRETA sont rendus publics dès leur adoption avec les commentaires éventuels de la Partie concernée.

7 Sans préjudice de la procédure prévue aux paragraphes 1 à 6 du présent article, le Comité des Parties peut adopter, sur la base du rapport et des conclusions du GRETA, des recommandations adressées à cette Partie (a) concernant les mesures à prendre pour mettre en œuvre les conclusions du GRETA, si nécessaire en fixant une date pour la soumission d'informations sur leur mise en œuvre et (b) ayant pour objectif de promouvoir la coopération avec cette Partie afin de mettre en œuvre la présente Convention.

Chapitre VIII - Relation avec d'autres instruments internationaux

Article 39 – Relation avec le Protocole additionnel à la Convention des Nations Unies contre la criminalité transnationale organisée visant à prévenir, réprimer et punir la traite des personnes, en particulier des femmes et des enfants

La présente Convention ne porte pas atteinte aux droits et obligations découlant des dispositions du Protocole additionnel à la Convention des Nations Unies contre la criminalité transnationale organisée visant à prévenir, réprimer et punir la traite des personnes, en particulier des femmes et des enfants. La présente Convention a pour but de renforcer la protection instaurée par le Protocole et de développer les normes qu'il énonce.

Article 40 – Relation avec d'autres instruments internationaux

1 La présente Convention ne porte pas atteinte aux droits et obligations découlant des dispositions d'autres instruments internationaux auxquels les Parties à cette Convention sont Parties ou le deviendront et qui contiennent des dispositions relatives aux matières régies par la présente Convention et qui assure une plus grande protection et assistance aux victimes de la traite.

2 Les Parties à la Convention pourront conclure entre elles des accords bilatéraux ou multilatéraux relatifs aux questions réglées par la présente Convention, aux fins de compléter ou de renforcer les dispositions de celle-ci ou pour faciliter l'application des principes qu'elle consacre.

3 Les Parties qui sont membres de l'Union européenne appliquent, dans leurs relations mutuelles, les règles de la Communauté et de l'Union européenne dans la mesure où il existe des règles de la Communauté ou de l'Union européenne régissant le sujet particulier concerné et applicables au cas d'espèce, sans préjudice de l'objet et du but de la

présente Convention et sans préjudice de son entière application à l'égard des autres Parties.

4 Aucune disposition de la présente Convention n'a d'incidences sur les droits, obligations et responsabilités des Etats et des particuliers en vertu du droit international, y compris du droit international humanitaire et du droit international relatif aux droits de l'homme et en particulier, lorsqu'ils s'appliquent, de la Convention de 1951 et du Protocole de 1967 relatifs au statut des réfugiés ainsi que du principe de non-refoulement qui y est énoncé.

Chapitre IX – Amendements à la Convention

Article 41 – Amendements

1 Tout amendement à la présente Convention proposé par une Partie devra être communiqué au Secrétaire Général du Conseil de l'Europe et être transmis par ce dernier aux Etats membres du Conseil de l'Europe, à tout autre Etat signataire, à tout Etat Partie, à la Communauté européenne et à tout Etat invité à signer la présente Convention, conformément aux dispositions de l'article 42, ainsi qu'à tout Etat qui a été invité à adhérer à la présente Convention conformément aux dispositions de l'article 43.

2 Tout amendement proposé par une Partie sera communiqué au GRETA, qui transmettra au Comité des Ministres son avis sur l'amendement proposé.

3 Le Comité des Ministres examinera l'amendement proposé et l'avis formulé sur celui-ci par le GRETA; il pourra alors, après consultation des Parties à la Convention et en avoir obtenu l'assentiment unanime, adopter cet amendement.

4 Le texte de tout amendement adopté par le Comité des Ministres conformément au paragraphe 3 du présent article sera communiqué aux Parties, en vue de son acceptation.

5 Tout amendement adopté conformément au paragraphe 3

du présent article entrera en vigueur le premier jour du mois suivant l'expiration d'une période d'un mois après la date à laquelle toutes les Parties auront informé le Secrétaire Général qu'elles l'ont accepté.

Chapitre X – Clauses finales

Article 42 – Signature et entrée en vigueur

1 La présente Convention est ouverte à la signature des Etats membres du Conseil de l'Europe, des Etats non membres ayant participé à son élaboration, ainsi que de la Communauté européenne.

2 La présente Convention est soumise à ratification, acceptation ou approbation. Les instruments de ratification, d'acceptation ou d'approbation sont déposés près le Secrétaire Général du Conseil de l'Europe.

3 La présente Convention entrera en vigueur le premier jour du mois suivant l'expiration d'une période de trois mois après la date à laquelle 10 Signataires, dont au moins 8 Etats membres du Conseil de l'Europe, auront exprimé leur consentement à être liés par la Convention, conformément aux dispositions du paragraphe précédent.

4 Si un Etat visé au paragraphe 1, ou la Communauté européenne, exprime ultérieurement son consentement à être lié par la Convention, cette dernière entrera en vigueur, à son égard, le premier jour du mois suivant l'expiration d'une période de trois mois après la date du dépôt de l'instrument de ratification, d'acceptation ou d'approbation.

Article 43 – Adhésion à la Convention

1 Après l'entrée en vigueur de la présente Convention, le Comité des Ministres du Conseil de l'Europe pourra, après consultation des Parties à la Convention et en avoir obtenu l'assentiment unanime, inviter tout Etat non membre du Conseil de l'Europe n'ayant pas participé à l'élaboration de la Convention à adhérer à la présente Convention par une décision prise à la majorité prévue à l'Article 20 *d.* du Statut du Conseil de l'Europe, et à l'unanimité des voix des représentants des Etats contractants ayant

le droit de siéger au Comité des Ministres.

2 Pour tout Etat adhérent, la Convention entrera en vigueur le premier jour du mois suivant l'expiration d'une période de trois mois après la date du dépôt de l'instrument d'adhésion près le Secrétaire Général du Conseil de l'Europe.

Article 44 – Application territoriale

1 Tout Etat, ou la Communauté européenne, peut, au moment de la signature ou au moment du dépôt de son instrument de ratification, d'acceptation, d'approbation ou d'adhésion, désigner le ou les territoires auxquels s'appliquera la présente Convention.

2 Toute Partie peut, à tout autre moment par la suite, par une déclaration adressée au Secrétaire Général du Conseil de l'Europe, étendre l'application de la présente Convention à tout autre territoire désigné dans cette déclaration et dont il assure les relations internationales ou au nom duquel il est autorisé à prendre des engagements. La Convention entrera en vigueur à l'égard de ce territoire le premier jour du mois suivant l'expiration d'une période de trois mois après la date de réception de la déclaration par le Secrétaire Général.

3 Toute déclaration faite en vertu des deux paragraphes précédents pourra, à l'égard de tout territoire désigné dans cette déclaration, être retirée par notification adressée au Secrétaire Général du Conseil de l'Europe. Ce retrait prendra effet le premier jour du mois suivant l'expiration d'une période de trois mois après la date de réception de la notification par le Secrétaire Général.

Article 45 – Réserves

Aucune réserve n'est admise aux dispositions de la présente Convention, à l'exception de celle prévue à l'article 31, paragraphe 2.

Article 46 – Dénonciation

1 Toute Partie peut, à tout moment, dénoncer la présente Convention en adressant une notification au Secrétaire Général du

Conseil de l'Europe.

2 Cette dénonciation prendra effet le premier jour du mois suivant l'expiration d'une période de trois mois après la date de réception de la notification par le Secrétaire Général.

Article 47 – Notification

Le Secrétaire Général du Conseil de l'Europe notifiera aux Etats membres du Conseil de l'Europe, à tout Etat signataire, à tout Etat Partie, à la Communauté européenne, à tout Etat ayant été invité à signer la présente Convention conformément à l'article 42, et à tout Etat invité à adhérer à la Convention, conformément à l'article 43:

- a toute signature ;
- b le dépôt de tout instrument de ratification, d'acceptation, d'approbation ou d'adhésion;
- c toute date d'entrée en vigueur de la présente Convention, conformément aux articles 42 et 43;
- d tout amendement adopté conformément à l'article 41, ainsi que la date d'entrée en vigueur dudit amendement;
- e toute dénonciation faite en vertu des dispositions de l'article 46;
- f tout autre acte, notification ou communication ayant trait à la présente Convention ;
- g toute réserve en vertu de l'article 45.

En foi de quoi, les soussignés, dûment autorisés à cet effet, ont signé la présente Convention.

Fait à Varsovie, le 16 mai 2005, en français et en anglais, les deux textes faisant également foi, en un seul exemplaire qui sera déposé dans les archives du Conseil de l'Europe. Le Secrétaire Général du Conseil de l'Europe en communiquera copie certifiée conforme à chacun des Etats membres du Conseil de l'Europe, aux Etats non membres ayant participé

à l'élaboration de la présente Convention, à la Communauté européenne et à tout autre Etat invité à adhérer à la présente Convention.

***Règles concernant la procédure
d'évaluation de la mise en œuvre de la
Convention du Conseil de l'Europe sur la
lutte contre la traite des êtres humains par
les Parties***

*adoptées le 17 juin 2009 et modifiées le 21 novembre 2014
entrées en vigueur le 1^{er} janvier 2015*

Le *Groupe d'experts sur la lutte contre la traite des êtres humains* (GRETA),

Vu la *Convention du Conseil de l'Europe sur la lutte contre la traite des êtres humains* (STCE n° 197),

Vu son *Règlement intérieur*,

Conformément au paragraphe 1 de l'article 36 de la Convention, le GRETA est chargé de veiller à la mise en œuvre de cette Convention par les Parties,

Agissant en vertu des paragraphes 1 à 6 de l'article 38 de la Convention,

Arrête les présentes règles :

PARTIE I : PROCÉDURE D'ÉVALUATION

Règle 1 – Évaluation divisée en cycles

Le *Groupe d'experts sur la lutte contre la traite des êtres humains* (ci-après dénommé « le GRETA ») procède à une évaluation de la mise en œuvre de la *Convention du Conseil de l'Europe sur la lutte contre la traite des êtres humains* (ci-après dénommée « la Convention ») par les Parties suivant une procédure divisée en cycles.

Règle 2 – Durée des cycles

La durée d'un cycle est de quatre ans, à moins que le GRETA n'en décide autrement à l'unanimité.

Règle 3 – Initiation des cycles

Le premier cycle d'évaluation portant sur une Partie s'ouvre par l'envoi à la Partie du questionnaire concernant ce cycle, au plus tôt un an et au plus tard deux ans après l'entrée en vigueur de la Convention à l'égard de la Partie concernée. Chacun des cycles suivants portant sur une Partie s'ouvre par l'envoi à la Partie du questionnaire concernant ce cycle, quatre ans après que la Partie a reçu le questionnaire précédent, à moins que le GRETA n'en décide autrement en vertu de la règle 2 ci-dessus concernant

la durée du cycle précédent.

Chaque cycle d'évaluation s'applique à toutes les Parties, à moins que le GRETA n'en décide autrement à l'unanimité.

Règle 4 – Dispositions à évaluer

Le GRETA sélectionne les dispositions spécifiques de la Convention sur lesquelles portera chaque cycle d'évaluation.

Pour le premier cycle d'évaluation, le GRETA sélectionne les dispositions de la Convention permettant d'obtenir une vue d'ensemble de la mise en œuvre de la Convention par chacune des Parties.

PARTIE II : MOYENS D'ÉVALUATION

Règle 5 – Questionnaire et réponses

Pour chaque cycle d'évaluation, le GRETA élabore un questionnaire sur la mise en œuvre, par les Parties, des dispositions de la Convention sur lesquelles porte la procédure d'évaluation. Le questionnaire est public.

Le questionnaire est adressé aux Parties, si possible par l'intermédiaire de la « personne de contact » nommée par ces dernières pour faire la liaison avec le GRETA. Les Parties y répondent dans le délai fixé par le GRETA. Les Parties répondent à toutes les questions, de manière détaillée, et joignent à leur réponse tous les textes de référence. Elles envoient la réponse au/à la Secrétaire exécutif/ve de la Convention.

Le GRETA publie les réponses au questionnaire, à moins que la Partie concernée ne s'y oppose.

Règle 6 – Demandes d'informations complémentaires

Le GRETA peut demander des informations complémentaires aux Parties s'il apparaît que les réponses au questionnaire sont incomplètes ou manquent de clarté ou s'il est nécessaire de compléter ou clarifier des informations obtenues à l'occasion des visites dans les pays concernés. Les dispositions du paragraphe 2 de la règle 5 ci-dessus s'appliquent

mutatis mutandis.

Le GRETA décide si la demande d'informations complémentaires est publique ou confidentielle.

Le GRETA traite les réponses aux demandes d'informations complémentaires de manière confidentielle à moins qu'une Partie ne sollicite sa publication.

Règle 7 – Demandes urgentes d'informations

Si le GRETA reçoit des informations fiables révélant une situation problématique qui appelle une réaction immédiate afin de prévenir ou limiter l'étendue de graves violations de la Convention ou leur nombre, il peut adresser une demande urgente d'informations à une ou plusieurs Parties à la Convention.

Au vu des informations fournies par la ou les Parties concernées, ainsi que toute autre information fiable dont il dispose, le GRETA peut désigner des rapporteur(e)s pour évaluer la situation en question et, si nécessaire, effectuer une visite dans la ou les Parties concernées.

Le GRETA transmet ses constatations et conclusions tirées de l'évaluation de la ou des Parties concernées et les rend publiques, accompagnées des éventuels commentaires de la ou des Parties concernées.

Lorsque le GRETA ne siège pas, le Bureau peut, en cas d'urgence, décider au nom du GRETA qu'une demande urgente d'informations soit faite et qu'une visite dans la ou les Parties concernées soit effectuée. Le/la Président/e fait rapport au GRETA lors de sa prochaine réunion de toute action qui aura été prise en vertu de cette règle.

Règle 8 – Informations de la société civile

Le GRETA peut décider d'adresser le questionnaire adopté en conformité avec la règle 5 ci-dessus ou toute autre demande d'information à des organisations non-gouvernementales spécifiques, à d'autres organisations pertinentes et à des membres de la société civile œuvrant sur le territoire des Parties, qui sont invités à y répondre dans le délai fixé par le GRETA. Ils doivent intervenir dans le domaine de la lutte contre la

traite et inclure des coalitions nationales d'organisations, ou des sections nationales d'organisations internationales non gouvernementales. De plus, ils doivent avoir accès à des sources d'information fiables et être capables de procéder aux vérifications nécessaires de ces informations. Les réponses au questionnaire ou demandes d'information sont envoyées au/à la Secrétaire exécutif/ve de la Convention.

Le GRETA traite les réponses au questionnaire ou aux demandes d'informations de manière confidentielle à moins que celui ou celle qui a répondu ne sollicite sa publication.

Règle 9 – Visites dans les pays concernés

Subsidiairement aux informations soumises par écrit, le GRETA peut décider d'effectuer une visite dans le pays concerné s'il considère que cela est nécessaire afin de compléter ces informations ou d'évaluer la mise en œuvre pratique des mesures adoptées.

Le GRETA désigne les membres de la délégation chargée d'effectuer la visite, à savoir les rapporteur(e)s chargé(e)s du rapport sur la Partie concernée et, si nécessaire, un ou plusieurs autres membres du GRETA. Un membre du GRETA qui est ressortissant de la Partie concernée ne peut pas être membre de la délégation. La délégation est accompagnée d'un(e) ou de plusieurs membres du secrétariat de la Convention et, au besoin, d'interprètes. Le GRETA peut aussi décider que la délégation soit assistée de spécialistes de domaines spécifiques.

Le GRETA informe la Partie de son intention d'effectuer la visite. La visite de la Partie concernée est organisée et effectuée en coopération avec la « personne de contact » nommée par cette dernière pour faire la liaison avec le GRETA. Le GRETA peut aussi, si nécessaire, décider qu'un(e) ou plusieurs expert(e)s nationaux/les indépendant(e)s aideront la délégation à organiser la visite.

La délégation chargée d'effectuer la visite décide de son programme. Elle décide des dates de la visite et organise des rencontres avec les instances gouvernementales en coopération avec la « personne de contact ». Les rencontres avec des organisations non-gouvernementales spécifiques, les autres organisations pertinentes et des membres de la société civile sont organisées directement avec eux.

A l'issue de sa visite, la délégation présente ses constatations au GRETA.

Règle 10 – Autres moyens d'évaluation

Le GRETA peut décider d'autres moyens appropriés pour évaluer la mise en œuvre de la Convention par les Parties. Le GRETA peut, en particulier, organiser des auditions d'acteurs de la lutte contre la traite et avoir recours par ailleurs à des expert(e)s ou consultant(e)s.

Le GRETA traite de manière confidentielle les informations recueillies.

Règle 11 – Communications reçues

Le/La Secrétaire exécutif/ve porte à l'attention du GRETA toute communication adressée à ce dernier, à moins que les informations qu'elle contient échappent à son domaine de compétence.

Toute communication pertinente reçue par un membre du GRETA est transmise au/à la Secrétaire exécutif/ve, qui la porte à l'attention du GRETA.

Règle 12 – Langues de communication avec le GRETA

Les réponses au questionnaire et toute demande d'information ainsi que toute autre communication adressées au GRETA sont soumises dans une des langues officielles du Conseil de l'Europe, qui sont le français et l'anglais.

PARTIE III : RAPPORTS ET CONCLUSIONS

Règle 13 – Rapporteur(e)s

Le GRETA désigne des rapporteur(e)s pour chaque rapport d'évaluation de la mise en œuvre de la Convention par les Parties.

Règle 14 – Projet de rapport

Les rapporteur(e)s élaborent un projet de rapport comprenant une partie descriptive, une partie analytique et des conclusions. La partie

descriptive contient les faits concernant la mise en œuvre, par la Partie, des dispositions de la Convention soumises à l'évaluation s'appuyant sur les réponses au questionnaire et sur toute autre information collectée par le GRETA. La partie analytique contient des observations dûment motivées sur la mise en œuvre des dispositions par la Partie. Les conclusions incluent des suggestions et des propositions relatives à la manière dont la Partie peut traiter les problèmes identifiés.

Le projet de rapport est examiné, discuté et approuvé par le GRETA en réunion plénière.

Le projet de rapport, tel qu'il a été approuvé par le GRETA, est transmis à la Partie concernée, qui est invitée à soumettre ses commentaires dans le délai fixé par le GRETA.

Le GRETA traite de manière confidentielle le projet de rapport et les commentaires soumis par la Partie concernée.

Règle 15 – Rapport et conclusions

Si la Partie concernée soumet des commentaires sur le projet de rapport dans le délai fixé par le GRETA, ceux-ci sont pris en compte par le GRETA lorsqu'il établit son rapport et ses conclusions.

Le GRETA adopte son rapport et ses conclusions à la majorité des deux tiers des voix exprimées.

Le rapport et les conclusions sont transmis à la Partie concernée, qui est invitée à soumettre ses derniers commentaires dans un délai d'un mois à compter de l'adoption.

Le rapport et les conclusions du GRETA sont rendus publics, accompagnés des derniers commentaires éventuels de la Partie concernée, à l'expiration du délai d'un mois pour soumettre des commentaires, et sont envoyés au Comité des Parties.

Une stratégie de communication effective est élaborée pour accroître l'impact des rapports et conclusions du GRETA.

PARTIE IV : TECHNOLOGIES DE L'INFORMATION

Règle 16 – Utilisation des technologies de l'information

En vue de faciliter le fonctionnement efficace du mécanisme de suivi et la tâche de tous les acteurs concernés, on aura recours aux technologies de l'information, y compris à d'éventuelles applications informatiques spécifiques, à tous les stades de la procédure d'évaluation de la mise en œuvre de la Convention par les Parties.

PARTIE V : AMENDEMENTS

Règle 17 – Modification des Règles

Les présentes Règles peuvent être modifiées par une décision prise à la majorité des membres du GRETA.

***Convention européenne
pour la prévention
de la torture et des peines
ou traitements inhumains
ou dégradants***

Série des traités européens - n° 126

Strasbourg, 26.XI.1987

Les Etats membres du Conseil de l'Europe, signataires de la présente Convention,

Vu les dispositions de la Convention de sauvegarde des Droits de l'Homme et des Libertés fondamentales;

Rappelant qu'aux termes de l'article 3 de la même Convention, «nul ne peut être soumis à la torture ni à des peines ou traitements inhumains ou dégradants»;

Constatant que les personnes qui se prétendent victimes de violations de l'article 3 peuvent se prévaloir du mécanisme prévu par cette Convention;

Convaincus que la protection des personnes privées de liberté contre la torture et les peines ou traitements inhumains ou dégradants pourrait être renforcée par un mécanisme non judiciaire, à caractère préventif, fondé sur des visites.

Sont convenus de ce qui suit:

Chapitre I

Article 1

Il est institué un Comité européen pour la prévention de la torture et des peines ou traitements inhumains ou dégradants (ci-après dénommé: «le Comité»). Par le moyen de visites, le Comité examine le traitement des personnes privées de liberté en vue de renforcer, le cas échéant, leur protection contre la torture et les peines ou traitements inhumains ou dégradants.

Article 2

Chaque Partie autorise la visite, conformément à la présente Convention, de tout lieu relevant de sa juridiction où des personnes sont privées de liberté par une autorité publique.

Article 3

Le Comité et les autorités nationales compétentes de la Partie concernée coopèrent en vue de l'application de la présente Convention.

Chapitre II

Article 4

1 Le Comité se compose d'un nombre de membres égal à celui des Parties.

2 Les membres du Comité sont choisis parmi des personnalités de haute moralité, connues pour leur compétence en matière de droits de l'homme ou ayant une expérience professionnelle dans les domaines dont traite la présente Convention.

3 Le Comité ne peut comprendre plus d'un national du même Etat.

4 Les membres siègent à titre individuel, sont indépendants et impartiaux dans l'exercice de leurs mandats et se rendent disponibles pour remplir leurs fonctions de manière effective.

Article 5

1 Les membres du Comité sont élus par le Comité des Ministres du Conseil de l'Europe à la majorité absolue des voix, sur une liste de noms dressée par le Bureau de l'Assemblée Consultative du Conseil de l'Europe; la délégation nationale à l'Assemblée Consultative de chaque Partie présente trois candidats dont deux au moins sont de sa nationalité.

2 La même procédure est suivie pour pourvoir les sièges devenus vacants.

3 Les membres du Comité sont élus pour une durée de quatre ans. Ils ne sont rééligibles qu'une fois. Toutefois, en ce qui concerne les membres désignés à la première élection, les fonctions de trois membres prendront fin à l'issue d'une période de deux ans. Les membres dont les fonctions

prendront fin au terme de la période initiale de deux ans sont désignés par tirage au sort effectué par le Secrétaire Général du Conseil de l'Europe immédiatement après qu'il aura été procédé à la première élection.

Article 6

1 Le Comité siège à huis clos. Le quorum est constitué par la majorité de ses membres. Les décisions du Comité sont prises à la majorité des membres présents, sous réserve des dispositions de l'article 10, paragraphe 2.

2 Le Comité établit son règlement intérieur.

3 Le Secrétariat du Comité est assuré par le Secrétaire Général du Conseil de l'Europe.

Chapitre III

Article 7

1 Le Comité organise la visite des lieux visés à l'article 2. Outre des visites périodiques, le Comité peut organiser toute autre visite lui paraissant exigée par les circonstances.

2 Les visites sont effectuées en règle générale par au moins deux membres du Comité. Ce dernier peut, s'il l'estime nécessaire, être assisté par des experts et des interprètes.

Article 8

1 Le Comité notifie au gouvernement de la Partie concernée son intention d'effectuer une visite. A la suite d'une telle notification, le Comité est habilité à visiter, à tout moment, les lieux visés à l'article 2.

2 Une Partie doit fournir au Comité les facilités suivantes pour l'accomplissement de sa tâche:

a l'accès à son territoire et le droit de s'y déplacer sans restrictions;

b tous renseignements sur les lieux où se trouvent des personnes privées de liberté;

c la possibilité de se rendre à son gré dans tout lieu où se trouvent des personnes privées de liberté, y compris le droit de se déplacer sans entrave à l'intérieur de ces lieux;

d toute autre information dont dispose la Partie et qui est nécessaire au Comité pour l'accomplissement de sa tâche.

En recherchant cette information, le Comité tient compte des règles de droit et de déontologie applicables au niveau national.

3 Le Comité peut s'entretenir sans témoin avec les personnes privées de liberté.

4 Le Comité peut entrer en contact librement avec toute personne dont il pense qu'elle peut lui fournir des informations utiles.

5 S'il y a lieu, le Comité communique sur le champ des observations aux autorités compétentes de la Partie concernée.

Article 9

1 Dans des circonstances exceptionnelles, les autorités compétentes de la Partie concernée peuvent faire connaître au Comité leurs objections à la visite au moment envisagé par le Comité ou au lieu déterminé que ce Comité a l'intention de visiter. De telles objections ne peuvent être faites que pour des motifs de défense nationale ou de sûreté publique ou en raison de troubles graves dans les lieux où des personnes sont privées de liberté, de l'état de santé d'une personne ou d'un interrogatoire urgent, dans une enquête en cours, en relation avec une infraction pénale grave.

2 Suite à de telles objections, le Comité et la Partie se consultent immédiatement afin de clarifier la situation et pour parvenir à un accord sur des dispositions permettant au Comité d'exercer ses fonctions aussi rapidement que possible. Ces dispositions peuvent comprendre le transfert dans un autre endroit de toute personne que le Comité a l'intention de visiter. En attendant que la visite puisse avoir lieu, la Partie fournit au Comité des informations sur toute personne concernée.

Article 10

1 Après chaque visite, le Comité établit un rapport sur les faits constatés à l'occasion de celle-ci en tenant compte de toutes observations éventuellement présentées par la Partie concernée. Il transmet à cette dernière son rapport qui contient les recommandations qu'il juge nécessaires. Le Comité peut entrer en consultation avec la Partie en vue de suggérer, s'il y a lieu, des améliorations dans la protection des personnes privées de liberté.

2 Si la Partie ne coopère pas ou refuse d'améliorer la situation à la lumière des recommandations du Comité, celui-ci peut décider, à la majorité des deux tiers de ses membres, après que la Partie aura eu la possibilité de s'expliquer, de faire une déclaration publique à ce sujet.

Article 11

1 Les informations recueillies par le Comité à l'occasion d'une visite, son rapport et ses consultations avec la Partie concernée sont confidentiels.

2 Le Comité publie son rapport ainsi que tout commentaire de la Partie concernée, lorsque celle-ci le demande.

3 Toutefois, aucune donnée à caractère personnel ne doit être rendue publique sans le consentement explicite de la personne concernée.

Article 12

Chaque année, le Comité soumet au Comité des Ministres, en tenant compte des règles de confidentialité prévues à l'article 11, un rapport général sur ses activités, qui est transmis à l'Assemblée Consultative et rendu public.

Article 13

Les membres du Comité, les experts et les autres personnes qui l'assistent sont soumis, durant leur mandat et après son expiration, à l'obligation de garder secrets les faits ou informations dont ils ont connaissance dans l'accomplissement de leurs fonctions.

Article 14

1 Les noms des personnes qui assistent le Comité sont indiqués dans la notification faite en vertu de l'article 8, paragraphe 1.

2 Les experts agissent sur les instructions et sous la responsabilité du Comité. Ils doivent posséder une compétence et une expérience propres aux matières relevant de la présente Convention et sont liés par les mêmes obligations d'indépendance, d'impartialité et de disponibilité que les membres du Comité.

3 Exceptionnellement, une Partie peut déclarer qu'un expert ou une autre personne qui assiste le Comité ne peut pas être admis à participer à la visite d'un lieu relevant de sa juridiction.

Chapitre IV

Article 15

Chaque Partie communique au Comité le nom et l'adresse de l'autorité compétente pour recevoir les notifications adressées à son gouvernement et ceux de tout agent de liaison qu'elle peut avoir désigné.

Article 16

Le Comité, ses membres et les experts mentionnés à l'article 7, paragraphe 2, jouissent des privilèges et immunités prévus par l'annexe à la présente Convention.

Article 17

1 La présente Convention ne porte pas atteinte aux dispositions de droit interne ou des accords internationaux qui assurent une plus grande protection aux personnes privées de liberté.

2 Aucune disposition de la présente Convention ne peut être interprétée comme une limite ou une dérogation aux compétences des organes de la Convention européenne des Droits de l'Homme ou aux

obligations assumées par les Parties en vertu de cette Convention.

3 Le Comité ne visitera pas les lieux que des représentants ou délégués de puissances protectrices ou du Comité international de la Croix Rouge visitent effectivement et régulièrement en vertu des Conventions de Genève du 12 août 1949 et de leurs Protocoles additionnels du 8 juin 1977.

Chapitre V

Article 18

La présente Convention est ouverte à la signature des Etats membres du Conseil de l'Europe. Elle sera soumise à ratification, acceptation ou approbation. Les instruments de ratification, d'acceptation ou d'approbation seront déposés près le Secrétaire Général du Conseil de l'Europe.

Article 19

1 La présente Convention entrera en vigueur le premier jour du mois qui suit l'expiration d'une période de trois mois après la date à laquelle sept Etats membres du Conseil de l'Europe auront exprimé leur consentement à être liés par la Convention conformément aux dispositions de l'article 18.

2 Pour tout Etat membre qui exprimera ultérieurement son consentement à être lié par la Convention, celle-ci entrera en vigueur le premier jour du mois qui suit l'expiration d'une période de trois mois après la date du dépôt de l'instrument de ratification, d'acceptation ou d'approbation.

Article 20

1 Tout Etat peut, au moment de la signature ou au moment du dépôt de son instrument de ratification, d'acceptation ou d'approbation, désigner le ou les territoires auxquels s'appliquera la présente Convention.

2 Tout Etat peut, à tout autre moment par la suite, par une

déclaration adressée au Secrétaire Général du Conseil de l'Europe, étendre l'application de la présente Convention à tout autre territoire désigné dans la déclaration. La Convention entrera en vigueur à l'égard de ce territoire le premier jour du mois qui suit l'expiration d'une période de trois mois après la date de réception de la déclaration par le Secrétaire Général.

3 Toute déclaration faite en vertu des deux paragraphes précédents pourra être retirée, en ce qui concerne tout territoire désigné dans cette déclaration, par notification adressée au Secrétaire Général. Le retrait prendra effet le premier jour du mois qui suit l'expiration d'une période de trois mois après la date de réception de la notification par le Secrétaire Général.

Article 21

Aucune réserve n'est admise aux dispositions de la présente Convention.

Article 22

1 Toute Partie peut, à tout moment, dénoncer la présente Convention en adressant une notification au Secrétaire Général du Conseil de l'Europe.

2 La dénonciation prendra effet le premier jour du mois qui suit l'expiration d'une période de douze mois après la date de réception de la notification par le Secrétaire Général.

Article 23

Le Secrétaire Général du Conseil de l'Europe notifiera aux Etats membres du Conseil de l'Europe:

- a toute signature;
- b le dépôt de tout instrument de ratification, d'acceptation ou d'approbation;
- c toute date d'entrée en vigueur de la présente Convention conformément à ses articles 19 et 20;

d tout autre acte, notification ou communication ayant trait à la présente Convention, à l'exception des mesures prévues aux articles 8 et 10.

En foi de quoi, les soussignés, dûment autorisés à cet effet, ont signé la présente Convention.

Fait à Strasbourg, le 26 novembre 1987, en français et en anglais, les deux textes faisant également foi, en un seul exemplaire qui sera déposé dans les archives du Conseil de l'Europe. Le Secrétaire Général du Conseil de l'Europe en communiquera copie certifiée conforme à chacun des Etats membres du Conseil de l'Europe.

Annexe - Privilèges et immunités (article 16)

1 Aux fins de la présente annexe, les références aux membres du Comité incluent les experts mentionnés à l'article 7, paragraphe 2.

2 Les membres du Comité jouissent, pendant l'exercice de leurs fonctions ainsi qu'au cours des voyages accomplis dans l'exercice de leurs fonctions, des privilèges et immunités suivants:

a immunités d'arrestation ou de détention et de saisie de leurs bagages personnels et, en ce qui concerne les actes accomplis par eux en leur qualité officielle, y compris leurs paroles et écrits, immunités de toute juridiction;

b exemption à l'égard de toutes mesures restrictives relatives à leur liberté de mouvement: sortie de et rentrée dans leur pays de résidence et entrée dans le et sortie du pays dans lequel ils exercent leurs fonctions, ainsi qu'à l'égard de toutes formalités d'enregistrement des étrangers, dans les pays visités ou traversés par eux dans l'exercice de leurs fonctions.

3 Au cours des voyages accomplis dans l'exercice de leurs fonctions, les membres du Comité se voient accorder, en matière de douane et de contrôle des changes:

a par leur propre gouvernement, les mêmes facilités que celles reconnues aux hauts fonctionnaires se rendant à l'étranger en mission officielle temporaire;

b par les gouvernements des autres Parties, les mêmes facilités que celles

reconnues aux représentants de gouvernements étrangers en mission officielle temporaire.

4 Les documents et papiers du Comité sont inviolables, pour autant qu'ils concernent l'activité du Comité.

La correspondance officielle et autres communications officielles du Comité ne peuvent être retenues ou censurées.

5 En vue d'assurer aux membres du Comité une complète liberté de parole et une complète indépendance dans l'accomplissement de leurs fonctions, l'immunité de juridiction en ce qui concerne les paroles ou les écrits ou les actes émanant d'eux dans l'accomplissement de leurs fonctions continuera à leur être accordée même après que le mandat de ces personnes aura pris fin.

6 Les privilèges et immunités sont accordés aux membres du Comité, non pour leur bénéfice personnel, mais dans le but d'assurer en toute indépendance l'exercice de leurs fonctions. Le Comité a seul qualité pour prononcer la levée des immunités; il a non seulement le droit, mais le devoir de lever l'immunité d'un de ses membres dans tous les cas où, à son avis, l'immunité empêcherait que justice ne soit faite et où l'immunité peut être levée sans nuire au but pour lequel elle est accordée.

***Protocole n° 1
à la convention européenne
pour la prévention de la torture
et des peines ou traitements
inhumains ou dégradants***

Série des traités européens - n° 151

Strasbourg, 4.XI.1993

Les Etats membres du Conseil de l'Europe, signataires du présent Protocole à la Convention européenne pour la prévention de la torture et des peines ou traitements inhumains ou dégradants, signée à Strasbourg le 26 novembre 1987 (ci-après dénommée «la Convention»),

Considérant qu'il est opportun de permettre aux Etats non membres du Conseil de l'Europe d'adhérer, sur invitation du Comité des Ministres, à la Convention,

Sont convenus de ce qui suit:

Article 1

Le paragraphe 1 de l'article 5 de la Convention est complété par un alinéa ainsi rédigé:

«En cas d'élection d'un membre du Comité au titre d'un Etat non membre du Conseil de l'Europe, le Bureau de l'Assemblée Consultative invite le parlement de l'Etat concerné à présenter trois candidats, dont deux au moins seront de sa nationalité. L'élection par le Comité des Ministres aura lieu après consultation de la Partie concernée.»

Article 2

L'article 12 de la Convention se lit comme suit:

«Chaque année, le Comité soumet au Comité des Ministres, en tenant compte des règles de confidentialité prévues à l'article 11, un rapport général sur ses activités, qui est transmis à l'Assemblée Consultative, ainsi qu'à tout Etat non membre du Conseil de l'Europe partie à la Convention, et rendu public.»

Article 3

Le texte de l'article 18 de la Convention devient le paragraphe 1 du même article et est complété par un paragraphe 2 ainsi rédigé:

«2 Le Comité des Ministres du Conseil de l'Europe peut inviter tout Etat non membre du Conseil de l'Europe à adhérer à la Convention.»

Article 4

Au paragraphe 2 de l'article 19 de la Convention, le mot «membre» est supprimé et les mots «ou d'approbation,» sont remplacés par «d'approbation ou d'adhésion.».

Article 5

Au paragraphe 1 de l'article 20 de la Convention, les mots «ou d'approbation» sont remplacés par «d'approbation ou d'adhésion,».

Article 6

1 La phrase introductive de l'article 23 de la Convention se lit comme suit:

«Le Secrétaire Général du Conseil de l'Europe notifiera aux Etats membres ainsi qu'à tout Etat non membre du Conseil de l'Europe partie à la Convention:»

2 A la lettre b de l'article 23 de la Convention, les mots «ou d'approbation;» sont remplacés par «d'approbation ou d'adhésion;».

Article 7

1 Le présent Protocole est ouvert à la signature des Etats membres du Conseil de l'Europe signataires de la Convention, qui peuvent exprimer leur consentement à être liés par:

a signature sans réserve de ratification, d'acceptation ou d'approbation;
ou

b signature sous réserve de ratification, d'acceptation ou d'approbation, suivie de ratification, d'acceptation ou d'approbation.

2 Les instruments de ratification, d'acceptation ou d'approbation seront déposés près le Secrétaire Général du Conseil de l'Europe.

Article 8

Le présent Protocole entrera en vigueur le premier jour du mois qui suit l'expiration d'une période de trois mois après la date à laquelle toutes les Parties à la Convention auront exprimé leur consentement à être liées par le Protocole, conformément aux dispositions de l'article 7.

Article 9

Le Secrétaire Général du Conseil de l'Europe notifiera aux Etats membres du Conseil de l'Europe:

- a toute signature;
- b le dépôt de tout instrument de ratification, d'acceptation ou d'approbation;
- c la date d'entrée en vigueur du présent Protocole, conformément à l'article 8;
- d tout autre acte, notification ou communication ayant trait au présent Protocole.

En foi de quoi, les soussignés, dûment autorisés à cet effet, ont signé le présent Protocole.

Fait à Strasbourg, le 4 novembre 1993, en français et en anglais, les deux textes faisant également foi, en un seul exemplaire qui sera déposé dans les archives du Conseil de l'Europe. Le Secrétaire Général du Conseil de l'Europe en communiquera copie certifiée conforme à chacun des Etats membres du Conseil de l'Europe.

***Protocole n° 2
à la Convention européenne
pour la prévention de la torture
et des peines ou traitements
inhumains ou dégradants***

Série des traités européens - n° 152

Strasbourg, 4.XI.1993

Les Etats, signataires du présent Protocole à la Convention européenne pour la prévention de la torture et des peines ou traitements inhumains ou dégradants, signée à Strasbourg le 26 novembre 1987 (ci-après dénommée «la Convention»),

Convaincus de l'opportunité de permettre aux membres du Comité européen pour la prévention de la torture et des peines ou traitements inhumains ou dégradants (ci-après dénommé «le Comité») d'être rééligibles deux fois;

Considérant, en outre, la nécessité de garantir un renouvellement équilibré des membres du Comité,

Sont convenus de ce qui suit:

Article 1

1 La deuxième phrase du paragraphe 3 de l'article 5 de la Convention se lit comme suit:

«Ils sont rééligibles deux fois.»

2 L'article 5 de la Convention est complété par des paragraphes 4 et 5 ainsi rédigés:

« 4 Afin d'assurer dans la mesure du possible le renouvellement d'une moitié du Comité tous les deux ans, le Comité des Ministres peut, avant de procéder à toute élection ultérieure, décider qu'un ou plusieurs mandats de membres à élire auront une durée autre que quatre ans sans que cette durée toutefois puisse excéder six ans ou être inférieure à deux ans.

5 Dans le cas où il y a lieu de conférer plusieurs mandats et lorsque le Comité des Ministres fait application du paragraphe précédent, la répartition des mandats s'opère suivant un tirage au sort effectué par le Secrétaire Général du Conseil de l'Europe, immédiatement après l'élection.»

Article 2

1 Le présent Protocole est ouvert à la signature des Etats signataires de la Convention ou adhérant à celle-ci, qui peuvent exprimer leur consentement à être liés par:

a signature sans réserve de ratification, d'acceptation ou d'approbation;
ou

b signature sous réserve de ratification, d'acceptation ou d'approbation, suivie de ratification, d'acceptation ou d'approbation.

2 Les instruments de ratification, d'acceptation ou d'approbation seront déposés près le Secrétaire Général du Conseil de l'Europe.

Article 3

Le présent Protocole entrera en vigueur le premier jour du mois qui suit l'expiration d'une période de trois mois après la date à laquelle toutes les Parties à la Convention auront exprimé leur consentement à être liées par le Protocole, conformément aux dispositions de l'article 2.

Article 4

Le Secrétaire Général du Conseil de l'Europe notifiera aux Etats membres du Conseil de l'Europe et aux Etats non membres parties à la Convention:

a toute signature;

b le dépôt de tout instrument de ratification, d'acceptation ou d'approbation;

c la date d'entrée en vigueur du présent Protocole, conformément à l'article 3;

d tout autre acte, notification ou communication ayant trait au présent Protocole.

En foi de quoi, les soussignés, dûment autorisés à cet effet, ont signé le présent Protocole.

Fait à Strasbourg, le 4 novembre 1993, en français et en anglais, les deux textes faisant également foi, en un seul exemplaire qui sera déposé dans les archives du Conseil de l'Europe. Le Secrétaire Général du Conseil de l'Europe en communiquera copie certifiée conforme à chacun des Etats membres du Conseil de l'Europe.

***Convention du Conseil de l'Europe
sur la prévention et la lutte
contre la violence à l'égard des femmes
et la violence domestique***

Série des Traités du Conseil de l'Europe - n° 210

Istanbul, 11.V.2011

Préambule

Les Etats membres du Conseil de l'Europe et les autres signataires de la présente Convention,

Rappelant la Convention de sauvegarde des droits de l'homme et des libertés fondamentales (STE n° 5, 1950) et ses Protocoles, la Charte sociale européenne (STE n° 35, 1961, révisée en 1996, STE n° 163), la Convention du Conseil de l'Europe sur la lutte contre la traite des êtres humains (STCE n° 197, 2005) et la Convention du Conseil de l'Europe sur la protection des enfants contre l'exploitation et les abus sexuels (STCE n° 201, 2007);

Rappelant les recommandations suivantes du Comité des Ministres aux Etats membres du Conseil de l'Europe : la Recommandation Rec(2002)5 sur la protection des femmes contre la violence, la Recommandation CM/Rec(2007)17 sur les normes et mécanismes d'égalité entre les femmes et les hommes, la Recommandation CM/Rec(2010)10 sur le rôle des femmes et des hommes dans la prévention et la résolution des conflits et la consolidation de la paix, et les autres recommandations pertinentes;

Tenant compte du volume croissant de la jurisprudence de la Cour européenne des droits de l'homme qui établit des normes importantes en matière de violence à l'égard des femmes;

Ayant à l'esprit le Pacte international relatif aux droits civils et politiques (1966), le Pacte international relatif aux droits économiques, sociaux et culturels (1966), la Convention des Nations Unies sur l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes (« CEDEF », 1979) et son Protocole facultatif (1999) ainsi que la Recommandation générale n° 19 du Comité de la CEDEF sur la violence à l'égard des femmes, la Convention des Nations Unies relative aux droits de l'enfant (1989) et ses Protocoles facultatifs (2000) et la Convention des Nations Unies relative aux droits des personnes handicapées (2006);

Ayant à l'esprit le Statut de Rome de la Cour pénale internationale (2002);

Rappelant les principes de base du droit humanitaire international, et en particulier la Convention (IV) de Genève relative à la protection des personnes civiles en temps de guerre (1949) et ses Protocoles additionnels I et II (1977);

Condamnant toutes les formes de violence à l'égard des femmes et de violence domestique;

Reconnaissant que la réalisation *de jure* et *de facto* de l'égalité entre les femmes et les hommes est un élément clé dans la prévention de la violence à l'égard des femmes;

Reconnaissant que la violence à l'égard des femmes est une manifestation des rapports de force historiquement inégaux entre les femmes et les hommes ayant conduit à la domination et à la discrimination des femmes par les hommes, privant ainsi les femmes de leur pleine émancipation;

Reconnaissant que la nature structurelle de la violence à l'égard des femmes est fondée sur le genre, et que la violence à l'égard des femmes est un des mécanismes sociaux cruciaux par lesquels les femmes sont maintenues dans une position de subordination par rapport aux hommes;

Reconnaissant avec une profonde préoccupation que les femmes et les filles sont souvent exposées à des formes graves de violence telles que la violence domestique, le harcèlement sexuel, le viol, le mariage forcé, les crimes commis au nom du prétendu « honneur » et les mutilations génitales, lesquelles constituent une violation grave des droits humains des femmes et des filles et un obstacle majeur à la réalisation de l'égalité entre les femmes et les hommes;

Reconnaissant les violations constantes des droits de l'homme en situation de conflits armés affectant la population civile, et en particulier les femmes, sous la forme de viols et de violences sexuelles généralisés ou systématiques et la potentialité d'une augmentation de la violence fondée sur le genre aussi bien pendant qu'après les conflits;

Reconnaissant que les femmes et les filles sont exposées à un risque plus élevé de violence fondée sur le genre que ne le sont les hommes;

Reconnaissant que la violence domestique affecte les femmes de manière disproportionnée et que les hommes peuvent également être victimes de violence domestique;

Reconnaissant que les enfants sont des victimes de la violence domestique, y compris en tant que témoins de violence au sein de la famille;

Aspirant à créer une Europe libre de violence à l'égard des femmes et de violence domestique,

Sont convenus de ce qui suit :

Chapitre I – Buts, définitions, égalité et non-discrimination, obligations générales

Article 1 – Buts de la Convention

1 La présente Convention a pour buts :

a de protéger les femmes contre toutes les formes de violence, et de prévenir, poursuivre et éliminer la violence à l'égard des femmes et la violence domestique;

b de contribuer à éliminer toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes et de promouvoir l'égalité réelle entre les femmes et les hommes, y compris par l'autonomisation des femmes;

c de concevoir un cadre global, des politiques et des mesures de protection et d'assistance pour toutes les victimes de violence à l'égard des femmes et de violence domestique;

d de promouvoir la coopération internationale en vue d'éliminer la violence à l'égard des femmes et la violence domestique;

e de soutenir et d'assister les organisations et services répressifs pour coopérer de manière effective afin d'adopter une approche intégrée visant

à éliminer la violence à l'égard des femmes et la violence domestique.

2 Afin d'assurer une mise en œuvre effective de ses dispositions par les Parties, la présente Convention établit un mécanisme de suivi spécifique.

Article 2 – Champ d'application de la Convention

1 La présente Convention s'applique à toutes les formes de violence à l'égard des femmes, y compris la violence domestique, qui affecte les femmes de manière disproportionnée.

2 Les Parties sont encouragées à appliquer la présente Convention à toutes les victimes de violence domestique. Les Parties portent une attention particulière aux femmes victimes de violence fondée sur le genre dans la mise en œuvre des dispositions de la présente Convention.

3 La présente Convention s'applique en temps de paix et en situation de conflit armé.

Article 3 – Définitions

Aux fins de la présente Convention :

a le terme « violence à l'égard des femmes » doit être compris comme une violation des droits de l'homme et une forme de discrimination à l'égard des femmes, et désigne tous les actes de violence fondés sur le genre qui entraînent, ou sont susceptibles d'entraîner pour les femmes, des dommages ou souffrances de nature physique, sexuelle, psychologique ou économique, y compris la menace de se livrer à de tels actes, la contrainte ou la privation arbitraire de liberté, que ce soit dans la vie publique ou privée;

b le terme « violence domestique » désigne tous les actes de violence physique, sexuelle, psychologique ou économique qui surviennent au sein de la famille ou du foyer ou entre des anciens ou actuels conjoints ou partenaires, indépendamment du fait que l'auteur de l'infraction partage ou a partagé le même domicile que la victime;

c le terme « genre » désigne les rôles, les comportements, les activités et les attributions socialement construits, qu'une société donnée considère comme appropriés pour les femmes et les hommes;

d le terme « violence à l'égard des femmes fondée sur le genre » désigne toute violence faite à l'égard d'une femme parce qu'elle est une femme ou affectant les femmes de manière disproportionnée;

e le terme « victime » désigne toute personne physique qui est soumise aux comportements spécifiés aux points a et b;

f le terme « femme » inclut les filles de moins de 18 ans.

Article 4 – Droits fondamentaux, égalité et non - discrimination

1 Les Parties prennent les mesures législatives et autres nécessaires pour promouvoir et protéger le droit de chacun, en particulier des femmes, de vivre à l'abri de la violence aussi bien dans la sphère publique que dans la sphère privée.

2 Les Parties condamnent toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes et prennent, sans retard, les mesures législatives et autres nécessaires pour la prévenir, en particulier :

- en inscrivant dans leurs constitutions nationales ou toute autre disposition législative appropriée, le principe de l'égalité entre les femmes et les hommes, et en assurant l'application effective dudit principe;
- en interdisant la discrimination à l'égard des femmes, y compris le cas échéant par le recours à des sanctions;
- en abrogeant toutes les lois et pratiques qui discriminent les femmes.

3 La mise en œuvre des dispositions de la présente Convention par les Parties, en particulier les mesures visant à protéger les droits des victimes, doit être assurée sans discrimination aucune, fondée notamment sur le sexe, le genre, la race, la couleur, la langue, la religion, les opinions politiques ou toute autre opinion, l'origine nationale ou sociale, l'appartenance à une minorité nationale, la fortune, la naissance,

l'orientation sexuelle, l'identité de genre, l'âge, l'état de santé, le handicap, le statut marital, le statut de migrant ou de réfugié, ou toute autre situation.

4 Les mesures spécifiques qui sont nécessaires pour prévenir et protéger les femmes contre la violence fondée sur le genre ne sont pas considérées comme discriminatoires en vertu de la présente Convention.

Article 5 – Obligations de l'Etat et diligence voulue

1 Les Parties s'abstiennent de commettre tout acte de violence à l'égard des femmes et s'assurent que les autorités, les fonctionnaires, les agents et les institutions étatiques, ainsi que les autres acteurs qui agissent au nom de l'Etat se comportent conformément à cette obligation.

2 Les Parties prennent les mesures législatives et autres nécessaires pour agir avec la diligence voulue afin de prévenir, enquêter sur, punir, et accorder une réparation pour les actes de violence couverts par le champ d'application de la présente Convention commis par des acteurs non étatiques.

Article 6 – Politiques sensibles au genre

Les Parties s'engagent à inclure une perspective de genre dans la mise en œuvre et l'évaluation de l'impact des dispositions de la présente Convention et à promouvoir et mettre en œuvre de manière effective des politiques d'égalité entre les femmes et les hommes, et d'autonomisation des femmes.

Chapitre II – Politiques intégrées et collecte des données

Article 7 – Politiques globales et coordonnées

1 Les Parties prennent les mesures législatives et autres nécessaires pour adopter et mettre en œuvre des politiques nationales effectives, globales et coordonnées, incluant toutes les mesures pertinentes pour

prévenir et combattre toutes les formes de violence couvertes par le champ d'application de la présente Convention, et offrir une réponse globale à la violence à l'égard des femmes.

2 Les Parties veillent à ce que les politiques mentionnées au paragraphe 1 placent les droits de la victime au centre de toutes les mesures et soient mises en œuvre par le biais d'une coopération effective entre toutes les agences, institutions et organisations pertinentes.

3 Les mesures prises conformément au présent article doivent impliquer, le cas échéant, tous les acteurs pertinents tels que les agences gouvernementales, les parlements et les autorités nationales, régionales et locales, les institutions nationales des droits de l'homme et les organisations de la société civile.

Article 8 – Ressources financières

Les Parties allouent des ressources financières et humaines appropriées pour la mise en œuvre adéquate des politiques intégrées, mesures et programmes visant à prévenir et combattre toutes les formes de violence couvertes par le champ d'application de la présente Convention, y compris ceux réalisés par les organisations non gouvernementales et la société civile.

Article 9 – Organisations non gouvernementales et société civile

Les Parties reconnaissent, encouragent et soutiennent, à tous les niveaux, le travail des organisations non gouvernementales pertinentes et de la société civile qui sont actives dans la lutte contre la violence à l'égard des femmes et établissent une coopération effective avec ces organisations.

Article 10 – Organe de coordination

1 Les Parties désignent ou établissent un ou plusieurs organes officiels responsables pour la coordination, la mise en œuvre, le suivi et l'évaluation des politiques et des mesures prises afin de prévenir et combattre toutes les formes de violence couvertes par la présente Convention. Ces organes coordonnent la collecte des données

mentionnées à l'article 11, analysent et en diffusent les résultats.

2 Les Parties veillent à ce que les organes désignés ou établis conformément au présent article reçoivent des informations de nature générale portant sur les mesures prises conformément au chapitre VIII.

3 Les Parties veillent à ce que les organes désignés ou établis conformément au présent article aient la capacité de communiquer directement et d'encourager des relations avec leurs homologues dans les autres Parties.

Article 11 – Collecte des données et recherche

1 Aux fins de la mise en œuvre de la présente Convention, les Parties s'engagent :

a à collecter les données statistiques désagrégées pertinentes, à intervalle régulier, sur les affaires relatives à toutes les formes de violence couvertes par le champ d'application de la présente Convention;

b à soutenir la recherche dans les domaines relatifs à toutes les formes de violence couvertes par le champ d'application de la présente Convention, afin d'étudier leurs causes profondes et leurs effets, leur fréquence et les taux de condamnation, ainsi que l'efficacité des mesures prises pour mettre en œuvre la présente Convention.

2 Les Parties s'efforcent d'effectuer des enquêtes basées sur la population, à intervalle régulier, afin d'évaluer l'étendue et les tendances de toutes les formes de violence couvertes par le champ d'application de la présente Convention.

3 Les Parties fournissent les informations collectées conformément au présent article au groupe d'experts, mentionné à l'article 66 de la présente Convention, afin de stimuler la coopération internationale et de permettre une comparaison internationale.

4 Les Parties veillent à ce que les informations collectées conformément au présent article soient mises à la disposition du public.

Chapitre III – Prévention

Article 12 – Obligations générales

1 Les Parties prennent les mesures nécessaires pour promouvoir les changements dans les modes de comportement socioculturels des femmes et des hommes en vue d'éradiquer les préjugés, les coutumes, les traditions et toute autre pratique fondés sur l'idée de l'infériorité des femmes ou sur un rôle stéréotypé des femmes et des hommes.

2 Les Parties prennent les mesures législatives et autres nécessaires afin de prévenir toutes les formes de violence couvertes par le champ d'application de la présente Convention par toute personne physique ou morale.

3 Toutes les mesures prises conformément au présent chapitre tiennent compte et traitent des besoins spécifiques des personnes rendues vulnérables du fait de circonstances particulières, et placent les droits de l'homme de toutes les victimes en leur centre.

4 Les Parties prennent les mesures nécessaires afin d'encourager tous les membres de la société, en particulier les hommes et les garçons, à contribuer activement à la prévention de toutes les formes de violence couvertes par le champ d'application de la présente Convention.

5 Les Parties veillent à ce que la culture, la coutume, la religion, la tradition ou le prétendu « honneur » ne soient pas considérés comme justifiant des actes de violence couverts par le champ d'application de la présente Convention.

6 Les Parties prennent les mesures nécessaires pour promouvoir des programmes et des activités visant l'autonomisation des femmes.

Article 13 – Sensibilisation

1 Les Parties promeuvent ou conduisent, régulièrement et à tous les niveaux, des campagnes ou des programmes de sensibilisation y compris en coopération avec les institutions nationales des droits de l'homme et les organes compétents en matière d'égalité, la société civile et les organisations non gouvernementales, notamment les organisations

de femmes, le cas échéant, pour accroître la prise de conscience et la compréhension par le grand public des différentes manifestations de toutes les formes de violence couvertes par le champ d'application de la présente Convention et leurs conséquences sur les enfants, et de la nécessité de les prévenir.

2 Les Parties assurent une large diffusion parmi le grand public d'informations sur les mesures disponibles pour prévenir les actes de violence couverts par le champ d'application de la présente Convention.

Article 14 – Education

1 Les Parties entreprennent, le cas échéant, les actions nécessaires pour inclure dans les programmes d'étude officiels et à tous les niveaux d'enseignement du matériel d'enseignement sur des sujets tels que l'égalité entre les femmes et les hommes, les rôles non stéréotypés des genres, le respect mutuel, la résolution non violente des conflits dans les relations interpersonnelles, la violence à l'égard des femmes fondée sur le genre, et le droit à l'intégrité personnelle, adapté au stade de développement des apprenants.

2 Les Parties entreprennent les actions nécessaires pour promouvoir les principes mentionnés au paragraphe 1 dans les structures éducatives informelles ainsi que dans les structures sportives, culturelles et de loisirs, et les médias.

Article 15 – Formation des professionnels

1 Les Parties dispensent ou renforcent la formation adéquate des professionnels pertinents ayant affaire aux victimes ou aux auteurs de tous les actes de violence couverts par le champ d'application de la présente Convention, sur la prévention et la détection de cette violence, l'égalité entre les femmes et les hommes, les besoins et les droits des victimes, ainsi que sur la manière de prévenir la victimisation secondaire.

2 Les Parties encouragent l'inclusion dans la formation mentionnée au paragraphe 1, d'une formation sur la coopération coordonnée interinstitutionnelle afin de permettre une gestion globale et adéquate des orientations dans les affaires de violence couverte par le champ d'application de la présente Convention.

Article 16 – Programmes préventifs d’intervention et de traitement

1 Les Parties prennent les mesures législatives ou autres nécessaires pour établir ou soutenir des programmes visant à apprendre aux auteurs de violence domestique à adopter un comportement non violent dans les relations interpersonnelles en vue de prévenir de nouvelles violences et de changer les schémas comportementaux violents.

2 Les Parties prennent les mesures législatives ou autres nécessaires pour établir ou soutenir des programmes de traitement destinés à prévenir la récidive des auteurs d’infractions, en particulier des auteurs d’infractions à caractère sexuel.

3 En prenant les mesures mentionnées aux paragraphes 1 et 2, les Parties veillent à ce que la sécurité, le soutien et les droits de l’homme des victimes soient une priorité et que, le cas échéant, ces programmes soient établis et mis en œuvre en étroite coordination avec les services spécialisés dans le soutien aux victimes.

Article 17 – Participation du secteur privé et des médias

1 Les Parties encouragent le secteur privé, le secteur des technologies de l’information et de la communication et les médias, dans le respect de la liberté d’expression et de leur indépendance, à participer à l’élaboration et à la mise en œuvre des politiques, ainsi qu’à mettre en place des lignes directrices et des normes d’autorégulation pour prévenir la violence à l’égard des femmes et renforcer le respect de leur dignité.

2 Les Parties développent et promeuvent, en coopération avec les acteurs du secteur privé, les capacités des enfants, parents et éducateurs à faire face à un environnement des technologies de l’information et de la communication qui donne accès à des contenus dégradants à caractère sexuel ou violent qui peuvent être nuisibles.

Chapitre IV – Protection et soutien

Article 18 – Obligations générales

1 Les Parties prennent les mesures législatives ou autres nécessaires pour protéger toutes les victimes contre tout nouvel acte de violence.

2 Les Parties prennent les mesures législatives ou autres nécessaires, conformément à leur droit interne, pour veiller à ce qu'il existe des mécanismes adéquats pour mettre en œuvre une coopération effective entre toutes les agences étatiques pertinentes, y compris les autorités judiciaires, les procureurs, les services répressifs, les autorités locales et régionales, ainsi que les organisations non gouvernementales et les autres organisations ou entités pertinentes pour la protection et le soutien des victimes et des témoins de toutes les formes de violence couvertes par le champ d'application de la présente Convention, y compris en se référant aux services de soutien généraux et spécialisés visés aux articles 20 et 22 de la présente Convention.

3 Les Parties veillent à ce que les mesures prises conformément à ce chapitre:

- soient fondées sur une compréhension fondée sur le genre de la violence à l'égard des femmes et de la violence domestique, et se concentrent sur les droits de l'homme et la sécurité de la victime;

- soient fondées sur une approche intégrée qui prenne en considération la relation entre les victimes, les auteurs des infractions, les enfants et leur environnement social plus large;

- visent à éviter la victimisation secondaire;

- visent l'autonomisation et l'indépendance économique des femmes victimes de violence;

- permettent, le cas échéant, la mise en place d'un ensemble de services de protection et de soutien dans les mêmes locaux;

– répondent aux besoins spécifiques des personnes vulnérables, y compris les enfants victimes, et leur soient accessibles.

4 La fourniture de services ne doit pas dépendre de la volonté des victimes d'engager des poursuites ou de témoigner contre tout auteur d'infraction.

5 Les Parties prennent les mesures adéquates pour garantir une protection consulaire ou autre, et un soutien à leurs ressortissants et aux autres victimes ayant droit à cette protection conformément à leurs obligations découlant du droit international.

Article 19 – Information

Les Parties prennent les mesures législatives ou autres nécessaires pour que les victimes reçoivent une information adéquate et en temps opportun sur les services de soutien et les mesures légales disponibles, dans une langue qu'elles comprennent.

Article 20 – Services de soutien généraux

1 Les Parties prennent les mesures législatives ou autres nécessaires pour que les victimes aient accès à des services facilitant leur rétablissement. Ces mesures devraient inclure, si nécessaire, des services tels que le conseil juridique et psychologique, l'assistance financière, les services de logement, l'éducation, la formation et l'assistance en matière de recherche d'emploi.

2 Les Parties prennent les mesures législatives ou autres nécessaires pour que les victimes aient accès à des services de santé et des services sociaux, que les services disposent des ressources adéquates et que les professionnels soient formés afin de fournir une assistance aux victimes et de les orienter vers les services adéquats.

Article 21 – Soutien en matière de plaintes individuelles/collectives

Les Parties veillent à ce que les victimes bénéficient d'informations sur les mécanismes régionaux et internationaux de plaintes individuelles/

collectives applicables et de l'accès à ces mécanismes. Les Parties promeuvent la mise à disposition d'un soutien sensible et avisé aux victimes dans la présentation de leurs plaintes.

Article 22 – Services de soutien spécialisés

1 Les Parties prennent les mesures législatives ou autres nécessaires pour fournir ou aménager, selon une répartition géographique adéquate, des services de soutien spécialisés immédiats, à court et à long terme, à toute victime ayant fait l'objet de tout acte de violence couvert par le champ d'application de la présente Convention.

2 Les Parties fournissent ou aménagent des services de soutien spécialisés pour toutes les femmes victimes de violence et leurs enfants.

Article 23 – Refuges

Les Parties prennent les mesures législatives ou autres nécessaires pour permettre la mise en place de refuges appropriés, facilement accessibles et en nombre suffisant, afin d'offrir des logements sûrs pour les victimes, en particulier les femmes et leurs enfants, et pour les aider de manière proactive.

Article 24 – Permanences téléphoniques

Les Parties prennent les mesures législatives ou autres nécessaires pour mettre en place à l'échelle nationale des permanences téléphoniques gratuites, accessibles vingt-quatre heures sur vingt-quatre, sept jours sur sept, pour fournir aux personnes qui appellent, de manière confidentielle ou dans le respect de leur anonymat, des conseils concernant toutes les formes de violence couvertes par le champ d'application de la présente Convention.

Article 25 – Soutien aux victimes de violence sexuelle

Les Parties prennent les mesures législatives ou autres nécessaires pour permettre la mise en place de centres d'aide d'urgence pour les victimes de viols et de violences sexuelles, appropriés, facilement accessibles et en nombre suffisant, afin de leur dispenser un examen médical et médico-

légal, un soutien lié au traumatisme et des conseils.

Article 26 – Protection et soutien des enfants témoins

1 Les Parties prennent les mesures législatives ou autres nécessaires pour que, dans l'offre des services de protection et de soutien aux victimes, les droits et les besoins des enfants témoins de toutes les formes de violence couvertes par le champ d'application de la présente Convention soient dûment pris en compte.

2 Les mesures prises conformément au présent article incluent les conseils psychosociaux adaptés à l'âge des enfants témoins de toutes les formes de violence couvertes par le champ d'application de la présente Convention et tiennent dûment compte de l'intérêt supérieur de l'enfant.

Article 27 – Signalement

Les Parties prennent les mesures nécessaires pour encourager toute personne témoin de la commission de tout acte de violence couvert par le champ d'application de la présente Convention, ou qui a de sérieuses raisons de croire qu'un tel acte pourrait être commis ou que des nouveaux actes de violence sont à craindre, à les signaler aux organisations ou autorités compétentes.

Article 28 – Signalement par les professionnels

Les Parties prennent les mesures nécessaires pour que les règles de confidentialité imposées par leur droit interne à certains professionnels ne constituent pas un obstacle à la possibilité, dans les conditions appropriées, d'adresser un signalement aux organisations ou autorités compétentes s'ils ont de sérieuses raisons de croire qu'un acte grave de violence couvert par le champ d'application de la présente Convention a été commis et que de nouveaux actes graves de violence sont à craindre.

Chapitre V – Droit matériel

Article 29 – Procès civil et voies de droit

1 Les Parties prennent les mesures législatives ou autres nécessaires pour fournir aux victimes des recours civils adéquats à l'encontre de l'auteur de l'infraction.

2 Conformément aux principes généraux du droit international, les Parties prennent les mesures législatives ou autres nécessaires pour fournir aux victimes des réparations civiles adéquates à l'encontre des autorités étatiques ayant manqué à leur devoir de prendre des mesures de prévention ou de protection nécessaires dans la limite de leurs pouvoirs.

Article 30 – Indemnisation

1 Les Parties prennent les mesures législatives ou autres nécessaires pour que les victimes aient le droit de demander une indemnisation de la part des auteurs de toute infraction établie conformément à la présente Convention.

2 Une indemnisation adéquate par Etat devrait être octroyée à ceux qui ont subi des atteintes graves à l'intégrité corporelle ou à la santé, dans la mesure où le préjudice n'est pas couvert par d'autres sources, notamment par l'auteur de l'infraction, par les assurances ou par les services sociaux et médicaux financés par l'Etat. Cela n'empêche pas les Parties de demander à l'auteur de l'infraction le remboursement de l'indemnisation octroyée, à condition que la sécurité de la victime soit dûment prise en compte.

3 Les mesures prises conformément au paragraphe 2 doivent garantir l'octroi de l'indemnisation dans un délai raisonnable.

Article 31 – Garde, droit de visite et sécurité

1 Les Parties prennent les mesures législatives ou autres nécessaires pour que, lors de la détermination des droits de garde et de visite concernant les enfants, les incidents de violence couverts par le

champ d'application de la présente Convention soient pris en compte.

2 Les Parties prennent les mesures législatives ou autres nécessaires pour que l'exercice de tout droit de visite ou de garde ne compromette pas les droits et la sécurité de la victime ou des enfants.

Article 32 – Conséquences civiles des mariages forcés

Les Parties prennent les mesures législatives ou autres nécessaires pour que les mariages contractés en ayant recours à la force puissent être annulables, annulés ou dissous sans faire peser sur la victime une charge financière ou administrative excessive.

Article 33 – Violence psychologique

Les Parties prennent les mesures législatives ou autres nécessaires pour ériger en infraction pénale le fait, lorsqu'il est commis intentionnellement, de porter gravement atteinte à l'intégrité psychologique d'une personne par la contrainte ou les menaces.

Article 34 – Harcèlement

Les Parties prennent les mesures législatives ou autres nécessaires pour ériger en infraction pénale le fait, lorsqu'il est commis intentionnellement, d'adopter, à plusieurs reprises, un comportement menaçant dirigé envers une autre personne, conduisant celle-ci à craindre pour sa sécurité.

Article 35 – Violence physique

Les Parties prennent les mesures législatives ou autres nécessaires pour ériger en infraction pénale le fait, lorsqu'il est commis intentionnellement, de commettre des actes de violence physique à l'égard d'une autre personne.

Article 36 – Violence sexuelle, y compris le viol

1 Les Parties prennent les mesures législatives ou autres nécessaires pour ériger en infraction pénale, lorsqu'ils sont commis intentionnellement:

- a la pénétration vaginale, anale ou orale non consentie, à caractère sexuel, du corps d'autrui avec toute partie du corps ou avec un objet;
- b les autres actes à caractère sexuel non consentis sur autrui;
- c le fait de contraindre autrui à se livrer à des actes à caractère sexuel non consentis avec un tiers.

2 Le consentement doit être donné volontairement comme résultat de la volonté libre de la personne considérée dans le contexte des circonstances environnantes.

3 Les Parties prennent les mesures législatives ou autres nécessaires pour que les dispositions du paragraphe 1 s'appliquent également à des actes commis contre les anciens ou actuels conjoints ou partenaires, conformément à leur droit interne.

Article 37 – Mariages forcés

1 Les Parties prennent les mesures législatives ou autres nécessaires pour ériger en infraction pénale le fait, lorsqu'il est commis intentionnellement, de forcer un adulte ou un enfant à contracter un mariage.

2 Les Parties prennent les mesures législatives ou autres nécessaires pour ériger en infraction pénale le fait, lorsqu'il est commis intentionnellement, de tromper un adulte ou un enfant afin de l'emmener sur le territoire d'une Partie ou d'un Etat autre que celui où il réside avec l'intention de le forcer à contracter un mariage.

Article 38 – Mutilations génitales féminines

Les Parties prennent les mesures législatives ou autres nécessaires pour ériger en infractions pénales, lorsqu'ils sont commis intentionnellement :

- a l'excision, l'infibulation ou toute autre mutilation de la totalité ou partie des labia majora, labia minora ou clitoris d'une femme;
- b le fait de contraindre une femme à subir tout acte énuméré au point a ou de lui fournir les moyens à cette fin;

c le fait d'inciter ou de contraindre une fille à subir tout acte énuméré au point a ou de lui fournir les moyens à cette fin.

Article 39 – Avortement et stérilisation forcés

Les Parties prennent les mesures législatives ou autres nécessaires pour ériger en infractions pénales, lorsqu'ils sont commis intentionnellement :

a le fait de pratiquer un avortement chez une femme sans son accord préalable et éclairé;

b le fait de pratiquer une intervention chirurgicale qui a pour objet ou pour effet de mettre fin à la capacité d'une femme de se reproduire naturellement sans son accord préalable et éclairé ou sans sa compréhension de la procédure.

Article 40 – Harcèlement sexuel

Les Parties prennent les mesures législatives ou autres nécessaires pour que toute forme de comportement non désiré, verbal, non-verbal ou physique, à caractère sexuel, ayant pour objet ou pour effet de violer la dignité d'une personne, en particulier lorsque ce comportement crée un environnement intimidant, hostile, dégradant, humiliant ou offensant, soit soumise à des sanctions pénales ou autres sanctions légales.

Article 41 – Aide ou complicité et tentative

1 Les Parties prennent les mesures législatives ou autres nécessaires pour ériger en infractions pénales, lorsqu'elles sont commises intentionnellement, l'aide ou la complicité dans la commission des infractions établies conformément aux articles 33, 34, 35, 36, 37, 38.a et 39 de la présente Convention.

2 Les Parties prennent les mesures législatives ou autres nécessaires pour ériger en infractions pénales, lorsqu'elles sont commises intentionnellement, les tentatives de commission des infractions établies conformément aux articles 35, 36, 37, 38.a et 39 de la présente Convention.

Article 42 – Justification inacceptable des infractions pénales, y compris les crimes commis au nom du prétendu « honneur »

1 Les Parties prennent les mesures législatives ou autres nécessaires pour s'assurer que, dans les procédures pénales diligentées à la suite de la commission de l'un des actes de violence couverts par le champ d'application de la présente Convention, la culture, la coutume, la religion, la tradition ou le prétendu « honneur » ne soient pas considérés comme justifiant de tels actes. Cela couvre, en particulier, les allégations selon lesquelles la victime aurait transgressé des normes ou coutumes culturelles, religieuses, sociales ou traditionnelles relatives à un comportement approprié.

2 Les Parties prennent les mesures législatives ou autres nécessaires pour que l'incitation faite par toute personne à un enfant de commettre tout acte mentionné au paragraphe 1 ne diminue pas la responsabilité pénale de cette personne pour les actes commis.

Article 43 – Application des infractions pénales

Les infractions établies conformément à la présente Convention s'appliquent indépendamment de la nature de la relation entre la victime et l'auteur de l'infraction.

Article 44 – Compétence

1 Les Parties prennent les mesures législatives ou autres nécessaires pour établir leur compétence à l'égard de toute infraction établie conformément à la présente Convention, lorsque l'infraction est commise :

- a sur leur territoire; ou
- b à bord d'un navire battant leur pavillon; ou
- c à bord d'un aéronef immatriculé selon leurs lois internes; ou
- d par un de leurs ressortissants; ou

e par une personne ayant sa résidence habituelle sur leur territoire.

2 Les Parties s'efforcent de prendre les mesures législatives ou autres nécessaires pour établir leur compétence à l'égard de toute infraction établie conformément à la présente Convention, lorsque l'infraction est commise contre l'un de leurs ressortissants ou contre une personne ayant sa résidence habituelle sur leur territoire.

3 Pour la poursuite des infractions établies conformément aux articles 36, 37, 38 et 39 de la présente Convention, les Parties prennent les mesures législatives ou autres nécessaires pour que l'établissement de leur compétence ne soit pas subordonné à la condition que les faits soient également incriminés sur le territoire où ils ont été commis.

4 Pour la poursuite des infractions établies conformément aux articles 36, 37, 38 et 39 de la présente Convention, les Parties prennent les mesures législatives ou autres nécessaires pour que l'établissement de leur compétence au titre des points d et e du paragraphe 1 ne soit pas subordonné à la condition que la poursuite soit précédée d'une plainte de la victime ou d'une dénonciation de l'Etat du lieu où l'infraction a été commise.

5 Les Parties prennent les mesures législatives ou autres nécessaires pour établir leur compétence à l'égard de toute infraction établie conformément à la présente Convention, dans les cas où l'auteur présumé est présent sur leur territoire et ne peut être extradé vers une autre Partie uniquement en raison de sa nationalité.

6 Lorsque plusieurs Parties revendiquent leur compétence à l'égard d'une infraction présumée établie conformément à la présente Convention, les Parties concernées se concertent, le cas échéant, afin de déterminer la mieux à même d'exercer les poursuites.

7 Sans préjudice des règles générales de droit international, la présente Convention n'exclut aucune compétence pénale exercée par une Partie conformément à son droit interne.

Article 45 – Sanctions et mesures

1 Les Parties prennent les mesures législatives ou autres nécessaires pour que les infractions établies conformément à la présente Convention soient passibles de sanctions effectives, proportionnées et dissuasives, au regard de leur gravité. Celles-ci incluent, le cas échéant, des peines privatives de liberté pouvant donner lieu à l'extradition.

2 Les Parties peuvent adopter d'autres mesures à l'égard des auteurs d'infractions, telles que :

- le suivi ou la surveillance de la personne condamnée;
- la déchéance des droits parentaux si l'intérêt supérieur de l'enfant, qui peut inclure la sécurité de la victime, ne peut être garanti d'aucune autre façon.

Article 46 – Circonstances aggravantes

Les Parties prennent les mesures législatives ou autres nécessaires afin que les circonstances suivantes, pour autant qu'elles ne relèvent pas déjà des éléments constitutifs de l'infraction, puissent, conformément aux dispositions pertinentes de leur droit interne, être prises en compte en tant que circonstances aggravantes lors de la détermination des peines relatives aux infractions établies conformément à la présente Convention :

- a l'infraction a été commise à l'encontre d'un ancien ou actuel conjoint ou partenaire, conformément au droit interne, par un membre de la famille, une personne cohabitant avec la victime, ou une personne ayant abusé de son autorité;
- b l'infraction, ou les infractions apparentées, ont été commises de manière répétée;
- c l'infraction a été commise à l'encontre d'une personne rendue vulnérable du fait de circonstances particulières;
- d l'infraction a été commise à l'encontre ou en présence d'un enfant;

- e l'infraction a été commise par deux ou plusieurs personnes agissant ensemble;
- f l'infraction a été précédée ou accompagnée d'une violence d'une extrême gravité;
- g l'infraction a été commise avec l'utilisation ou la menace d'une arme;
- h l'infraction a entraîné de graves dommages physiques ou psychologiques pour la victime;
- i l'auteur a été condamné antérieurement pour des faits de nature similaire.

Article 47 – Condamnations dans une autre Partie

Les Parties prennent les mesures législatives ou autres nécessaires pour prévoir la possibilité de prendre en compte, dans le cadre de l'appréciation de la peine, les condamnations définitives prononcées dans une autre Partie pour les infractions établies conformément à la présente Convention.

Article 48 – Interdiction des modes alternatifs de résolution des conflits ou des condamnations obligatoires

1 Les Parties prennent les mesures législatives ou autres nécessaires pour interdire les modes alternatifs de résolution des conflits obligatoires, y compris la médiation et la conciliation, en ce qui concerne toutes les formes de violence couvertes par le champ d'application de la présente Convention.

2 Les Parties prennent les mesures législatives ou autres nécessaires pour que, si le paiement d'une amende est ordonné, la capacité de l'auteur de l'infraction à faire face aux obligations financières qu'il a envers la victime soit dûment prise en compte.

Chapitre VI – Enquêtes, poursuites, droit procédural et mesures de protection

Article 49 – Obligations générales

1 Les Parties prennent les mesures législatives ou autres nécessaires pour que les enquêtes et les procédures judiciaires relatives à toutes les formes de violence couvertes par le champ d'application de la présente Convention soient traitées sans retard injustifié tout en prenant en considération les droits de la victime à toutes les étapes des procédures pénales.

2 Les Parties prennent les mesures législatives ou autres nécessaires, conformément aux principes fondamentaux des droits de l'homme et en prenant en considération la compréhension de la violence fondée sur le genre, pour garantir une enquête et une poursuite effectives des infractions établies conformément à la présente Convention.

Article 50 – Réponse immédiate, prévention et protection

1 Les Parties prennent les mesures législatives ou autres nécessaires pour que les services répressifs responsables répondent rapidement et de manière appropriée à toutes les formes de violence couvertes par le champ d'application de la présente Convention en offrant une protection adéquate et immédiate aux victimes.

2 Les Parties prennent les mesures législatives ou autres nécessaires pour que les services répressifs responsables engagent rapidement et de manière appropriée la prévention et la protection contre toutes les formes de violence couvertes par le champ d'application de la présente Convention, y compris l'emploi de mesures opérationnelles préventives et la collecte des preuves.

Article 51 – Appréciation et gestion des risques

1 Les Parties prennent les mesures législatives ou autres nécessaires pour qu'une appréciation du risque de létalité, de la gravité de la situation et du risque de réitération de la violence soit faite par toutes les

autorités pertinentes afin de gérer le risque et garantir, si nécessaire, une sécurité et un soutien coordonnés.

2 Les Parties prennent les mesures législatives ou autres nécessaires pour que l'appréciation mentionnée au paragraphe 1 prenne dûment en compte, à tous les stades de l'enquête et de l'application des mesures de protection, le fait que l'auteur d'actes de violence couverts par le champ d'application de la présente Convention possède ou ait accès à des armes à feu.

Article 52 – Ordonnances d'urgence d'interdiction

Les Parties prennent les mesures législatives ou autres nécessaires pour que les autorités compétentes se voient reconnaître le pouvoir d'ordonner, dans des situations de danger immédiat, à l'auteur de violence domestique de quitter la résidence de la victime ou de la personne en danger pour une période de temps suffisante et d'interdire à l'auteur d'entrer dans le domicile de la victime ou de la personne en danger ou de la contacter. Les mesures prises conformément au présent article doivent donner la priorité à la sécurité des victimes ou des personnes en danger.

Article 53 – Ordonnances d'injonction ou de protection

1 Les Parties prennent les mesures législatives ou autres nécessaires pour que des ordonnances d'injonction ou de protection appropriées soient disponibles pour les victimes de toutes les formes de violence couvertes par le champ d'application de la présente Convention.

2 Les Parties prennent les mesures législatives ou autres nécessaires pour que les ordonnances d'injonction ou de protection mentionnées au paragraphe 1 soient :

- disponibles pour une protection immédiate et sans charge financière ou administrative excessive pesant sur la victime;
- émises pour une période spécifiée, ou jusqu'à modification ou révocation;
- le cas échéant, émises *ex parte* avec effet immédiat;

- disponibles indépendamment ou cumulativement à d'autres procédures judiciaires;
- autorisées à être introduites dans les procédures judiciaires subséquentes.

3 Les Parties prennent les mesures législatives ou autres nécessaires pour que la violation des ordonnances d'injonction ou de protection émises conformément au paragraphe 1 fasse l'objet de sanctions pénales, ou d'autres sanctions légales, effectives, proportionnées et dissuasives.

Article 54 – Enquêtes et preuves

Les Parties prennent les mesures législatives ou autres nécessaires pour que, dans toute procédure civile ou pénale, les preuves relatives aux antécédents sexuels et à la conduite de la victime ne soient recevables que lorsque cela est pertinent et nécessaire.

Article 55 – Procédures ex parte et ex officio

1 Les Parties veillent à ce que les enquêtes ou les poursuites d'infractions établies conformément aux articles 35, 36, 37, 38 et 39 de la présente Convention ne dépendent pas entièrement d'une dénonciation ou d'une plainte de la victime lorsque l'infraction a été commise, en partie ou en totalité, sur leur territoire, et à ce que la procédure puisse se poursuivre même si la victime se rétracte ou retire sa plainte.

2 Les Parties prennent les mesures législatives ou autres nécessaires pour garantir, conformément aux conditions prévues par leur droit interne, la possibilité pour les organisations gouvernementales et non gouvernementales et les conseillers spécialisés dans la violence domestique, d'assister et/ou de soutenir les victimes, sur demande de leur part, au cours des enquêtes et des procédures judiciaires relatives aux infractions établies conformément à la présente Convention.

Article 56 – Mesures de protection

1 Les Parties prennent les mesures législatives ou autres néces-

saires pour protéger les droits et les intérêts des victimes, y compris leurs besoins spécifiques en tant que témoins, à tous les stades des enquêtes et des procédures judiciaires, en particulier :

a en veillant à ce qu'elles soient, ainsi que leurs familles et les témoins à charge, à l'abri des risques d'intimidation, de représailles et de nouvelle victimisation;

b en veillant à ce que les victimes soient informées, au moins dans les cas où les victimes et la famille pourraient être en danger, lorsque l'auteur de l'infraction s'évade ou est libéré temporairement ou définitivement;

c en les tenant informées, selon les conditions prévues par leur droit interne, de leurs droits et des services à leur disposition, et des suites données à leur plainte, des chefs d'accusation retenus, du déroulement général de l'enquête ou de la procédure, et de leur rôle au sein de celle-ci ainsi que de la décision rendue;

d en donnant aux victimes, conformément aux règles de procédure de leur droit interne, la possibilité d'être entendues, de fournir des éléments de preuve et de présenter leurs vues, besoins et préoccupations, directement ou par le recours à un intermédiaire, et que ceux-ci soient examinés;

e en fournissant aux victimes une assistance appropriée pour que leurs droits et intérêts soient dûment présentés et pris en compte;

f en veillant à ce que des mesures pour protéger la vie privée et l'image de la victime puissent être prises;

g en veillant, lorsque cela est possible, à ce que les contacts entre les victimes et les auteurs d'infractions à l'intérieur des tribunaux et des locaux des services répressifs soient évités;

h en fournissant aux victimes des interprètes indépendants et compétents, lorsque les victimes sont parties aux procédures ou lorsqu'elles fournissent des éléments de preuve;

i en permettant aux victimes de témoigner en salle d'audience, conformément aux règles prévues par leur droit interne, sans être présentes,

ou du moins sans que l’auteur présumé de l’infraction ne soit présent, notamment par le recours aux technologies de communication appropriées, si elles sont disponibles.

2 Un enfant victime et témoin de violence à l’égard des femmes et de violence domestique doit, le cas échéant, se voir accorder des mesures de protection spécifiques prenant en compte l’intérêt supérieur de l’enfant.

Article 57 – Aide juridique

Les Parties veillent à ce que les victimes aient droit à une assistance juridique et à une aide juridique gratuite selon les conditions prévues par leur droit interne.

Article 58 – Prescription

Les Parties prennent les mesures législatives et autres nécessaires pour que le délai de prescription pour engager toute poursuite du chef des infractions établies conformément aux articles 36, 37, 38 et 39 de la présente Convention, continue de courir pour une durée suffisante et proportionnelle à la gravité de l’infraction en question, afin de permettre la mise en œuvre efficace des poursuites, après que la victime a atteint l’âge de la majorité.

Chapitre VII – Migration et asile

Article 59 – Statut de résident

1 Les Parties prennent les mesures législatives ou autres nécessaires pour garantir que les victimes, dont le statut de résident dépend de celui de leur conjoint ou de leur partenaire, conformément à leur droit interne, se voient accorder, sur demande, dans l’éventualité de la dissolution du mariage ou de la relation, en cas de situations particulièrement difficiles, un permis de résidence autonome, indépendamment de la durée du mariage ou de la relation. Les conditions relatives à l’octroi et à la durée du permis de résidence autonome sont établies conformément au droit interne.

2 Les Parties prennent les mesures législatives ou autres nécessaires pour que les victimes puissent obtenir la suspension des procédures d'expulsion initiées du fait que leur statut de résident dépend de celui de leur conjoint ou de leur partenaire, conformément à leur droit interne, pour leur permettre de demander un permis de résidence autonome.

3 Les Parties délivrent un permis de résidence renouvelable aux victimes, dans l'une ou les deux situations suivantes :

a lorsque l'autorité compétente considère que leur séjour est nécessaire au regard de leur situation personnelle;

b lorsque l'autorité compétente considère que leur séjour est nécessaire aux fins de leur coopération avec les autorités compétentes dans le cadre d'une enquête ou de procédures pénales.

4 Les Parties prennent les mesures législatives ou autres nécessaires pour que les victimes de mariages forcés amenées dans un autre pays aux fins de ce mariage, et qui perdent en conséquence leur statut de résident dans le pays où elles résident habituellement, puissent récupérer ce statut.

Article 60 – Demandes d'asile fondées sur le genre

1 Les Parties prennent les mesures législatives ou autres nécessaires pour que la violence à l'égard des femmes fondée sur le genre puisse être reconnue comme une forme de persécution au sens de l'article 1, A (2), de la Convention relative au statut des réfugiés de 1951 et comme une forme de préjudice grave donnant lieu à une protection complémentaire/subsidaire.

2 Les Parties veillent à ce qu'une interprétation sensible au genre soit appliquée à chacun des motifs de la Convention et à ce que les demandeurs d'asile se voient octroyer le statut de réfugié dans les cas où il a été établi que la crainte de persécution est fondée sur l'un ou plusieurs de ces motifs, conformément aux instruments pertinents applicables.

3 Les Parties prennent les mesures législatives ou autres nécessaires pour développer des procédures d'accueil sensibles au genre

et des services de soutien pour les demandeurs d'asile, ainsi que des lignes directrices fondées sur le genre et des procédures d'asile sensibles au genre, y compris pour l'octroi du statut de réfugié et pour la demande de protection internationale.

Article 61 – Non-refoulement

1 Les Parties prennent les mesures législatives ou autres nécessaires pour respecter le principe de non-refoulement, conformément aux obligations existantes découlant du droit international.

2 Les Parties prennent les mesures législatives ou autres nécessaires pour que les victimes de violence à l'égard des femmes nécessitant une protection, indépendamment de leur statut ou lieu de résidence, ne puissent en aucune circonstance être refoulées vers un pays où leur vie serait en péril ou dans lequel elles pourraient être victimes de torture ou de peines ou traitements inhumains ou dégradants.

Chapitre VIII – Coopération internationale

Article 62 – Principes généraux

1 Les Parties coopèrent, conformément aux dispositions de la présente Convention, et en application des instruments internationaux et régionaux pertinents, relatifs à la coopération en matière civile et pénale, des arrangements reposant sur des législations uniformes ou réciproques et de leur droit interne, dans la mesure la plus large possible, aux fins :

- a de prévenir, combattre, et poursuivre toutes les formes de violence couvertes par le champ d'application de la présente Convention;
- b de protéger et assister les victimes;
- c de mener des enquêtes ou des procédures concernant les infractions établies conformément à la présente Convention;
- d d'appliquer les jugements civils et pénaux pertinents rendus par les

autorités judiciaires des Parties, y compris les ordonnances de protection.

2 Les Parties prennent les mesures législatives ou autres nécessaires pour que les victimes d'une infraction établie conformément à la présente Convention et commise sur le territoire d'une Partie autre que celui sur lequel elles résident puissent porter plainte auprès des autorités compétentes de leur Etat de résidence.

3 Si une Partie qui subordonne l'entraide judiciaire en matière pénale, l'extradition ou l'exécution de jugements civils ou pénaux prononcés par une autre Partie à la présente Convention à l'existence d'un traité reçoit une demande concernant cette coopération en matière judiciaire d'une Partie avec laquelle elle n'a pas conclu pareil traité, elle peut considérer la présente Convention comme la base légale de l'entraide judiciaire en matière pénale, de l'extradition ou de l'exécution de jugements civils ou pénaux prononcés par une autre Partie à la présente Convention à l'égard des infractions établies conformément à la présente Convention.

4 Les Parties s'efforcent d'intégrer, le cas échéant, la prévention et la lutte contre la violence à l'égard des femmes et la violence domestique dans les programmes d'assistance au développement conduits au profit d'Etats tiers, y compris la conclusion d'accords bilatéraux et multilatéraux avec des Etats tiers dans le but de faciliter la protection des victimes, conformément à l'article 18, paragraphe 5.

Article 63 – Mesures relatives aux personnes en danger

Lorsqu'une Partie a, sur la base d'informations à sa disposition, de sérieuses raisons de penser qu'une personne risque d'être soumise de manière immédiate à l'un des actes de violence visés par les articles 36, 37, 38 et 39 de la présente Convention sur le territoire d'une autre Partie, la Partie disposant de l'information est encouragée à la transmettre sans délai à l'autre Partie dans le but d'assurer que les mesures de protection appropriées soient prises. Cette information doit contenir, le cas échéant, des indications sur des dispositions de protection existantes établies au bénéfice de la personne en danger.

Article 64 – Information

1 La Partie requise doit rapidement informer la Partie requérante du résultat final de l'action exercée conformément au présent chapitre. La Partie requise doit également informer rapidement la Partie requérante de toutes les circonstances qui rendent impossible l'exécution de l'action envisagée ou qui sont susceptibles de la retarder de manière significative.

2 Une Partie peut, dans la limite des règles de son droit interne, sans demande préalable, transférer à une autre Partie les informations obtenues dans le cadre de ses propres investigations lorsqu'elle considère que la divulgation de telles informations pourrait aider la Partie qui les reçoit à prévenir les infractions pénales établies conformément à la présente Convention, ou à entamer ou poursuivre les investigations ou les procédures relatives à de telles infractions pénales, ou qu'elle pourrait aboutir à une demande de coopération formulée par cette Partie conformément au présent chapitre.

3 La Partie qui reçoit toute information conformément au paragraphe 2 doit la communiquer à ses autorités compétentes de manière à ce que des procédures puissent être engagées si elles sont considérées comme étant appropriées, ou que cette information puisse être prise en compte dans les procédures civiles et pénales pertinentes.

Article 65 – Protection des données

Les données personnelles sont conservées et utilisées conformément aux obligations contractées par les Parties à la Convention pour la protection des personnes à l'égard du traitement automatisé des données à caractère personnel (STE n° 108).

Chapitre IX – Mécanisme de suivi

Article 66 – Groupe d’experts sur la lutte contre la violence à l’égard des femmes et la violence domestique

1 Le Groupe d’experts sur la lutte contre la violence à l’égard des femmes et la violence domestique (ci-après dénommé « GREVIO ») est chargé de veiller à la mise en œuvre de la présente Convention par les Parties.

2 Le GREVIO est composé de 10 membres au minimum et de 15 membres au maximum, en tenant compte d’une participation équilibrée entre les femmes et les hommes, et d’une participation géographiquement équilibrée, ainsi que d’une expertise multidisciplinaire. Ses membres sont élus par le Comité des Parties parmi des candidats désignés par les Parties, pour un mandat de quatre ans, renouvelable une fois, et choisis parmi des ressortissants des Parties.

3 L’élection initiale de 10 membres est organisée dans un délai d’un an suivant la date d’entrée en vigueur de la présente Convention. L’élection de cinq membres additionnels est organisée après la vingt-cinquième ratification ou adhésion.

4 L’élection des membres du GREVIO se fonde sur les principes suivants :

a ils sont choisis selon une procédure transparente parmi des personnalités de haute moralité connues pour leur compétence en matière de droits de l’homme, d’égalité entre les femmes et les hommes, de violence à l’égard des femmes et de violence domestique ou d’assistance et protection des victimes, ou ayant une expérience professionnelle reconnue dans les domaines couverts par la présente Convention;

b le GREVIO ne peut comprendre plus d’un ressortissant du même Etat;

c ils devraient représenter les principaux systèmes juridiques;

d ils devraient représenter les acteurs et instances pertinents dans le domaine de la violence à l’égard des femmes et la violence domestique;

e ils siègent à titre individuel, sont indépendants et impartiaux dans l'exercice de leurs mandats et se rendent disponibles pour remplir leurs fonctions de manière effective.

5 La procédure d'élection des membres du GREVIO est fixée par le Comité des Ministres du Conseil de l'Europe, après consultation et assentiment unanime des Parties, dans un délai de six mois à compter de l'entrée en vigueur de la présente Convention.

6 Le GREVIO adopte son propre règlement intérieur.

7 Les membres du GREVIO et les autres membres des délégations chargées d'effectuer les visites dans les pays, tel qu'établi dans l'article 68, paragraphes 9 et 14, bénéficient des privilèges et immunités prévus par l'annexe à la présente Convention.

Article 67 – Comité des Parties

1 Le Comité des Parties est composé des représentants des Parties à la Convention.

2 Le Comité des Parties est convoqué par le Secrétaire Général du Conseil de l'Europe. Sa première réunion doit se tenir dans un délai d'un an suivant l'entrée en vigueur de la présente Convention afin d'élire les membres du GREVIO. Il se réunira par la suite à la demande d'un tiers des Parties, du Président du Comité des Parties ou du Secrétaire Général.

3 Le Comité des Parties adopte son propre règlement intérieur.

Article 68 – Procédure

1 Les Parties présentent au Secrétaire Général du Conseil de l'Europe, sur la base d'un questionnaire préparé par le GREVIO, un rapport sur les mesures d'ordre législatif et autres donnant effet aux dispositions de la présente Convention, pour examen par le GREVIO.

2 Le GREVIO examine le rapport soumis conformément au paragraphe 1 avec les représentants de la Partie concernée.

3 La procédure d'évaluation ultérieure est divisée en cycles dont la durée est déterminée par le GREVIO. Au début de chaque cycle, le GREVIO sélectionne les dispositions particulières sur lesquelles va porter la procédure d'évaluation et envoie un questionnaire.

4 Le GREVIO détermine les moyens appropriés pour procéder à cette évaluation. Il peut, en particulier, adopter un questionnaire pour chacun des cycles qui sert de base à l'évaluation de la mise en œuvre par les Parties. Ce questionnaire est adressé à toutes les Parties. Les Parties répondent à ce questionnaire ainsi qu'à toute autre demande d'information du GREVIO.

5 Le GREVIO peut recevoir des informations concernant la mise en œuvre de la Convention des organisations non gouvernementales et de la société civile, ainsi que des institutions nationales de protection des droits de l'homme.

6 Le GREVIO prend dûment en considération les informations existantes disponibles dans d'autres instruments et organisations régionaux et internationaux dans les domaines entrant dans le champ d'application de la présente Convention.

7 Lorsqu'il adopte le questionnaire pour chaque cycle d'évaluation, le GREVIO prend dûment en considération la collecte des données et les recherches existantes dans les Parties, telles que mentionnées à l'article 11 de la présente Convention.

8 Le GREVIO peut recevoir des informations relatives à la mise en œuvre de la Convention de la part du Commissaire aux droits de l'homme du Conseil de l'Europe, de l'Assemblée parlementaire et d'autres organes spécialisés pertinents du Conseil de l'Europe ainsi que ceux établis par d'autres instruments internationaux. Les plaintes présentées devant ces organes et les suites qui leur sont données seront mises à la disposition du GREVIO.

9 Le GREVIO peut organiser, de manière subsidiaire, en coopération avec les autorités nationales et avec l'assistance d'experts nationaux indépendants, des visites dans les pays concernés, si les informations reçues sont insuffisantes ou dans les cas prévus au paragraphe 14. Lors de ces visites, le GREVIO peut se faire assister par des spécialistes dans des domaines spécifiques.

10 Le GREVIO établit un projet de rapport contenant ses analyses concernant la mise en œuvre des dispositions sur lesquelles porte la procédure d'évaluation, ainsi que ses suggestions et propositions relatives à la manière dont la Partie concernée peut traiter les problèmes identifiés. Le projet de rapport est transmis pour commentaire à la Partie faisant l'objet de l'évaluation. Ses commentaires sont pris en compte par le GREVIO lorsqu'il adopte son rapport.

11 Sur la base de toutes les informations reçues et des commentaires des Parties, le GREVIO adopte son rapport et ses conclusions concernant les mesures prises par la Partie concernée pour mettre en œuvre les dispositions de la présente Convention. Ce rapport et les conclusions sont envoyés à la Partie concernée et au Comité des Parties. Le rapport et les conclusions du GREVIO sont rendus publics dès leur adoption, avec les commentaires éventuels de la Partie concernée.

12 Sans préjudice de la procédure prévue aux paragraphes 1 à 8, le Comité des Parties peut adopter, sur la base du rapport et des conclusions du GREVIO, des recommandations adressées à cette Partie (a) concernant les mesures à prendre pour mettre en œuvre les conclusions du GREVIO, si nécessaire en fixant une date pour la soumission d'informations sur leur mise en œuvre, et (b) ayant pour objectif de promouvoir la coopération avec cette Partie afin de mettre en œuvre la présente Convention de manière satisfaisante.

13 Si le GREVIO reçoit des informations fiables indiquant une situation dans laquelle des problèmes nécessitent une attention immédiate afin de prévenir ou de limiter l'ampleur ou le nombre de violations graves de la Convention, il peut demander la soumission urgente d'un rapport spécial relatif aux mesures prises pour prévenir un type de violence grave, répandu ou récurrent à l'égard des femmes.

14 Le GREVIO peut, en tenant compte des informations soumises par la Partie concernée ainsi que de toute autre information fiable disponible, désigner un ou plusieurs de ses membres pour conduire une enquête et présenter de manière urgente un rapport au GREVIO. Lorsque cela est nécessaire et avec l'accord de la Partie, l'enquête peut comprendre une visite sur son territoire.

15 Après avoir examiné les conclusions relatives à l'enquête mentionnée au paragraphe 14, le GREVIO transmet ces conclusions à la Partie concernée et, le cas échéant, au Comité des Parties et au Comité des Ministres du Conseil de l'Europe avec tout autre commentaire et recommandation.

Article 69 – Recommandations générales

Le GREVIO peut adopter, le cas échéant, des recommandations générales sur la mise en œuvre de la présente Convention.

Article 70 – Participation des parlements au suivi

1 Les parlements nationaux sont invités à participer au suivi des mesures prises pour la mise en œuvre de la présente Convention.

2 Les Parties soumettent les rapports du GREVIO à leurs parlements nationaux.

3 L'Assemblée parlementaire du Conseil de l'Europe est invitée à faire le bilan, de manière régulière, de la mise en œuvre de la présente Convention.

Chapitre X – Relations avec d'autres instruments internationaux

Article 71 – Relations avec d'autres instruments internationaux

1 La présente Convention ne porte pas atteinte aux obligations découlant d'autres instruments internationaux auxquels les Parties à la présente Convention sont Parties ou le deviendront, et qui contiennent des dispositions relatives aux matières régies par la présente Convention.

2 Les Parties à la présente Convention peuvent conclure entre elles des accords bilatéraux ou multilatéraux relatifs aux questions réglées

par la présente Convention, aux fins de compléter ou de renforcer les dispositions de celle-ci ou pour faciliter l'application des principes qu'elle consacre.

Chapitre XI – Amendements à la Convention

Article 72 – Amendements

1 Tout amendement à la présente Convention proposé par une Partie devra être communiqué au Secrétaire Général du Conseil de l'Europe et être transmis par ce dernier aux Etats membres du Conseil de l'Europe, à tout signataire, à toute Partie, à l'Union européenne, à tout Etat ayant été invité à signer la présente Convention conformément aux dispositions de l'article 75 et à tout Etat invité à adhérer à la présente Convention conformément aux dispositions de l'article 76.

2 Le Comité des Ministres du Conseil de l'Europe examine l'amendement proposé et, après consultation des Parties à la Convention qui ne sont pas membres du Conseil de l'Europe, peut adopter l'amendement à la majorité prévue à l'article 20.d du Statut du Conseil de l'Europe.

3 Le texte de tout amendement adopté par le Comité des Ministres conformément au paragraphe 2 sera communiqué aux Parties, en vue de son acceptation.

4 Tout amendement adopté conformément au paragraphe 2 entrera en vigueur le premier jour du mois suivant l'expiration d'une période d'un mois après la date à laquelle toutes les Parties auront informé le Secrétaire Général de leur acceptation.

Chapitre XII – Clauses finales

Article 73 – Effets de la Convention

Les dispositions de la présente Convention ne portent pas atteinte aux dispositions du droit interne et d'autres instruments internationaux contraignants déjà en vigueur ou pouvant entrer en vigueur, et en application desquels des droits plus favorables sont ou seraient reconnus aux personnes en matière de prévention et de lutte contre la violence à l'égard des femmes et la violence domestique.

Article 74 – Règlement de différends

1 Les Parties à tout litige qui surgit au sujet de l'application ou de l'interprétation des dispositions de la présente Convention devront en rechercher la solution, avant tout par voie de négociation, de conciliation, d'arbitrage, ou par tout autre mode de règlement pacifique accepté d'un commun accord par elles.

2 Le Comité des Ministres du Conseil de l'Europe pourra établir des procédures de règlement qui pourraient être utilisées par les Parties à un litige, si elles y consentent.

Article 75 – Signature et entrée en vigueur

1 La présente Convention est ouverte à la signature des Etats membres du Conseil de l'Europe, des Etats non membres ayant participé à son élaboration ainsi que de l'Union européenne.

2 La présente Convention est soumise à ratification, acceptation ou approbation. Les instruments de ratification, d'acceptation ou d'approbation sont déposés près le Secrétaire Général du Conseil de l'Europe.

3 La présente Convention entrera en vigueur le premier jour du mois suivant l'expiration d'une période de trois mois après la date à laquelle 10 signataires, dont au moins huit Etats membres du Conseil de l'Europe, auront exprimé leur consentement à être liés par la Convention, conformément aux dispositions du paragraphe 2.

4 Si un Etat visé au paragraphe 1 ou l'Union européenne exprime ultérieurement son consentement à être lié par la Convention, cette dernière entrera en vigueur, à son égard, le premier jour du mois suivant l'expiration d'une période de trois mois après la date du dépôt de l'instrument de ratification, d'acceptation ou d'approbation.

Article 76 – Adhésion à la Convention

1 Après l'entrée en vigueur de la présente Convention, le Comité des Ministres du Conseil de l'Europe pourra, après consultation des Parties à la présente Convention et en avoir obtenu l'assentiment unanime, inviter tout Etat non membre du Conseil de l'Europe n'ayant pas participé à l'élaboration de la Convention à adhérer à la présente Convention par une décision prise à la majorité prévue à l'article 20.d du Statut du Conseil de l'Europe, et à l'unanimité des voix des représentants des Etats contractants ayant le droit de siéger au Comité des Ministres.

2 Pour tout Etat adhérent, la Convention entrera en vigueur le premier jour du mois suivant l'expiration d'une période de trois mois après la date du dépôt de l'instrument d'adhésion près le Secrétaire Général du Conseil de l'Europe.

Article 77 – Application territoriale

1 Tout Etat ou l'Union européenne peut, au moment de la signature ou au moment du dépôt de son instrument de ratification, d'acceptation, d'approbation ou d'adhésion, désigner le ou les territoires auxquels s'appliquera la présente Convention.

2 Toute Partie peut, à tout autre moment par la suite, par une déclaration adressée au Secrétaire Général du Conseil de l'Europe, étendre l'application de la présente Convention à tout autre territoire désigné dans cette déclaration dont elle assure les relations internationales ou au nom duquel elle est autorisée à prendre des engagements. La Convention entrera en vigueur à l'égard de ce territoire le premier jour du mois suivant l'expiration d'une période de trois mois après la date de réception de la déclaration par le Secrétaire Général.

3 Toute déclaration faite en vertu des deux paragraphes précédents pourra, à l'égard de tout territoire désigné dans cette

déclaration, être retirée par notification adressée au Secrétaire Général du Conseil de l'Europe. Ce retrait prendra effet le premier jour du mois suivant l'expiration d'une période de trois mois après la date de réception de la notification par le Secrétaire Général.

Article 78 – Réserves

1 Aucune réserve n'est admise à l'égard des dispositions de la présente Convention, à l'exception de celles prévues aux paragraphes 2 et 3.

2 Tout Etat ou l'Union européenne peut, au moment de la signature ou au moment du dépôt de son instrument de ratification, d'acceptation, d'approbation ou d'adhésion, dans une déclaration adressée au Secrétaire Général du Conseil de l'Europe, préciser qu'il se réserve le droit de ne pas appliquer, ou de n'appliquer que dans des cas ou conditions spécifiques, les dispositions établies à :

- l'article 30, paragraphe 2;
- l'article 44, paragraphes 1.e, 3 et 4;
- l'article 55, paragraphe 1 en ce qui concerne l'article 35 à l'égard des infractions mineures;
- l'article 58 en ce qui concerne les articles 37, 38 et 39;
- l'article 59.

3 Tout Etat ou l'Union européenne peut, au moment de la signature ou au moment du dépôt de son instrument de ratification, d'acceptation, d'approbation ou d'adhésion, dans une déclaration adressée au Secrétaire Général du Conseil de l'Europe, préciser qu'il se réserve le droit de prévoir des sanctions non pénales, au lieu de sanctions pénales, pour les comportements mentionnés aux articles 33 et 34.

4 Toute Partie peut retirer en tout ou en partie une réserve au moyen d'une déclaration adressée au Secrétaire Général du Conseil de l'Europe. Cette déclaration prendra effet à la date de sa réception par le Secrétaire Général.

Article 79 – Validité et examen des réserves

1 Les réserves prévues à l'article 78, paragraphes 2 et 3, sont valables cinq ans à compter du premier jour de l'entrée en vigueur de la Convention pour la Partie concernée. Toutefois, ces réserves peuvent être renouvelées pour des périodes de la même durée.

2 Dix-huit mois avant l'expiration de la réserve, le Secrétaire Général du Conseil de l'Europe informe la Partie concernée de cette expiration. Trois mois avant la date d'expiration, la Partie notifie au Secrétaire Général son intention de maintenir, de modifier ou de retirer la réserve. Dans le cas contraire, le Secrétaire Général informe cette Partie que sa réserve est automatiquement prolongée pour une période de six mois. Si la Partie concernée ne notifie pas sa décision de maintenir ou modifier ses réserves avant l'expiration de cette période, la ou les réserves tombent.

3 Lorsqu'une Partie formule une réserve conformément à l'article 78, paragraphes 2 et 3, elle fournit, avant son renouvellement ou sur demande, des explications au GREVIO quant aux motifs justifiant son maintien.

Article 80 – Dénonciation

1 Toute Partie peut, à tout moment, dénoncer la présente Convention en adressant une notification au Secrétaire Général du Conseil de l'Europe.

2 Cette dénonciation prendra effet le premier jour du mois suivant l'expiration d'une période de trois mois après la date de réception de la notification par le Secrétaire Général.

Article 81 – Notification

Le Secrétaire Général du Conseil de l'Europe notifiera aux Etats membres du Conseil de l'Europe, aux Etats non membres du Conseil de l'Europe ayant participé à l'élaboration de la présente Convention, à tout signataire, à toute Partie, à l'Union européenne, et à tout Etat invité à adhérer à la présente Convention:

- a toute signature;
- b le dépôt de tout instrument de ratification, d'acceptation, d'approbation ou d'adhésion;
- c toute date d'entrée en vigueur de la présente Convention, conformément aux articles 75 et 76;
- d tout amendement adopté conformément à l'article 72, ainsi que la date d'entrée en vigueur dudit amendement;
- e toute réserve et tout retrait de réserve faits en application de l'article 78;
- f toute dénonciation faite en vertu des dispositions de l'article 80;
- g tout autre acte, notification ou communication ayant trait à la présente Convention.

En foi de quoi, les soussignés, dûment autorisés à cet effet, ont signé la présente Convention.

Fait à Istanbul, le 11 mai 2011, en français et en anglais, les deux textes faisant également foi, en un seul exemplaire qui sera déposé dans les archives du Conseil de l'Europe. Le Secrétaire Général du Conseil de l'Europe en communiquera copie certifiée conforme à chacun des Etats membres du Conseil de l'Europe, aux Etats non membres ayant participé à l'élaboration de la présente Convention, à l'Union européenne et à tout Etat invité à adhérer à la présente Convention.

Annexe – Privilèges et Immunités (article 66)

1 La présente annexe s'applique aux membres du GREVIO mentionnés à l'article 66 de la Convention ainsi qu'aux autres membres des délégations chargées d'effectuer les visites dans le pays. Aux fins de la présente annexe, l'expression « autres membres des délégations chargées d'effectuer les visites dans le pays » comprend les experts nationaux indépendants et les spécialistes visés à l'article 68, paragraphe 9, de la Convention, les agents du Conseil de l'Europe et les interprètes employés par le Conseil de l'Europe qui accompagnent le GREVIO lors de

ses visites dans le pays.

2 Les membres du GREVIO et les autres membres des délégations chargées d'effectuer les visites dans le pays bénéficient des privilèges et immunités mentionnés ci-après dans l'exercice de leurs fonctions liées à la préparation et à la mise en œuvre des visites ainsi qu'aux suites données à celles-ci et aux voyages liés à ces fonctions :

a immunité d'arrestation ou de détention et de saisie de leurs bagages personnels et, en ce qui concerne les actes accomplis par eux en leur qualité officielle, y compris leurs paroles et écrits, immunité de toute juridiction;

b exemption à l'égard de toutes mesures restrictives relatives à leur liberté de mouvement : sortie de et entrée dans leur pays de résidence et entrée dans le et sortie du pays dans lequel ils exercent leurs fonctions, ainsi qu'à l'égard de toutes les formalités d'enregistrement des étrangers, dans les pays visités ou traversés par eux dans l'exercice de leurs fonctions.

3 Au cours des voyages accomplis dans l'exercice de leurs fonctions, les membres du GREVIO et les autres membres des délégations chargées d'effectuer les visites dans le pays se voient accorder, en matière de douane et de contrôle des changes, les mêmes facilités que celles reconnues aux représentants de gouvernements étrangers en mission officielle temporaire.

4 Les documents relatifs à l'évaluation de la mise en œuvre de la Convention transportés par les membres du GREVIO et les autres membres des délégations chargées d'effectuer les visites dans le pays, sont inviolables dans la mesure où ils concernent l'activité du GREVIO. Aucune mesure d'interception ou de censure ne peut s'appliquer à la correspondance officielle du GREVIO ou aux communications officielles des membres du GREVIO et des autres membres des délégations chargées d'effectuer les visites dans le pays.

5 En vue d'assurer aux membres du GREVIO et aux autres membres des délégations chargées d'effectuer les visites dans le pays une complète liberté de parole et une complète indépendance dans l'accomplissement de leurs fonctions, l'immunité de juridiction en ce qui concerne les paroles ou les écrits ou les actes émanant d'eux dans l'accomplissement de leurs

fonctions continuera à leur être accordée même après que le mandat de ces personnes aura pris fin.

6 Les privilèges et immunités sont accordés aux personnes mentionnées au paragraphe 1 de la présente annexe, non pour leur bénéfice personnel, mais dans le but d'assurer en toute indépendance l'exercice de leurs fonctions dans l'intérêt du GREVIO. La levée des immunités accordées aux personnes mentionnées au paragraphe 1 de la présente annexe est effectuée par le Secrétaire Général du Conseil de l'Europe, dans tous les cas où, à son avis, l'immunité empêcherait que justice soit faite et où l'immunité peut être levée sans nuire aux intérêts du GREVIO.

***Convention du Conseil de l'Europe
sur la protection des enfants
contre l'exploitation et les abus sexuels***

Série des Traités du Conseil de l'Europe - n° 201

Lanzarote, 25.X.2007

Préambule

Les Etats membres du Conseil de l'Europe et les autres signataires de la présente Convention;

Considérant que le but du Conseil de l'Europe est de réaliser une union plus étroite entre ses membres;

Considérant que tout enfant a droit, de la part de sa famille, de la société et de l'Etat, aux mesures de protection qu'exige sa condition de mineur;

Constatant que l'exploitation sexuelle des enfants, notamment sous les formes de la pornographie infantile et de la prostitution, ainsi que toutes les formes d'abus sexuel concernant des enfants, y compris lorsque les faits sont commis à l'étranger, mettent gravement en péril la santé et le développement psychosocial de l'enfant;

Constatant que l'exploitation et les abus sexuels concernant des enfants ont pris des dimensions inquiétantes tant au niveau national qu'international, notamment pour ce qui est de l'utilisation accrue des technologies de communication et d'information par les enfants et les auteurs d'infractions, et que, pour les prévenir et les combattre, une coopération internationale s'avère indispensable;

Considérant que le bien-être et l'intérêt supérieur des enfants sont des valeurs fondamentales partagées par tous les Etats membres et doivent être promus sans aucune discrimination;

Rappelant le Plan d'action adopté lors du 3^e Sommet des chefs d'Etat et de gouvernement du Conseil de l'Europe (Varsovie, 16-17 mai 2005), qui préconise l'élaboration de mesures pour mettre fin à l'exploitation sexuelle des enfants;

Rappelant notamment les Recommandations suivantes du Comité des Ministres: n° R (91) 11 sur l'exploitation sexuelle, la pornographie, la prostitution, ainsi que sur le trafic d'enfants et de jeunes adultes et Rec(2001)16 sur la protection des enfants contre l'exploitation sexuelle, et la Convention sur la cybercriminalité (STE n° 185), et en particulier son article 9, ainsi que la Convention du Conseil de l'Europe sur la lutte

contre la traite des êtres humains (STCE n° 197);

Ayant à l'esprit la Convention de sauvegarde des Droits de l'Homme et des Libertés fondamentales (1950, STE no 5), la Charte sociale européenne révisée (1996, STE no 163), la Convention européenne sur l'exercice des droits des enfants (1996, STE no 160);

Ayant également à l'esprit la Convention des Nations Unies relative aux droits de l'enfant, en particulier l'article 34, le Protocole facultatif concernant la vente d'enfants, la prostitution des enfants et la pornographie mettant en scène des enfants, ainsi que le Protocole additionnel à la Convention des Nations Unies contre la criminalité transnationale organisée visant à prévenir, réprimer et punir la traite des personnes, en particulier des femmes et des enfants, ainsi que la Convention de l'Organisation internationale du travail concernant l'interdiction des pires formes de travail des enfants et l'action immédiate en vue de leur élimination;

Ayant à l'esprit la Décision-cadre du Conseil de l'Union européenne relative à la lutte contre l'exploitation sexuelle des enfants et la pédopornographie (2004/68/JAI), la Décision-cadre du Conseil de l'Union européenne relative au statut des victimes dans le cadre de procédures pénales (2001/220/JAI) et la Décision-cadre du Conseil de l'Union européenne relative à la lutte contre la traite des êtres humains (2002/629/JAI);

Tenant dûment compte d'autres instruments juridiques et programmes internationaux pertinents dans ce domaine, notamment la Déclaration et le Programme d'action de Stockholm, adoptés lors du 1^{er} Congrès mondial contre l'exploitation sexuelle des enfants à des fins commerciales (27-31 août 1996); l'Engagement mondial de Yokohama, adopté lors du 2^e Congrès mondial contre l'exploitation sexuelle des enfants à des fins commerciales (17-20 décembre 2001); l'Engagement et le plan d'action de Budapest, adoptés à l'issue de la conférence préparatoire du 2^e Congrès mondial contre l'exploitation sexuelle des enfants à des fins commerciales (20-21 novembre 2001); la Résolution adoptée par l'Assemblée générale des Nations Unies S-27/2 «Un monde digne des enfants» et le Programme triennal «Construire une Europe pour et avec les enfants», adopté à la suite du 3^e Sommet et lancé par la Conférence de Monaco (4-5 avril 2006);

Déterminés à contribuer efficacement à réaliser l'objectif commun consistant à protéger les enfants contre l'exploitation et les abus sexuels quels qu'en soient les auteurs, et à fournir une assistance aux victimes;

Tenant compte de la nécessité d'élaborer un instrument international global qui soit centré sur les aspects liés à la prévention, la protection et le droit pénal en matière de lutte contre toutes les formes d'exploitation et d'abus sexuel concernant des enfants, et qui mette en place un mécanisme de suivi spécifique;

Sont convenus de ce qui suit:

Chapitre I – Objet, principe de non-discrimination et définitions

Article 1 – Objet

- 1 La présente Convention a pour objet:
 - a de prévenir et de combattre l'exploitation et les abus sexuels concernant des enfants;
 - b de protéger les droits des enfants victimes d'exploitation et d'abus sexuels;
 - c de promouvoir la coopération nationale et internationale contre l'exploitation et les abus sexuels concernant des enfants.

- 2 Afin d'assurer une mise en œuvre efficace de ses dispositions par les Parties, la présente Convention met en place un mécanisme de suivi spécifique.

Article 2 – Principe de non-discrimination

La mise en œuvre de la présente Convention par les Parties, en particulier le bénéfice des mesures visant à protéger les droits des victimes, doit être assurée sans discrimination aucune, fondée notamment sur le sexe,

la race, la couleur, la langue, la religion, les opinions politiques ou toutes autres opinions, l'origine nationale ou sociale, l'appartenance à une minorité nationale, la fortune, la naissance, l'orientation sexuelle, l'état de santé, le handicap ou toute autre situation.

Article 3 – Définitions

Aux fins de la présente Convention:

- a le terme «enfant» désigne toute personne âgée de moins de 18 ans;
- b l'expression «exploitation et abus sexuels concernant des enfants» inclut les comportements visés aux articles 18 à 23 de la présente Convention;
- c le terme «victime» désigne tout enfant victime d'exploitation ou d'abus sexuels.

Chapitre II – Mesures préventives

Article 4 – Principes

Chaque Partie prend les mesures législatives ou autres nécessaires pour prévenir toute forme d'exploitation et d'abus sexuels concernant des enfants et pour protéger ces derniers.

Article 5 – Recrutement, formation et sensibilisation des personnes travaillant au contact des enfants

1 Chaque Partie prend les mesures législatives ou autres nécessaires pour promouvoir la sensibilisation à la protection et aux droits de l'enfant des personnes amenées à avoir des contacts réguliers avec des enfants dans les secteurs de l'éducation, de la santé, de la protection sociale, de la justice, des forces de l'ordre ainsi que dans les secteurs relatifs aux activités sportives, culturelles et de loisirs.

- 2 Chaque Partie prend les mesures législatives ou autres néces-

saires pour que les personnes visées au paragraphe 1 aient une connaissance adéquate de l'exploitation et des abus sexuels concernant des enfants, des moyens de les détecter et de la possibilité prévue à l'article 12, paragraphe 1.

3 Chaque Partie prend les mesures législatives ou autres nécessaires, conformément à son droit interne, pour que les conditions d'accès aux professions dont l'exercice comporte de manière habituelle des contacts avec les enfants permettent de s'assurer que les candidats à ces professions n'ont pas été condamnés pour des actes d'exploitation ou d'abus sexuels concernant des enfants.

Article 6 – Education des enfants

Chaque Partie prend les mesures législatives ou autres nécessaires pour que les enfants reçoivent, au cours de la scolarité primaire et secondaire, des informations sur les risques d'exploitation et d'abus sexuels, ainsi que sur les moyens de se protéger, adaptées à leur stade de développement. Cette information, dispensée, le cas échéant, en association avec les parents, s'inscrit dans une information plus générale sur la sexualité et porte une attention particulière aux situations à risque, notamment celles résultant de l'utilisation des nouvelles technologies de l'information et de la communication.

Article 7 – Programmes ou mesures d'intervention préventive

Chaque Partie veille à ce que les personnes qui craignent pouvoir commettre l'une des infractions établies conformément à la présente Convention puissent accéder, le cas échéant, à des programmes ou mesures d'intervention efficaces destinés à évaluer et à prévenir les risques de passage à l'acte.

Article 8 – Mesures à l'égard du public

1 Chaque Partie promeut ou organise des campagnes de sensibilisation qui informent le public sur le phénomène de l'exploitation et des abus sexuels concernant des enfants et les mesures préventives qui peuvent être prises.

2 Chaque Partie prend les mesures législatives ou autres nécessaires pour prévenir ou interdire la diffusion de matériels qui font la publicité des infractions établies conformément à la présente Convention.

Article 9 – Participation des enfants, du secteur privé, des médias et de la société civile

1 Chaque Partie encourage la participation des enfants, selon leur stade de développement, à l'élaboration et à la mise en œuvre des politiques, des programmes publics ou autres portant sur la lutte contre l'exploitation et les abus sexuels concernant des enfants.

2 Chaque Partie encourage le secteur privé, notamment les secteurs des technologies de communication et de l'information, l'industrie du tourisme et du voyage et les secteurs bancaires et financiers, ainsi que la société civile, à participer à l'élaboration et à la mise en œuvre des politiques de prévention de l'exploitation et des abus sexuels concernant des enfants, et à mettre en œuvre des normes internes à travers l'autorégulation ou la corégulation.

3 Chaque Partie encourage les médias à fournir une information appropriée concernant tous les aspects de l'exploitation et des abus sexuels concernant des enfants, dans le respect de l'indépendance des médias et de la liberté de la presse.

4 Chaque Partie encourage le financement, y compris, le cas échéant, par la création de fonds, des projets et programmes pris en charge par la société civile en vue de prévenir et de protéger les enfants contre l'exploitation et les abus sexuels.

Chapitre III – Autorités spécialisées et instances de coordination

Article 10 – Mesures nationales de coordination et de collaboration

1 Chaque Partie prend les mesures nécessaires pour assurer la

coordination au plan national ou local entre les différentes instances chargées de la protection des enfants, la prévention et la lutte contre l'exploitation et les abus sexuels concernant des enfants, notamment le secteur de l'éducation et de la santé, les services sociaux, les forces de l'ordre et les autorités judiciaires.

2 Chaque Partie prend les mesures législatives ou autres nécessaires pour mettre en place ou désigner:

a des institutions nationales ou locales indépendantes compétentes pour la promotion et la protection des droits de l'enfant, en veillant à ce qu'elles soient dotées de ressources et de responsabilités spécifiques;

b des mécanismes de recueil de données ou des points d'information, au niveau national ou local et en coopération avec la société civile, permettant, dans le respect des exigences liées à la protection des données à caractère personnel, l'observation et l'évaluation des phénomènes d'exploitation et d'abus sexuels concernant des enfants.

3 Chaque Partie encourage la coopération entre les pouvoirs publics compétents, la société civile et le secteur privé, afin de mieux prévenir et combattre l'exploitation et les abus sexuels concernant des enfants.

Chapitre IV – Mesures de protection et assistance aux victimes

Article 11 – Principes

1 Chaque Partie établit des programmes sociaux efficaces et met en place des structures pluridisciplinaires visant à fournir l'appui nécessaire aux victimes, à leurs parents proches et à ceux auxquels elles sont confiées.

2 Chaque Partie prend les mesures législatives ou autres nécessaires pour que, en cas d'incertitude sur l'âge de la victime et lorsqu'il existe des raisons de croire qu'elle est un enfant, les mesures de protection et d'assistance prévues pour les enfants lui soient accordées,

dans l'attente que son âge soit vérifié et établi.

Article 12 – Signalement des soupçons d'exploitation ou d'abus sexuels

1 Chaque Partie prend les mesures législatives ou autres nécessaires pour que les règles de confidentialité imposées par le droit interne à certains professionnels amenés à travailler en contact avec des enfants ne fassent pas obstacle à la possibilité, pour ces professionnels, de signaler aux services chargés de la protection de l'enfance, toute situation d'un enfant pour lequel ils ont des motifs raisonnables de croire qu'il est victime d'exploitation ou d'abus sexuels.

2 Chaque Partie prend les mesures législatives ou autres nécessaires pour encourager toute personne ayant connaissance ou suspectant, de bonne foi, des faits d'exploitation ou d'abus sexuels concernant des enfants à les signaler aux services compétents.

Article 13 – Services d'assistance

Chaque Partie prend les mesures législatives ou autres nécessaires pour encourager et soutenir la mise en place de services de communication, tels que des lignes téléphoniques ou internet, permettant de prodiguer des conseils aux appelants, même confidentiellement ou dans le respect de leur anonymat.

Article 14 – Assistance aux victimes

1 Chaque Partie prend les mesures législatives ou autres nécessaires pour assister, à court et à long termes, les victimes en vue d'assurer leur rétablissement physique et psychosocial. Les mesures prises en application du présent paragraphe tiennent dûment compte des vues, besoins et préoccupations de l'enfant.

2 Chaque Partie prend des mesures, selon les conditions prévues par son droit interne, afin de coopérer avec les organisations non gouvernementales, d'autres organisations compétentes ou d'autres éléments de la société civile, engagés dans l'assistance aux victimes.

3 Lorsque les parents ou les personnes auxquelles l'enfant est confié sont impliqués dans les faits d'exploitation ou d'abus sexuels commis à son encontre, les procédures d'intervention prises en application du paragraphe 1 de l'article 11 comportent:

- la possibilité d'éloigner l'auteur présumé des faits;
- la possibilité de retirer la victime de son milieu familial. Les modalités et la durée de ce retrait sont déterminées conformément à l'intérêt supérieur de l'enfant.

4 Chaque Partie prend les mesures législatives ou autres nécessaires pour que les proches de la victime puissent bénéficier, le cas échéant, d'une aide thérapeutique, notamment d'un soutien psychologique d'urgence.

Chapitre V – Programmes ou mesures d'intervention

Article 15 – Principes généraux

1 Chaque Partie prévoit ou promeut, conformément à son droit interne, des programmes ou mesures d'intervention efficaces pour les personnes visées à l'article 16, paragraphes 1 et 2, en vue de prévenir et de minimiser les risques de réitération d'infractions à caractère sexuel sur des enfants. Ces programmes ou mesures doivent être accessibles à tout moment de la procédure, en milieu carcéral et à l'extérieur, selon les conditions définies par le droit interne.

2 Chaque Partie prévoit ou promeut, conformément à son droit interne, le développement de partenariats ou autres formes de coopération entre les autorités compétentes, notamment les services de santé et les services sociaux, et les autorités judiciaires et autres en charge du suivi des personnes visées à l'article 16, paragraphes 1 et 2.

3 Chaque Partie prévoit, conformément à son droit interne, d'effectuer une évaluation de la dangerosité et des risques de réitération éventuels d'infractions établies conformément à la présente Convention

des personnes visées à l'article 16, paragraphes 1 et 2, dans le but d'identifier les programmes ou mesures appropriés.

4 Chaque Partie prévoit, conformément à son droit interne, d'effectuer une évaluation de l'efficacité des programmes et mesures d'intervention mis en œuvre.

Article 16 – Destinataires des programmes et mesures d'intervention

1 Chaque Partie prévoit, conformément à son droit interne, que les personnes poursuivies pour l'une des infractions établies conformément à la présente Convention, puissent accéder aux programmes ou mesures mentionnés à l'article 15, paragraphe 1, dans des conditions qui ne soient ni préjudiciables ni contraires aux droits de la défense et aux exigences d'un procès équitable et impartial, et notamment dans le respect des règles qui régissent le principe de la présomption d'innocence.

2 Chaque Partie prévoit, conformément à son droit interne, que les personnes condamnées pour avoir commis l'une des infractions établies conformément à la présente Convention puissent accéder aux programmes ou mesures mentionnés à l'article 15, paragraphe 1.

3 Chaque Partie prévoit, conformément à son droit interne, que des programmes ou mesures d'intervention soient mis en place ou adaptés pour répondre aux besoins liés au développement des enfants qui ont commis des infractions à caractère sexuel, y compris ceux en deçà de l'âge de la responsabilité pénale, afin de traiter leurs problèmes de comportement sexuel.

Article 17 – Information et consentement

1 Chaque Partie prévoit, conformément à son droit interne, que les personnes visées à l'article 16 auxquelles des programmes ou mesures d'intervention sont proposés, soient pleinement informées des raisons de cette proposition et qu'elles consentent au programme ou à la mesure en parfaite connaissance de cause.

2 Chaque Partie prévoit, conformément à son droit interne, que

les personnes auxquelles des programmes ou mesures d'intervention sont proposés puissent les refuser et, s'il s'agit de personnes condamnées, qu'elles soient informées des conséquences éventuelles qui pourraient s'attacher à leur refus.

Chapitre VI – Droit pénal matériel

Article 18 – Abus sexuels

1 Chaque Partie prend les mesures législatives ou autres nécessaires pour ériger en infraction pénale les comportements intentionnels suivants:

a le fait de se livrer à des activités sexuelles avec un enfant qui, conformément aux dispositions pertinentes du droit national, n'a pas atteint l'âge légal pour entretenir des activités sexuelles;

b le fait de se livrer à des activités sexuelles avec un enfant:

- en faisant usage de la contrainte, de la force ou de menaces; ou
- en abusant d'une position reconnue de confiance, d'autorité ou d'influence sur l'enfant, y compris au sein de la famille; ou
- en abusant d'une situation de particulière vulnérabilité de l'enfant, notamment en raison d'un handicap physique ou mental ou d'une situation de dépendance.

2 Pour l'application du paragraphe 1, chaque Partie détermine l'âge en deçà duquel il n'est pas permis de se livrer à des activités sexuelles avec un enfant.

3 Les dispositions du paragraphe 1.a n'ont pas pour objet de régir les activités sexuelles consenties entre mineurs.

Article 19 – Infractions se rapportant à la prostitution infantine

1 Chaque Partie prend les mesures législatives ou autres nécessaires pour ériger en infraction pénale les comportements intentionnels suivants:

- a le fait de recruter un enfant pour qu'il se livre à la prostitution ou de favoriser la participation d'un enfant à la prostitution;
- b le fait de contraindre un enfant à se livrer à la prostitution ou d'en tirer profit ou d'exploiter un enfant de toute autre manière à de telles fins;
- c le fait d'avoir recours à la prostitution d'un enfant.

2 Aux fins du présent article, l'expression «prostitution infantine» désigne le fait d'utiliser un enfant aux fins d'activités sexuelles, en offrant ou en promettant de l'argent ou toute autre forme de rémunération, de paiement ou d'avantage, que cette rémunération, ce paiement, cette promesse ou cet avantage soit fait à l'enfant ou à un tiers.

Article 20 – Infractions se rapportant à la pornographie infantine

1 Chaque Partie prend les mesures législatives ou autres nécessaires pour ériger en infraction pénale les comportements intentionnels suivants, lorsqu'ils sont commis sans droit:

- a la production de pornographie infantine;
- b l'offre ou la mise à disposition de pornographie infantine;
- c la diffusion ou la transmission de pornographie infantine;
- d le fait de se procurer ou de procurer à autrui de la pornographie infantine;
- e la possession de pornographie infantine;

f le fait d'accéder, en connaissance de cause et par le biais des technologies de communication et d'information, à de la pornographie infantine.

2 Aux fins du présent article, l'expression « pornographie infantine » désigne tout matériel représentant de manière visuelle un enfant se livrant à un comportement sexuellement explicite, réel ou simulé, ou toute représentation des organes sexuels d'un enfant à des fins principalement sexuelles.

3 Chaque Partie peut se réserver le droit de ne pas appliquer, en tout ou en partie, le paragraphe 1.a et e à la production et à la possession:

- de matériel pornographique constitué exclusivement de représentations simulées ou d'images réalistes d'un enfant qui n'existe pas;

- de matériel pornographique impliquant des enfants ayant atteint l'âge fixé en application de l'article 18, paragraphe 2, lorsque ces images sont produites et détenues par ceux-ci, avec leur accord et uniquement pour leur usage privé.

4 Chaque Partie peut se réserver le droit de ne pas appliquer, en tout ou en partie, le paragraphe 1.f.

Article 21 – Infractions se rapportant à la participation d'un enfant à des spectacles pornographiques

1 Chaque Partie prend les mesures législatives ou autres nécessaires pour ériger en infraction pénale les comportements intentionnels suivants:

- a le fait de recruter un enfant pour qu'il participe à des spectacles pornographiques ou de favoriser la participation d'un enfant à de tels spectacles;

- b le fait de contraindre un enfant à participer à des spectacles pornographiques ou d'en tirer profit ou d'exploiter un enfant de toute autre manière à de telles fins;

c le fait d'assister, en connaissance de cause, à des spectacles pornographiques impliquant la participation d'enfants.

2 Chaque Partie peut se réserver le droit de limiter l'application du paragraphe 1.c aux situations où des enfants ont été recrutés ou contraints conformément au paragraphe 1.a ou b.

Article 22 – Corruption d'enfants

Chaque Partie prend les mesures législatives ou autres nécessaires pour ériger en infraction pénale le fait intentionnel de faire assister, à des fins sexuelles, un enfant n'ayant pas atteint l'âge fixé en application de l'article 18, paragraphe 2, même sans qu'il y participe, à des abus sexuels ou à des activités sexuelles.

Article 23 – Sollicitation d'enfants à des fins sexuelles

Chaque Partie prend les mesures législatives ou autres nécessaires pour ériger en infraction pénale le fait pour un adulte de proposer intentionnellement, par le biais des technologies de communication et d'information, une rencontre à un enfant n'ayant pas atteint l'âge fixé en application de l'article 18, paragraphe 2, dans le but de commettre à son encontre une infraction établie conformément aux articles 18, paragraphe 1.a, ou 20, paragraphe 1.a, lorsque cette proposition a été suivie d'actes matériels conduisant à ladite rencontre.

Article 24 – Complicité et tentative

1 Chaque Partie prend les mesures législatives ou autres nécessaires pour ériger en infraction pénale toute complicité lorsqu'elle est commise intentionnellement en vue de la perpétration d'une des infractions établies conformément à la présente Convention.

2 Chaque Partie prend les mesures législatives ou autres nécessaires pour ériger en infraction pénale toute tentative intentionnelle de commettre l'une des infractions établies conformément à la présente Convention.

3 Chaque Partie peut se réserver le droit de ne pas appliquer, en tout ou en partie, le paragraphe 2 aux infractions établies conformément à l'article 20, paragraphe 1.b, d, e et f, à l'article 21, paragraphe 1.c, à l'article 22 et à l'article 23.

Article 25 – Compétence

1 Chaque Partie prend les mesures législatives ou autres nécessaires pour établir sa compétence à l'égard de toute infraction pénale établie conformément à la présente Convention, lorsque l'infraction est commise:

- a sur son territoire; ou
- b à bord d'un navire battant pavillon de cette Partie; ou
- c à bord d'un aéronef immatriculé selon les lois de cette Partie; ou
- d par un de ses ressortissants; ou
- e par une personne ayant sa résidence habituelle sur son territoire.

2 Chaque Partie s'efforce de prendre les mesures législatives ou autres nécessaires pour établir sa compétence à l'égard de toute infraction pénale établie conformément à la présente Convention, lorsque l'infraction est commise à l'encontre de l'un de ses ressortissants ou d'une personne ayant sa résidence habituelle sur son territoire.

3 Chaque Partie peut, au moment de la signature ou du dépôt de son instrument de ratification, d'acceptation, d'approbation ou d'adhésion, dans une déclaration adressée au Secrétaire Général du Conseil de l'Europe, déclarer qu'elle se réserve le droit de ne pas appliquer, ou de n'appliquer que dans des cas ou conditions spécifiques, les règles de compétence définies au paragraphe 1.e du présent article.

4 Pour la poursuite des infractions établies conformément aux articles 18, 19, 20, paragraphe 1.a, et 21, paragraphe 1.a et b, de la présente Convention, chaque Partie prend les mesures législatives ou autres nécessaires pour que l'établissement de sa compétence au titre du point d du paragraphe 1 ne soit pas subordonnée à la condition que les faits soient également punissables au lieu où ils ont été commis.

5 Chaque Partie peut, au moment de la signature ou du dépôt de son instrument de ratification, d'acceptation, d'approbation ou d'adhésion, par une déclaration adressée au Secrétaire Général du Conseil de l'Europe, déclarer qu'elle se réserve le droit de limiter l'application du paragraphe 4 du présent article en ce qui concerne les infractions établies conformément à l'article 18, paragraphe 1.b, deuxième et troisième tirets, aux cas où son ressortissant a sa résidence habituelle sur son territoire.

6 Pour la poursuite des infractions établies conformément aux articles 18, 19, 20, paragraphe 1.a, et 21 de la présente Convention, chaque Partie prend les mesures législatives ou autres nécessaires pour que l'établissement de sa compétence au titre des points d et e du paragraphe 1 ne soit pas subordonné à la condition que la poursuite soit précédée d'une plainte de la victime ou d'une dénonciation de l'Etat du lieu où les faits ont été commis.

7 Chaque Partie prend les mesures législatives ou autres nécessaires pour établir sa compétence à l'égard de toute infraction établie conformément à la présente Convention, lorsque l'auteur présumé est présent sur son territoire et ne peut être extradé vers une autre Partie à raison de sa nationalité.

8 Lorsque plusieurs Parties revendiquent leur compétence à l'égard d'une infraction présumée établie conformément à la présente Convention, les Parties concernées se concertent, lorsque cela est opportun, afin de déterminer la mieux à même d'exercer les poursuites.

9 Sans préjudice des règles générales de droit international, la présente Convention n'exclut aucune compétence pénale exercée par une Partie conformément à son droit interne.

Article 26 – Responsabilité des personnes morales

1 Chaque Partie prend les mesures législatives ou autres nécessaires pour que les personnes morales puissent être tenues pour responsables des infractions établies conformément à la présente Convention, lorsqu'elles sont commises pour leur compte par toute

personne physique, agissant soit individuellement, soit en tant que membre d'un organe de la personne morale, qui exerce un pouvoir de direction en son sein, sur les bases suivantes:

- a un pouvoir de représentation de la personne morale;
- b une autorité pour prendre des décisions au nom de la personne morale;
- c une autorité pour exercer un contrôle au sein de la personne morale.

2 Outre les cas déjà prévus au paragraphe 1, chaque Partie prend les mesures législatives ou autres nécessaires pour s'assurer qu'une personne morale puisse être tenue pour responsable lorsque l'absence de surveillance ou de contrôle de la part d'une personne physique mentionnée au paragraphe 1 a rendu possible la commission d'une infraction établie conformément à la présente Convention pour le compte de ladite personne morale par une personne physique agissant sous son autorité.

3 Selon les principes juridiques de la Partie, la responsabilité d'une personne morale peut être pénale, civile ou administrative.

4 Cette responsabilité est établie sans préjudice de la responsabilité pénale des personnes physiques ayant commis l'infraction.

Article 27 – Sanctions et mesures

1 Chaque Partie prend les mesures législatives ou autres nécessaires pour que les infractions établies conformément à la présente Convention soient passibles de sanctions effectives, proportionnées et dissuasives, tenant compte de leur gravité. Celles-ci incluent des sanctions privatives de liberté pouvant donner lieu à l'extradition.

2 Chaque Partie prend les mesures législatives ou autres nécessaires pour que les personnes morales déclarées responsables en application de l'article 26 soient passibles de sanctions effectives, proportionnées et dissuasives, qui incluent des amendes pénales ou

non pénales et éventuellement d'autres mesures, notamment:

- a des mesures d'exclusion du bénéfice d'un avantage ou d'une aide à caractère public;
- b des mesures d'interdiction temporaire ou définitive d'exercer une activité commerciale;
- c un placement sous surveillance judiciaire;
- d une mesure judiciaire de dissolution.

3 Chaque Partie prend les mesures législatives ou autres nécessaires:

- a pour permettre la saisie et la confiscation:

- de biens, documents et autres moyens matériels utilisés pour commettre les infractions établies conformément à la présente Convention ou en faciliter la commission;

- du produit de ces infractions ou des biens dont la valeur correspond à ces produits;

- b pour permettre la fermeture temporaire ou définitive de tout établissement utilisé pour commettre l'une des infractions établies conformément à la présente Convention, sans préjudice des droits des tiers de bonne foi, ou interdire à l'auteur de ces infractions, à titre temporaire ou définitif, l'exercice de l'activité, professionnelle ou bénévole, impliquant un contact avec des enfants, à l'occasion de laquelle celles-ci ont été commises.

4 Chaque Partie peut adopter d'autres mesures à l'égard des auteurs d'infractions, telles que la déchéance des droits parentaux, le suivi ou la surveillance des personnes condamnées.

5 Chaque Partie peut établir que les produits du crime ou les biens confisqués conformément au présent article puissent être alloués à un fond spécial pour financer des programmes de prévention et d'assistance aux victimes d'une des infractions établies conformément à la présente Convention.

Article 28 – Circonstances aggravantes

Chaque Partie prend les mesures législatives ou autres nécessaires pour que les circonstances suivantes, pour autant qu'elles ne constituent pas déjà des éléments constitutifs de l'infraction, puissent, conformément aux dispositions pertinentes de droit interne, être prises en considération en tant que circonstances aggravantes dans la détermination des peines relatives aux infractions établies conformément à la présente Convention:

- a l'infraction a porté une atteinte grave à la santé physique ou mentale de la victime;
- b l'infraction est précédée ou accompagnée d'actes de torture ou de violences graves;
- c l'infraction a été commise à l'encontre d'une victime particulièrement vulnérable;
- d l'infraction a été commise par un membre de la famille, une personne qui cohabite avec l'enfant ou une personne ayant abusé de son autorité;
- e l'infraction a été commise par plusieurs personnes agissant conjointement;
- f l'infraction a été commise dans le cadre d'une organisation criminelle;
- g l'auteur a déjà été condamné pour des faits de même nature.

Article 29 – Condamnations antérieures

Chaque Partie prend les mesures législatives ou autres nécessaires pour prévoir la possibilité de prendre en compte, dans le cadre de l'appréciation de la peine, les condamnations définitives prononcées dans une autre Partie pour des infractions établies conformément à la présente Convention.

Chapitre VII – Enquêtes, poursuites et droit procédural

Article 30 – Principes

1 Chaque Partie prend les mesures législatives ou autres nécessaires pour que les enquêtes et procédures pénales se déroulent dans l'intérêt supérieur et le respect des droits de l'enfant.

2 Chaque Partie veille à adopter une approche protectrice des victimes, en veillant à ce que les enquêtes et procédures pénales n'aggravent pas le traumatisme subi par l'enfant et que la réponse pénale s'accompagne d'une assistance, quand cela est approprié.

3 Chaque Partie veille à ce que les enquêtes et procédures pénales soient traitées en priorité et sans retard injustifié.

4 Chaque Partie veille à ce que les mesures adoptées conformément au présent chapitre ne portent pas préjudice aux droits de la défense et aux exigences d'un procès équitable et impartial, conformément à l'article 6 de la Convention de sauvegarde des Droits de l'Homme et des Libertés fondamentales.

5 Chaque Partie prend les mesures législatives ou autres nécessaires pour, conformément aux principes fondamentaux de son droit interne:

- garantir des enquêtes et des poursuites efficaces des infractions établies conformément à la présente Convention, permettant, s'il y a lieu, la possibilité de mener des enquêtes discrètes;

- permettre aux unités ou services d'enquêtes d'identifier les victimes des infractions établies conformément à l'article 20, notamment grâce à l'analyse des matériels de pornographie infantile, tels que les photographies et les enregistrements audiovisuels, accessibles, diffusés ou transmis par le biais des technologies de communication et d'information.

Article 31 – Mesures générales de protection

1 Chaque Partie prend les mesures législatives ou autres nécessaires pour protéger les droits et les intérêts des victimes, notamment en tant que témoins, à tous les stades des enquêtes et procédures pénales, en particulier:

a en les tenant informées de leurs droits et des services à leur disposition et, à moins qu'elles ne souhaitent pas recevoir une telle information, des suites données à leur plainte, des chefs d'accusation retenus, du déroulement général de l'enquête ou de la procédure et de leur rôle au sein de celle-ci ainsi que de la décision rendue;

b en veillant à ce que, au moins dans les cas où il existerait un danger pour les victimes et leurs familles, celles-ci puissent être informées, si cela s'avère nécessaire, de toute remise en liberté, temporaire ou définitive, de la personne, poursuivie ou condamnée;

c en leur donnant, d'une manière conforme aux règles de procédure du droit interne, la possibilité d'être entendues, de fournir des éléments de preuve et de choisir les moyens selon lesquels leurs vues, besoins et préoccupations sont présentés et examinés, directement ou par recours à un intermédiaire;

d en leur fournissant une assistance appropriée, pour que leurs droits et intérêts soient dûment présentés et pris en compte;

e en protégeant leur vie privée, leur identité et leur image et en prenant des mesures conformes au droit interne pour prévenir la diffusion publique de toute information pouvant conduire à leur identification;

f en veillant à ce qu'elles soient, ainsi que leurs familles et les témoins à charge, à l'abri des risques d'intimidation, de représailles et de nouvelle victimisation;

g en veillant à ce que les victimes et les auteurs d'infractions ne se trouvent en contact direct dans les locaux des services d'enquête et les locaux judiciaires, à moins que les autorités compétentes n'en décident autrement dans l'intérêt supérieur de l'enfant ou pour les besoins de l'enquête ou de la procédure.

2 Chaque Partie garantit aux victimes, dès leur premier contact avec les autorités compétentes, l'accès aux informations sur les procédures judiciaires et administratives pertinentes.

3 Chaque Partie prévoit que la victime ait accès, gratuitement lorsque cela est justifié, à une aide juridique, lorsqu'elle peut avoir la qualité de partie à la procédure pénale.

4 Chaque Partie prévoit la possibilité pour l'autorité judiciaire de désigner un représentant spécial pour la victime lorsque, en vertu du droit interne, celle-ci peut avoir la qualité de partie à la procédure judiciaire et que les détenteurs des responsabilités parentales se voient privés de la faculté de la représenter dans cette procédure à la suite d'un conflit d'intérêts avec elle.

5 Chaque Partie prévoit, au moyen de mesures législatives ou autres et conformément aux conditions prévues par son droit interne, la possibilité pour des groupes, fondations, associations ou organisations gouvernementales ou non gouvernementales d'assister et/ou de soutenir les victimes qui y consentent au cours des procédures pénales concernant les infractions établies conformément à la présente Convention.

6 Chaque Partie veille à ce que les informations données aux victimes, conformément aux dispositions du présent article, le soient d'une manière adaptée à leur âge et à leur degré de maturité et dans une langue qu'elles peuvent comprendre.

Article 32 – Mise en œuvre de la procédure

Chaque Partie prend les mesures législatives ou autres nécessaires pour que les enquêtes ou les poursuites concernant les infractions établies conformément à la présente Convention ne soient pas subordonnées à la déclaration ou à l'accusation émanant d'une victime et que la procédure puisse se poursuivre même si la victime se rétracte.

Article 33 – Prescription

Chaque Partie prend les mesures législatives ou autres nécessaires pour que le délai de prescription pour engager des poursuites du chef des infractions établies conformément aux articles 18, 19, paragraphe 1. a et b, et 21, paragraphe 1.a et b, continue de courir pour une durée suffisante pour permettre l'engagement effectif des poursuites, après que la victime a atteint l'âge de la majorité, et qui est proportionnelle à la gravité de l'infraction en question.

Article 34 – Enquêtes

1 Chaque Partie adopte les mesures nécessaires pour que des personnes, des unités ou des services en charge des enquêtes soient spécialisés dans la lutte contre l'exploitation et les abus sexuels concernant des enfants ou que des personnes soient formées à cette fin. Lesdits services ou unités doivent disposer des ressources financières adéquates.

2 Chaque Partie prend les mesures législatives ou autres nécessaires pour qu'une incertitude quant à l'âge réel de la victime n'empêche pas l'ouverture d'une enquête pénale.

Article 35 – Auditions de l'enfant

1 Chaque Partie prend les mesures législatives ou autres nécessaires pour que:

- a les auditions de l'enfant aient lieu sans retard injustifié après que les faits ont été signalés aux autorités compétentes;
- b les auditions de l'enfant se déroulent, s'il y a lieu, dans des locaux conçus ou adaptés à cet effet;
- c les auditions de l'enfant soient menées par des professionnels formés à cette fin;
- d dans la mesure du possible et lorsque cela est approprié, l'enfant soit toujours interrogé par les mêmes personnes;
- e le nombre des auditions soit limité au minimum et dans la mesure

strictement nécessaire au déroulement de la procédure;

f l'enfant puisse être accompagné par son représentant légal ou, le cas échéant, par la personne majeure de son choix, sauf décision contraire motivée prise à l'égard de cette personne.

2 Chaque Partie prend les mesures législatives ou autres nécessaires pour que les auditions de la victime ou, le cas échéant, celles d'un enfant témoin des faits, puissent faire l'objet d'un enregistrement audiovisuel et que cet enregistrement puisse être admissible comme moyen de preuve dans la procédure pénale, selon les règles prévues par son droit interne.

3 En cas d'incertitude sur l'âge de la victime et lorsqu'il existe des raisons de croire qu'elle est un enfant, les mesures prévues aux paragraphes 1 et 2 s'appliquent, dans l'attente que son âge soit vérifié et établi.

Article 36 – Procédure judiciaire

1 Chaque Partie prend les mesures législatives ou autres nécessaires, dans le respect des règles qui régissent l'autonomie des professions judiciaires, pour que des formations en matière de droits de l'enfant, d'exploitation et d'abus sexuels concernant des enfants, soient disponibles au profit des acteurs de la procédure judiciaire, notamment les juges, les procureurs et les avocats.

2 Chaque Partie prend les mesures législatives ou autres nécessaires pour que, selon les règles prévues par le droit interne:

a le juge puisse ordonner que l'audience se déroule hors la présence du public;

b la victime puisse être entendue à l'audience sans y être présente, notamment par le recours à des technologies de communication appropriées.

Chapitre VIII – Enregistrement et conservation de données

Article 37 – Enregistrement et conservation des données nationales sur les délinquants sexuels condamnés

1 Aux fins de prévention et de répression des infractions établies conformément à la présente Convention, chaque Partie prend les mesures législatives ou autres nécessaires pour enregistrer et conserver, conformément aux dispositions pertinentes sur la protection des données à caractère personnel et aux autres règles et garanties appropriées telles que prévues dans le droit interne, les données relatives à l'identité ainsi qu'au profil génétique (ADN) des personnes condamnées pour les infractions établies conformément à la présente Convention.

2 Chaque Partie, au moment de la signature ou du dépôt de ses instruments de ratification, d'acceptation, d'approbation ou d'adhésion, communique au Secrétaire Général du Conseil de l'Europe le nom et adresse de la seule autorité nationale responsable aux fins du paragraphe 1.

3 Chaque Partie prend les mesures législatives ou autres nécessaires pour que les informations visées au paragraphe 1 puissent être transmises à l'autorité compétente d'une autre Partie, conformément aux conditions établies par son droit interne et les instruments internationaux pertinents.

Chapitre IX – Coopération internationale

Article 38 – Principes généraux et mesures de coopération internationale

1 Les Parties coopèrent, conformément aux dispositions de la présente Convention, en application des instruments internationaux et régionaux pertinents applicables, des arrangements reposant sur des

législations uniformes ou réciproques et de leur droit interne, dans la mesure la plus large possible aux fins:

- a de prévenir et de combattre l'exploitation et les abus sexuels concernant des enfants;
- b de protéger et d'assister les victimes;
- c de mener des investigations ou des procédures concernant les infractions établies conformément à la présente Convention.

2 Chaque Partie prend les mesures législatives ou autres nécessaires pour que les victimes d'une infraction établie conformément à la présente Convention et commise sur le territoire d'une Partie autre que celui dans lequel elles résident puissent porter plainte auprès des autorités compétentes de leur Etat de résidence.

3 Si une Partie qui subordonne l'entraide judiciaire en matière pénale ou l'extradition à l'existence d'un traité reçoit une demande d'entraide ou d'extradition d'une Partie avec laquelle elle n'a pas conclu pareil traité, elle peut considérer la présente Convention comme la base légale de l'entraide judiciaire en matière pénale ou de l'extradition pour les infractions établies conformément à la présente Convention.

4 Chaque Partie s'efforce d'intégrer, s'il y a lieu, la prévention et la lutte contre l'exploitation et les abus sexuels concernant des enfants dans les programmes d'assistance au développement conduits au profit d'Etats tiers.

Chapitre X – Mécanisme de suivi

Article 39 – Comité des Parties

1 Le Comité des Parties est composé des représentants des Parties à la Convention.

2 Le Comité des Parties est convoqué par le Secrétaire Général du Conseil de l'Europe. Sa première réunion doit se tenir dans un délai d'un an suivant l'entrée en vigueur de la présente Convention pour le dixième signataire l'ayant ratifié. Il se réunira par la suite à la demande d'au moins un tiers des Parties ou

du Secrétaire Général.

3 Le Comité des Parties adopte ses propres règles de procédure.

Article 40 – Autres représentants

1 L'Assemblée Parlementaire du Conseil de l'Europe, le commissaire aux droits de l'homme, le Comité européen pour les problèmes criminels (CDPC) ainsi que d'autres comités intergouvernementaux pertinents du Conseil de l'Europe désignent chacun un représentant auprès du Comité des Parties.

2 Le Comité des Ministres peut inviter d'autres organes du Conseil de l'Europe à désigner un représentant au Comité des Parties après avoir consulté ce dernier.

3 Des représentants de la société civile, et notamment des organisations non gouvernementales, peuvent être admis en tant qu'observateurs au Comité des Parties suivant la procédure établie par les règles pertinentes du Conseil de l'Europe.

4 Les représentants désignés en vertu des paragraphes 1 à 3 ci-dessus participent aux réunions du Comité des Parties sans droit de vote.

Article 41 – Fonctions du Comité des Parties

1 Le Comité des Parties est chargé de veiller à la mise en œuvre de la présente Convention. Les règles de procédure du Comité des Parties déterminent les modalités de la procédure d'évaluation de la mise en œuvre de la présente Convention.

2 Le Comité des Parties est chargé de faciliter la collecte, l'analyse et l'échange d'informations, d'expériences et de bonnes pratiques entre les Etats afin d'améliorer leur capacité de prévenir et combattre l'exploitation et les abus sexuels concernant des enfants.

3 Le Comité des Parties est également chargé, le cas échéant:

a de faciliter l'usage et la mise en œuvre effectifs de la présente Convention, y compris l'identification de tout problème en la matière,

ainsi que les effets de toute déclaration ou réserve faite conformément à la présente Convention;

b d'exprimer un avis sur toute question relative à l'application de la présente Convention et faciliter l'échange d'informations sur les développements juridique, politique ou technique importants.

4 Le Comité des Parties est assisté par le Secrétariat du Conseil de l'Europe dans l'exercice de ses fonctions découlant du présent article.

5 Le Comité européen pour les problèmes criminels (CDPC) est tenu périodiquement au courant des activités prévues aux paragraphes 1, 2 et 3 du présent article.

Chapitre XI – Relation avec d'autres instruments internationaux

Article 42 – Relation avec la Convention des Nations Unies relative aux droits de l'enfant et son Protocole facultatif concernant la vente d'enfants, la prostitution des enfants et la pornographie mettant en scène des enfants

La présente Convention ne porte pas atteinte aux droits et obligations découlant des dispositions de la Convention des Nations Unies relative aux droits de l'enfant et son Protocole facultatif concernant la vente d'enfants, la prostitution des enfants et la pornographie mettant en scène des enfants; elle a pour but de renforcer la protection instaurée par ces instruments et de développer et compléter les normes qu'ils énoncent.

Article 43 – Relation avec d'autres instruments internationaux

1 La présente Convention ne porte pas atteinte aux droits et obligations découlant des dispositions d'autres instruments internationaux auxquels les Parties à cette Convention sont Parties ou le deviendront, qui contiennent des dispositions relatives aux matières régies par la présente Convention et assurent une plus grande protection

et assistance aux enfants victimes d'exploitation ou d'abus sexuels.

2 Les Parties à la Convention peuvent conclure entre elles des accords bilatéraux ou multilatéraux relatifs aux questions réglées par la présente Convention, aux fins de compléter ou de renforcer les dispositions de celle-ci ou pour faciliter l'application des principes qu'elle consacre.

3 Les Parties qui sont membres de l'Union européenne appliquent, dans leurs relations mutuelles, les règles de la Communauté et de l'Union européenne dans la mesure où il existe des règles de la Communauté ou de l'Union européenne régissant le sujet particulier concerné et applicables au cas d'espèce, sans préjudice de l'objet et du but de la présente Convention et sans préjudice de son entière application à l'égard des autres Parties.

Chapitre XII – Amendements à la Convention

Article 44 – Amendements

1 Tout amendement à la présente Convention proposé par une Partie devra être communiqué au Secrétaire Général du Conseil de l'Europe et être transmis par ce dernier aux Etats membres du Conseil de l'Europe, à tout autre Etat signataire, à tout Etat Partie, à la Communauté européenne, à tout Etat ayant été invité à signer la présente Convention conformément à l'article 45, paragraphe 1, et à tout Etat invité à adhérer à la présente Convention, conformément aux dispositions de l'article 46, paragraphe 1.

2 Tout amendement proposé par une Partie est communiqué au Comité européen pour les problèmes criminels (CDPC), qui soumet au Comité des Ministres son avis sur ledit amendement.

3 Le Comité des Ministres examine l'amendement proposé et l'avis soumis par le CDPC et, après consultation avec les Etats non membres parties à la présente Convention, peut adopter l'amendement.

4 Le texte de tout amendement adopté par le Comité des Ministres conformément au paragraphe 3 du présent article sera communiqué aux Parties, en vue de son acceptation.

5 Tout amendement adopté conformément au paragraphe 3 du présent article entrera en vigueur le premier jour du mois suivant l'expiration d'une période d'un mois après la date à laquelle toutes les Parties auront informé le Secrétaire Général qu'elles l'ont accepté.

Chapitre XIII – Clauses finales

Article 45 – Signature et entrée en vigueur

1 La présente Convention est ouverte à la signature des Etats membres du Conseil de l'Europe, des Etats non membres ayant participé à son élaboration ainsi que de la Communauté européenne.

2 La présente Convention est soumise à ratification, acceptation ou approbation. Les instruments de ratification, d'acceptation ou d'approbation sont déposés près le Secrétaire Général du Conseil de l'Europe.

3 La présente Convention entrera en vigueur le premier jour du mois suivant l'expiration d'une période de trois mois après la date à laquelle 5 signataires, dont au moins 3 Etats membres du Conseil de l'Europe, auront exprimé leur consentement à être liés par la Convention, conformément aux dispositions du paragraphe précédent.

4 Si un Etat visé au paragraphe 1 ou la Communauté européenne exprime ultérieurement son consentement à être lié par la Convention, cette dernière entrera en vigueur, à son égard, le premier jour du mois suivant l'expiration d'une période de trois mois après la date du dépôt de l'instrument de ratification, d'acceptation ou d'approbation.

Article 46 – Adhésion à la Convention

1 Après l'entrée en vigueur de la présente Convention, le Comité des Ministres du Conseil de l'Europe pourra, après consultation des Parties à la Convention et en avoir obtenu l'assentiment unanime, inviter tout Etat non membre du Conseil de l'Europe n'ayant pas participé à l'élaboration de la Convention à adhérer à la présente Convention par une décision prise à la majorité prévue à l'article 20.d du Statut du Conseil de l'Europe, et à l'unanimité des voix des représentants des Etats contractants ayant le droit de siéger au Comité des Ministres.

2 Pour tout Etat adhérent, la Convention entrera en vigueur le premier jour du mois suivant l'expiration d'une période de trois mois après la date du dépôt de l'instrument d'adhésion près le Secrétaire Général du Conseil de l'Europe.

Article 47 – Application territoriale

1 Tout Etat ou la Communauté européenne peut, au moment de la signature ou au moment du dépôt de son instrument de ratification, d'acceptation, d'approbation ou d'adhésion, désigner le ou les territoires auxquels s'appliquera la présente Convention.

2 Toute Partie peut, à tout autre moment par la suite, par une déclaration adressée au Secrétaire Général du Conseil de l'Europe, étendre l'application de la présente Convention à tout autre territoire désigné dans cette déclaration dont elle assure les relations internationales ou au nom duquel elle est autorisée à prendre des engagements. La Convention entrera en vigueur à l'égard de ce territoire le premier jour du mois suivant l'expiration d'une période de trois mois après la date de réception de la déclaration par le Secrétaire Général.

3 Toute déclaration faite en vertu des deux paragraphes précédents pourra, à l'égard de tout territoire désigné dans cette déclaration, être retirée par notification adressée au Secrétaire Général du Conseil de l'Europe. Ce retrait prendra effet le premier jour du mois suivant l'expiration d'une période de trois mois après la date de réception

de la notification par le Secrétaire Général.

Article 48 – Réserves

Aucune réserve n'est admise aux dispositions de la présente Convention, à l'exception de celles expressément prévues. Toute réserve peut être retirée à tout moment.

Article 49 – Dénonciation

1 Toute Partie peut, à tout moment, dénoncer la présente Convention en adressant une notification au Secrétaire Général du Conseil de l'Europe.

2 Cette dénonciation prendra effet le premier jour du mois suivant l'expiration d'une période de trois mois après la date de réception de la notification par le Secrétaire Général.

Article 50 – Notification

Le Secrétaire Général du Conseil de l'Europe notifiera aux Etats membres du Conseil de l'Europe, à tout Etat signataire, à tout Etat Partie, à la Communauté européenne, à tout Etat ayant été invité à signer la présente Convention conformément aux dispositions de l'article 45, et à tout Etat invité à adhérer à la Convention conformément aux dispositions de l'article 46:

- a toute signature;
- b le dépôt de tout instrument de ratification, d'acceptation, d'approbation ou d'adhésion;
- c toute date d'entrée en vigueur de la présente Convention, conformément aux articles 45 et 46;
- d tout amendement adopté conformément à l'article 44, ainsi que la date d'entrée en vigueur dudit amendement;
- e toute réserve en vertu de l'article 48;

- f toute dénonciation faite en vertu des dispositions de l'article 49;
- g tout autre acte, notification ou communication ayant trait à la présente Convention.

En foi de quoi, les soussignés, dûment autorisés à cet effet, ont signé la présente Convention.

Fait à Lanzarote, le 25 octobre 2007, en français et en anglais, les deux textes faisant également foi, en un seul exemplaire qui sera déposé dans les archives du Conseil de l'Europe. Le Secrétaire Général du Conseil de l'Europe en communiquera copie certifiée conforme à chacun des Etats membres du Conseil de l'Europe, aux Etats non membres ayant participé à l'élaboration de la présente Convention, à la Communauté européenne et à tout autre Etat invité à adhérer à la présente Convention.

